

البنك العربي - سورية

التقرير السنوي 2015



52	- أهم المؤشرات المالية.	4	- كلمة رئيس مجلس الإدارة.
54	- القيمة الاسمية لأسهم البنك المدرجة في السوق المالي	6	- تقرير مجلس الإدارة.
55	- التحليل المالي للعام 2015.	7	- وصف لأنشطة الشركة الرئيسية.
59	- آتباع مدقق الحسابات المستقل.	12	- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل منهم.
60	- بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والملوكة من قبل الأطراف ذوي العلاقة.	22	- أسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل منهم.
61	- الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية العليا.	26	- أسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم.
62	- مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.	27	- الوضع التنافسي
63	- بيان بالتبرعات والتحف	28	- التوزيع الجغرافي للفروع.
65	- البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل	29	- درجة الاعتماد على موردين.
66	- الشهادة محاسب قانوني	30	- الحماية الحكومية أو الامتيازات.
68	- بيان الوضع المالي	31	- مجلس الإدارة واللجان المنطقية عنه.
70	- بيان الأرباح أو الخسائر	36	- الأعضاء وحضور الاجتماعات خلال العام 2015
71	- بيان الدخل	38	- الهيكل التنظيمي.
72	- بيان الدخل الشامل	39	- أعداد موظفي البنك.
73	- بيان التغيرات في الحقوق الملكية	40	- البرامج التدريبية.
74	- بيان التدفقات النقدية	41	- وصف للشركات التابعة وطبيعة عملها.
76	- إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015	42	- تطبيق الشركة لمعايير الجودة.
124	- أنواع المخاطر المصرفية وطرق قياسها	43	- مدى التزام البنك بالافصاح
182	- إقرار من مجلس الإدارة حول استمرارية الشركة وحول مسؤوليته عن إعداد البيانات المالية	44	- وصف مختصر لأي قرارات صادرة عن الحكومة لها أثر مادي على الشركة.
183	- فروع البنك العربي - سورية	46	- إدارة المخاطر
184	- جدول أعمال الهيئة العامة	50	- خطط البنك للعام 2016
		51	- الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة.



كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السيدات والسادة مساحي
البنك العربي - سورية المحترمين

جام العام 2015 إستمرارا لما شهدته العام 2014 من تطورات على صعيد المشهد الاقتصادي العالمي. حيث إستمرت مؤشرات الأداء والنشاط الاقتصادي العالمي بالنمو والتحسين. لكن بوتيرة أقل مما كان مأمولا. كما كان للتراجع ملموس في أسعار النفط وتباطؤ النمو الاقتصادي للمصين وما صاحب ذلك من تقلبات في أسعار الأسهم والعملات ضمن معظم الأسواق الدولية الأثر الأهم في تدني أفاق النمو للاقتصاد العالمي والتأثير على مختلف السياسات المالية والتقديرية للمنظومة الدولية.

أما على الصعيد الإقليمي. فلا زالت مجموعة التحولات والإضطرابات السياسية والإقتصادية والاجتماعية التي تمر بها العديد من دول منطقتنا العربية. وما صاحبها من غياب للإستقرار السياسي وسيادة حالة من عدم وضوح الرؤية. لتسهم وبشكل ملموس في تعزيز حالة التراجع في الأداء الاقتصادي ولتأتي وتراجع فرص الإستثمار والتدفقات التقديرية المصاحبة لها ومحدودية القدرة على خلق فرص العمل وما نجم عن ذلك من زيادة معدلات الفقر والبطالة. كما أدى التراجع الكبير في أسعار النفط إلى تزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على دول المنطقة بشكل عام وعلى دول الخليج بشكل خاص. وذلك في ضوء تراجع معدلات الإنفاق الرأسمالي وتوقف العديد من المشاريع الحيوية والتوجه لزيادة الضرائب وتقليص الدعم للمقدم للعديد من السلع والخدمات.

من جانب آخر إستمرت الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد السوري. بالإضافة إلى العقوبات المفروضة على القطر منذ عدة سنوات. بالتأثير سلبا على مختلف القطاعات الاقتصادية وزيادة المعاناة وتعميق حالة الركود الاقتصادي على صعيد كل من الأفراد والمؤسسات. كما كان للتراجع للموس في أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأثر نتيجة لتلك الظروف الأثر الهام في التأثير على معدلات الأداء الاقتصادي بشكل عام.

لقد كان للقطاع المصرفي نصيبه من المعاناة والصعوبات التي يمر بها الاقتصاد الوطني وذلك في ضوء زيادة مخاطر التشغيل وتراجع فرص العمل والتوظيف المتاحة أمام المصارف نتيجة للعقوبات الاقتصادية والظروف التي يمر بها القطر. هذا وقد إنصبت جهود معظم المصارف على معالجة حالات التعثر ضمن محافظتها الائتمانية والسيطرة على المخاطر التشغيلية المرتفعة والحفاظ على معدلات سيولة ونسب كفاية رأسمال مقبولة ومرغبة تمكنها من مواجهة أية إلتزامات غير متوقعة دون تأخير. لقد إستمرت أعمال ونشاطات المصارف بالتراجع بشكل عام وشهد حجم الأعمال الجارية انخفاضاً بشكل عكس تواضع الأداء الاقتصادي ومستوى الأنشطة الإستثمارية والتجارية في القطر.

لقد إركزت إستراتيجية البنك العربي - سورية خلال السنوات الماضية بشكل أساسي على تعزيز قدرة المصرف على البقاء والإستمرار من خلال التكيف مع طبيعة الظروف التشغيلية الصعبة وغير المستقرة وتعزيز القدرة على مواجهة تراجع مستوى العمل والنشاط المتاح مع ما صاحبه ذلك من تراجع في حجم الإيرادات التشغيلية. ضمن هذا الإطار ركز المصرف على محاولة السيطرة ما أمكن على المصاريف التشغيلية رغم الإرتفاعات الحادة التي شهدتها الأسعار في السوق المحلي نتيجة لتراجع أسعار الصرف. بالإضافة إلى العمل على المحافظة على موظفي البنك بإعتبارهم من أهم موجودات المؤسسة وأسباب نجاحها. من جانب آخر ركزت إستراتيجية البنك بشكل خاص على معالجة حالات التعثر الائتماني. رغم الصعوبات التي يواجهها البنك في هذا المجال. ومحاولة التوصل مع عملاء البنك للمبتين حالات تسوية تسمح بإسترداد حقوق البنك.

خاصة وأن زيادة طول فترة الأزمة وما ينجم عن ذلك من زيادة في الضغوط الاقتصادية سيؤدي إلى تفاقم حالات التعثر الائتماني والآثار السلبية المترتبة على البنك نتيجة لذلك.

لقد فرضت الظروف غير المواتية التي يمر بها القطاع المصرفي ضرورة الإستمرار في تبني إستراتيجية محافظة تقوم على بناء مؤونات ومخصصات كافية مقابل التسهيلات الائتمانية المتعثرة. الأمر الذي أدى. بالإضافة إلى التغير في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. إلى التأثير وبشكل كبير على النتائج المالية للمصرف بالإضافة إلى معظم المصارف السورية.

ضمن هذا الإطار. بلغ صافي ربح البنك العربي - سورية بعد الضريبة والمخصصات للعام 2015 ما مجموعه (5,25) مليار ليرة سورية مقارنة بصافي خسارة مقدارها (85) مليون ليرة سورية للعام 2014. علما بأن الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي قد بلغت (7,54) مليار ليرة سورية للعام 2015 مقارنة مع (2,96) مليار ليرة سورية للعام 2014. من جهة أخرى. بلغ صافي الربح التشغيلي قبل الضريبة والمخصصات وأرباح تقييم مركز القطع البنوي للعام 2015 ما مجموعه (34) مليون ليرة سورية مقابل خسارة مقدارها (192) مليون ليرة سورية للعام 2014. وقد نجم هذا التحسن في مستوى الرغبة بشكل رئيسي نتيجة للزيادة في صافي الدخل من الفوائد والرسوم والعمولات. كما شهد العام 2015 قيام البنك بتجنيب مخصصات تدني للتسهيلات الائتمانية بمبلغ (2,25) مليار ليرة سورية مقارنة مع مبلغ (2,57) مليار ليرة سورية تم تجنيبها خلال العام 2014. وذلك ضمن إطار السياسات والتعليمات والإجراءات المحددة من قبل مصرف سورية المركزي وإنسجاما في الوقت نفسه مع إستراتيجية البنك العربي - سورية الرامية للمحافظة على تغطية مناسبة لمحفظة التسهيلات والتخوط ضد أية ظروف أو مستجدات غير مواتية قد يواجهها البنك نتيجة للأوضاع الراهنة.

من جانب آخر سجلت ودائع العملاء نموا بنسبة 14% لتصل إلى (33,9) مليار ليرة سورية بنهاية العام 2015. حيث جاء هذا النمو محصلة لتراجع سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية الأخرى وأثر ذلك على تقييم الودائع بالعملات الأجنبية. كما تراجعت صافي محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة 6% من (12,99) مليار ليرة سورية بنهاية العام 2014 لتصل إلى (12,16) مليار ليرة سورية بنهاية العام 2015. هذا. وقد خستت نسبة كفاية رأس المال من 18,05% بنهاية العام 2014 لتصل إلى 23% بنهاية العام 2015 وما يفوق النسب المقررة من قبل مصرف سورية المركزي ووفقا بأل معايير الدولية. الأمر الذي يعكس منانة المركز المالي للبنك وقوة قاعدته الرأسمالية رغم الظروف التي يمر بها القطاع المصرفي والبنك العربي - سورية. المثللة بإجمالي حقوق مساهميه. والتي بلغت ما مجموعه (12,18) مليار ليرة سورية بنهاية العام 2015 مقارنة مع (6,93) مليار ليرة سورية بنهاية العام 2014.

على صعيد آخر. إستمرت إدارة البنك العربي - سورية في جهودها الرامية إلى تحسين عمليات إدارة المخاطر بمختلف أنواعها والمحافظة على معدلات سيولة مرخة ومقبولة وتعزيز إجراءات الرقابة الداخلية لإحكام عمليات ضبط المخاطر التشغيلية والسيطرة عليها ضمن الظروف الصعبة التي يعيشها القطاع المصرفي. بالإضافة إلى تعزيز وتعميق مبادئ الحاكمية المؤسسية وتطبيقها ضمن تعليمات مصرف سورية المركزي وإرشاداته الرامية إلى تعزيز سلامة الأوضاع العامة للمصارف.

هذا. وبرغم صعوبة الظروف الحالية وإستمرار تداعياتها وتأثيراتها السلبية على أداء الاقتصاد المحلي بشكل عام وقطاع المصارف بشكل خاص. إلا أن البنك العربي - سورية لا يزال يتطلع إلى المستقبل بكل التفاؤل والثقة. مع إيمانه العميق بقدرة الاقتصاد الوطني على التعافي وتجاوز الأزمات والصعوبات ومواصلة مسيرة البناء والتنمية لغد أفضل. وأمله بعودة ظروف التشغيل إلى سابق عهدها ليواصل البنك نجاحاته بكل ثقة مستندا في ذلك إلى ثوابت تاريخية وقيم وممارسات مصرفية سليمة ومحافظة ورصينة كانت ولا تزال تشكل أساس أعماله وعنوان جدارته واستحقاقه لثقة مساهميه ومودعيه وعمالته تحت كل الظروف.

في الختام. أتوجه بالشكر الجزيل إلى مصرف سورية المركزي وكافة القائمين عليه على الدور الفعال والمحوري الذي يقوم به لضمان سلامة وإستقرار الجهاز المصرفي السوري. كم أتوجه. بإسمي وبإسم زملائي أعضاء مجلس الإدارة. بكل الشكر والتقدير إلى كافة مساهمينا ومتعاملينا الكرام على دعمهم المستمر وثقتهم الغالية بالبنك العربي - سورية. كما أتقدم بالتقدير والعرفان إلى الإدارة التنفيذية مثله بالمدير العام ومستوياتها المتعددة الأخرى وإلى موظفينا الأعزاء لما بذلوه من جهد ووقت وعمل دؤوب لرفع اسم البنك عاليا. مؤكداً للجميع التزامنا وحرصنا الدائم على الإستمرار في تحقيق أفضل النتائج الممكنة.

الدكتور / خالد واصف الوزني
رئيس مجلس الإدارة

حضرته السيدات والسادة مساهمي البنك العربي - سورية :

يسرنا أن نقدم لكم التقرير السنوي العاشر للسنة المالية المنتهية في 31/12/2015 و المقدم إلى الهيئة العامة العادية في الاجتماع السنوي المقرر عقده في دمشق في فندق القورسيزنر بتاريخ 2/5/2016

رغم الظروف الحالية قد استطاع البنك تحقيق الأهداف الأساسية و التي رسمتها خطة عام 2015، حيث ركزت إستراتيجية البنك العربي - سورية خلال السنوات السابقة بشكل عام، و خلال عام 2015 بشكل رئيسي على مايلي:

- تعزيز قدرة المصرف على البقاء و الإستمرار من خلال التكيف مع ظروف التشغيل الصعبة و العقبة و غير المستقرة.

- تعزيز الدور الرقابي للدوائر المعنية للتخفيف من أثر المخاطر التشغيلية.

- السيطرة بما أمكن على المصاريف التشغيلية رغم الارتفاعات الحادة التي شهدتها الأسعار في السوق المحلي.

- العمل على المحافظة على موظفي البنك بإعتبارهم من أهم موجودات المؤسسة و أسباب نجاحها.

- معالجة حالات التعثر الإئتماني و التوصل مع عملاء البنك المدنين لحالات تسوية تسمح بإسترداد حقوق البنك.

وصف أعمال البنك ونشاطاته:

في ضوء استمرار الظروف الاستثنائية التي تواجهها الجمهورية العربية السورية في السنوات الخمس الماضية ، وما يرافقها من صعوبات وتحديات فقد إستمرت إدارة البنك العربي - سورية في تبني الخطوط العريضة لإستراتيجية التعامل مع هذه الظروف وانعكاساتها على كل الصعيد. والمتهتلة في المحاور الرئيسية التالية:

+ المحور الأول:

بما أن المخاطر الائتمانية هي أهم أنواع المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي حالياً، لذا فقد وضعت إدارة البنك العربي سورية نصب أعينها مهمة إدارة المخاطر الائتمانية للبنك بكفاءة وحكمة، خصوصاً في ظل الزيادة العالية في نسب حالات التعثر في مختلف القطاعات الاقتصادية، نتيجة للعديد من الأسباب، منها المتعلق بالعقوبات الجارية التي تتعرض لها الدولة ككل، ومنها الصعوبات اللوجستية في تأمين المواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج أو آلية تصريف هذه المنتجات، ومنها توقف نشاطات العملاء بشكل كلي نتيجة للتخريب أو السرقة أو كون مركز النشاط في مناطق ساخنة.

تبعاً لما ذكر ولضمان المحافظة على حقوق الودعين والمساهمين وبغرض التكيف مع هذه الأوضاع والموائمة الحاصفة بين الأهداف المختلفة في الإستراتيجية وخدمة العملاء، وحجم التعرض للمخاطر والنمساك بأداء الدور الإيجابي والمشاركة في التعامل مع التحديات والصعوبات التي تواجه الاقتصاد الوطني، فقد حافظت إدارة البنك على سياسة متحفظة في منح التسهيلات أو قبول تنفيذ العمليات ذات المخاطر غير المقبولة، كما تم إجراء تحقيقات جوهرية على الخطوط الائتمانية الممنوحة للشركات ووقف معظم عمليات تمويل الأفراد، كما تم توجيه جل موارد البنك لتغطية المخاطر الائتمانية المحتملة وتم رصد معظمها كمخصصات مقابل القروض المتعثرة وصحيفة التسهيلات التي طالتها عمليات تحصيل متتالية. كما ركزت إدارة البنك كافة الجهود لإيجاد تسويات مالية مع كثير من العملاء المتعثرين، واجتهدت فرق العمل في البحث عن حلول لمعالجة أوضاع العملاء المستحقة التزاماتهم تجاه البنك دون تسعيد، و بروح إيجابية و تفهم لكل حالة على حدة وذلك ضمن إطار التعليمات والسياسات والإجراءات الصادرة عن مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص.

كما قامت إدارة المصرف بإجراء العديد من عمليات التسوية (جدولات وهيكلات) بما يتناسب مع قدرة التدفقات النقدية للعملاء كما تم تعزيز الضمانات المقدمة من العملاء لقاء التسهيلات للحد من المخاطر الائتمانية للحد الأدنى.

+ المحور الثاني:

يشتمل هذا المحور على ضبط كلفة مصادر التمويل والتشغيل المتزايدة في ضوء أجمار إيرادات البنك في معظم بنودها سواء بالنسبة للإيرادات من الفوائد المتأثرة بتعليق جزء كبير منها كتحوط لمخاطر عدم التسديد للحسابات غير العاملة، أو الإيرادات من العمولات المختلفة و المتأثرة بتراجع حجم العمليات الخارجية من الاعتمادات والكفالات واليوانص والحوالات أو تراجع عمليات التجزئة والأفراد، وذلك بفعل تداعيات الأزمة وأثر العقوبات وارتفاع المخاطر. لذا فقد أجهت جهود البنك للتعامل مع كلف التمويل المكون الرئيسي للمصروفات وضبطها مع الإبقاء على رقابة حثيثة للمحافظة على مستوى سيولة مريح يؤمن الاستجابة الكافية لمتطلبات العملاء والبنك.

ووفقاً لقيام مصرف سورية المركزي بتحديد نسبة الفائدة المدفوعة على الليرة ووضعها لمحددات أسعار الفائدة المدفوعة على الودائع بعملتي الدولار واليورو، فقد تركزت الجهود على خفض كلفة الودائع من خلال إعادة هيكلة تلك الودائع وبالطبع رافق تلك الجهود تخفيض كلف الأموال جهوداً موازية بذلتها إدارة البنك في ضبط وترشيد النفقات والمصاريف التشغيلية للبنك، للخروج بتوازن معقول مع الإيرادات المتأثرة بعبء مواجهة المخاطر الائتمانية الثقيلة في هذه الظروف.

+ المحور الثالث:

ويتضمن هذا المحور العمل على التحكم بمخاطر تقديم البنك لخدماته عبر الفروع العاملة في القطر حيث كان من تداعيات الأزمة التي تمر بها البلاد أحداث صعوبات لوجستية وتشغيلية للفروع العاملة في المحافظات والمناطق المختلفة والطرق المؤدية منها وإليها نتيجة تعرضها لصعوبات ومخاطر أمنية. وقد عملت إدارة البنك على التعامل والتكيف مع هذه الظروف الاستثنائية والاستمرار ما أمكن في تقديم الخدمات الرئيسية لعملائها بكفاءة، مع العمل على تخييد ما أمكن من المخاطر من خلال الإغلاق المؤقت لعدد من الفروع التي تتعرض لمناطق نواحيها لظروف أمنية، وإحاذ العديد من الإجراءات الاحترازية والإدارية في إدارة شبكة الفروع العاملة والتواصل معها وضبط الحدود والصلاحيات الممنوحة لضمان الحد الأدنى من المخاطر.

محفظة التسهيلات:

• محفظة التسهيلات:

ضمن الإطار الكلي لإستراتيجية المصرف في خفض المخاطر، وأهمها مخاطر الائتمان، وأصلحت إدارة البنك جهودها في مجال التحصيل، وعليه فقد أخفضت حجم محفظة التسهيلات بالليرة السورية بنهاية العام 2015 بنسبة 6% عما كان عليه بنهاية العام 2014، وبخفض قدره 17% بالليرة السورية و52% للعملة الأجنبية عن قيم محفظة التسهيلات في عام 12/2010.

من الجدير بالذكر بأن البنك ركز عمله في مجال تسهيلات الأفراد خلال عام 2015 على عمليات التحصيل والمتابعة لتسديد الأقساط المستحقة وتنفيذ المعالجات المناسبة، حيث سجلت محفظة تسهيلات الأفراد انخفاضات متتالية. كما تم العمل بشكل دؤوب ومستمر على متابعة الديون المتعثرة لإبقاء نسبتها ضمن الحدود الدنيا من خلال المتابعات الحثيثة عن طريق تقسيم مراحل المتابعة بين عدة أقسام تبعاً لعمر مستحقات الدين وقبل تصنيف الدين كدين غير منتج وصولاً إلى اتخاذ الإجراءات القانونية كحل أخير للعملاء الذين لم تنجح معهم طرق التسوية الودية.

جودة محفظة التسهيلات:

استمر البنك العربي في نهج السياسة المتبعة والتي تركز على خفض المخاطر المرتبطة بمحفظة التسهيلات الائتمانية عن طريق توجيه معظم الموارد لتكوين التخصصات وأخذ كافة الاحتياطات اللازمة لمواجهة تلك المخاطر كما انشغلت إدارة البنك بكافة مستوياتها وعقدت الاجتماعات المتتالية لبحث الاقتراحات والبيانات واستراتيجيات التعامل مع هذه المخاطر، كما انتظمت الإدارة التنفيذية بتزويد مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية واللجان الأخرى بالتقارير الدورية والطارئة لكافة تفاصيل محفظة التسهيلات وإطلاع أعضاء مجلس الإدارة على وضع أهم العملاء إفرادياً، إضافة إلى وضعهم دورياً في صورة آخر المستجدات والتطورات بخصوص إجراءات المتابعة والتحصيل لتلك الديون.

وعلى الجانب الآخر فقد تم الاستمرار في نهج التسويات الودية مع العملاء خفياً من آثار الأزمة المتفاقمة على القطاع المصرفي بشكل خاص وذلك عن طريق إعادة التفاوض مع العملاء للوصول إلى تسويات مرضية، وبالتالي تنفيذ العديد من عمليات المعالجة للتضمنة هيكلية أو إعادة جدولة الديون المستحقة. حيث لجأ البنك خلال العام 2015 في تنفيذ 19 اتفاقاً لهيكلية وجدولة ديون مستحقة بقيمة إجمالية بلغت نحو 5,77 مليار ليرة، حيث قام البنك باسترداد مخصصات بقيمة 1,6 مليار ليرة سورية وقوائد معلقة بقيمة 557 مليون ليرة سورية وفي ذات الإطار ذهب البنك مضطراً في حالات إلى اللجوء لأخذ الإجراءات القانونية لحفظ حقوقه تجاه العملاء والشركات التي لم تبد تعاوناً كافياً لتسديد ما عليها من التزامات. مع بقاء المتابعة للتحويل إلى الحلول الودية والتفاهات كلما كان ذلك ممكناً.

بالتوازي، فقد عمد البنك إلى رصد المخصصات الخاصة والعامة اللازمة والكافية لتغطية المخاطر الائتمانية ووفقاً للمعايير الرقابية المعتمدة. حيث أصبحت تغطية المخصصات مع الضمانات المقبولة تشكل 100% من صافي الديون غير العاملة لدى البنك.

محفظة الودائع:

استمر البنك في تطبيق العديد من الإستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق نسبة سيولة مرتفعة تتيح للبنك مواجهة متطلبات العملاء ومتطلبات تمويل العمليات المختلفة مع سعي البنك لتخفيض وضبط كلفة مصادر التمويل بما فيها كلف الودائع إلى الحد الأدنى الممكن.

وقد حافظ البنك على أسلوب هيكلية الودائع وتوجيهها نحو الشرائح ذات الكلف الأقل. كما استمر البنك في سياسته المرنة تجاه التحكم بنسبة الودائع لأجل لإجمالي الودائع لليرة السورية صعوداً ونزولاً بما يتناسب مع حاجة المؤسسة ومتطلبات السوق.

كما تم العمل على خفض نسبة الودائع لأجل لإجمالي الودائع بالعملة الأجنبية للعمل على خفض الكلف لهذه الودائع نظراً لعدم توفر فرص استثمارية مناسبة في الوقت الحالي.

شبكة الفروع العاملة:

استمر البنك بإغلاقه لثانية فروع من فروع العاملة قبل الأزمة وذلك لاعتبارات موضوعية تتعلق بأمن هذه الفروع وموظفيها إضافة إلى المخاطر التشغيلية العالية التي يمكن التعرض لها وبخاصة المسائل اللوجستية المرتبطة بأعمالها والناطق المتواجدة فيها، وهذه الفروع هي (صحنايا، حرسنا، اليرموك، عدرا الصناعية، درعا، حمص، إضافة إلى فروع الشهباء مول والمنشية في حلب).

وقد عمل البنك على تطوير ثقافة موظفيه العاملين في الفروع. ومن خلال جملة الإجراءات الاحترازية سواءً على مستوى إدارة العمليات وتنفيذها أو على مستوى التعامل مع الحالات الطارئة والنتيجة إلى المخاطر الإضافية الناتجة عن استثنائية الظروف الحاكمة. وذلك من خلال تعميق وتعزيز ثقافة التعامل مع المخاطر الاستثنائية المختلفة بحرص وتفهم. كما تم تقليص بعض الخدمات غير الرئيسية بعد مراجعة العمليات المرتبطة بالفروع لتجنبها الأضرار والمخاطر المحتملة قدر الإمكان.



البنك العربي - سورية

ARAB BANK - SYRIA



الاسم
الدكتور خالد واصف الوزني - رئيس مجلس الإدارة

الصفة
غير مستقل

الوظيفة الحالية
مستشار الإستراتيجية و المعرفة - مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

تاريخ العضوية
2005

تاريخ الميلاد
1963

المؤهلات العلمية
- بكالوريوس في المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة 1986
- ماجستير في الاقتصاد ، الجامعة الأمريكية في القاهرة 1990
- دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة 1994
- البحث الدراسي ما بعد درجة الدكتوراه ، جامعة ديو ، هاديسون ، نيوجيرسي - الولايات المتحدة الأمريكية 1997

الخبرات العملية
- رئيس هيئة المديرين / كبير الاقتصاديين / شركة اسناد للاستشارات
- رئيس مجلس إدارة شركة دارات الأردنية القابضة (2011 ولغاية 2012)
- عضو ونائب رئيس مجلس إدارة شركة دارات الأردنية القابضة (نيسان 2008 - 2010)
- عضو مجلس إدارة البنك العربي الإسلامي الدولي (2004 - 2009)
- مدير عام شركة سيرايا العقبة وشركة تعهير الأردنية (2006 - 2007)
- مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي - الأردن (2004 - 2006)
- مدير إدارة الاقتصاد والتنمية ، مستشار الديوان الملكي الهاشمي / الأردن - رئيس الفريق الاقتصادي للملك عبد الله الثاني (2001 - 2004)
- مدير عام دائرة الجمارك ، وزارة المالية - الأردن (1999 - 2001)
- نائب رئيس منظمة الجمارك الدولية 2000 والممثل الإقليمي للشرق الأوسط والشرق الأقصى وشمال أفريقيا (منذ تموز 2000 - 2001)
- نائب عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، الجامعة الهاشمية - الأردن (أيلول 1999 - تشرين الثاني 1999)
- أستاذ مساعد ومن لم أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد ، الجامعة الهاشمية (1996 - 2000)
- مدير مركز الدراسات ، الجامعة الهاشمية ، الزرقاء - الأردن (1997 - 1999)
- باحث وحدة الاقتصاد ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، الجامعة الأردنية (1995 - 1997)
- أستاذ مساعد قسم الاقتصاد جامعة آل البيت ، المفرق - الأردن (1995 - 1996)
- أستاذ مساعد كلية العلوم الإدارية ، جامعة فيلادلفيا ، عمان - الأردن (1995 - 1996)
- باحث اقتصادي ، قسم التخطيط والبحوث المالي ، البنك العربي - المركز الرئيسي ، عمان - الأردن (1994 - 1995)
- زميل التدريس والبحث ، قسم الاقتصاد ، الجامعة الأمريكية ، القاهرة - مصر (1992 - 1994)
- مساعد تدريس قسم الاقتصاد ، الجامعة الأمريكية ، القاهرة - مصر (1990 - 1992)



الاسم
سامر صلاح دانيال - نائب رئيس مجلس الإدارة

الصفة
غير مستقل

الوظيفة الحالية
مدير شركة ميدوتل لتطوير الفنادق

تاريخ العضوية
2005

تاريخ الميلاد
1967

المؤهلات العلمية
- بكالوريوس في الهندسة الميكانيكية ، جامعة لندن 1989
- ماجستير إدارة الأعمال الدولية (اختصاص مالية) من جامعتي Ecole nationale des ponts et chaussees باريس - فرنسا و UC Berkley سان فرانسيسكو - الولايات المتحدة الأمريكية 1994

الخبرات العملية
- رئيس مجلس إدارة شركة ميدوتل - سوريا للاستثمارات السياحية والعقارية
- شركة الاستثمارات الفرنسية Coteba باريس - فرنسا وهي إحدى شركات مجموعة Vivendi international (1990 - 1991)
- بنك (BNP) قسم تمويل المشاريع ، باريس - فرنسا (1994 - 1995)
- رئيس مجلس إدارة ومدير عام شركة Across Asset Management (من عام 1996 ولتاريخه)
- هيوستن - الولايات المتحدة الأمريكية ، شركة استثمارات في المجالات التقنية الطبية والعقارات.
- مدير عام شركة دانيال للصناعة والتجارة (منذ عام 1996 ولتاريخه)



الاسم
الصفة
الوظيفة الحالية
تاريخ العضوية
تاريخ الميلاد
المؤهلات العلمية

السيد حسن إحصان البعلبكي - عضو مجلس الإدارة
 مستقل
 مدير عام شركة البعلبكي للصناعة و التجارة المحدودة
 2012/04/03
 1968

- بكالوريوس في علم الاقتصاد من الجامعة الأميركية - بيروت
 - حائز على درجة من جامعة هارفرد (الأعمال العالمية من جيل الى جيل)
 - حائز على درجة من معهد امستردام للتصويل (استراتيجيات التفاوض)
 - حائز على درجة من معهد انسياد (استراتيجيات المنافسة)
 - حائز على درجة من جامعة وارنن (قيادة الادارات الرئيسية)

الخبرات العملية

- نائب رئيس مجلس ادارة رجال وسيدات الأعمال السوري
 - أمين سر جمعية رجال أعمال سوريا - لثاليا
 - عضو مجلس إدارة شركة أروب للتأمين
 - عضو مجلس ادارة جمعية ثروات لت روك



الاسم
الصفة
الوظيفة الحالية
تاريخ العضوية
تاريخ الميلاد
المؤهلات العلمية
الخبرات العملية

علام الدين محمد صالح الخطيب التميمي - عضو مجلس الإدارة
 غير مستقل
 نائب رئيس أول
 مدير ائتمان الشركات / الأردن
 2015/10/13
 1971

- بكالوريوس في المحاسبة - جامعة القاهرة (1993)
 - ماجستير في العلوم المالية و المصرفية تخصص الادارة المالية (2005) الاردن

- 22 عاماً من الخبرة المصرفية في الائتمان المصرفي - لدى البنك العربي.
 - مدير ائتمان الشركات / الأردن.
 - عضو لجنة العقارات للبنك العربي بكافة فروعها.
 - عضو لجنة إدارة منطقة الأردن.
 - عضو لجنة إدارة الموجودات و المطلوبات / الأردن.
 - عضو لجنة متابعة الديون المتعثرة.
 - عضو لجنة شؤون الخزينة والاستثمار و الائتمان والدراسات.
 - عضو اللجنة التوجيهية لتطوير وحدة الشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم.
 - محاضر و مدرب في الائتمان المصرفي لدى البنك - العربي والعديد من دور الخبرة.
 - عضو مجلس إدارة شركة النسر العربي للتأمين / الأردن.



الاسم	أحمد رفيق محمد راتب الأناسي - عضو مجلس الإدارة
الصفة	غير مستقل
الوظيفة الحالية	رئيس تنفيذي لشركة ميماس للهندسة والإمءاء
تاريخ العضوية	2005/03/12
تاريخ الميلاد	1947
المؤهلات العلمية	- بكالوريوس هندسة مدنية - الجامعة الأمريكية - بيروت 1972
الخبرات العملية	- مارس الأعمال الحرة التجارية والهندسية منذ عام 1973.
	- يعمل في مجال تمثيل الشركات الهندسية التي تصنع وتسوق منتجاتها في مجال الري. مياه الشرب، خطوط نقل النفط والغاز.
	- خبرة واسعة في الأعمال المصرفية والخدمات والمنتجات التي يمكن أن يقدمها وينفذها المصرف للقطاع التجاري والإنشائي والخدمات والصناعي.
	- عضو مجلس إدارة في شركة النشامى للمقاولات وإنشاء الطرق.
	- مؤسس ومساهم في شركة الشام القابضة.



الاسم	محمد عبد الفتاح القنمة - عضو مجلس الإدارة
الصفة	غير مستقل
الوظيفة الحالية	نائب رئيس تنفيذي - مدير إدارة الائتمان
تاريخ العضوية	2104/01/16
تاريخ الميلاد	1953/01/06
المؤهلات العلمية	- بكالوريوس علوم - تخصص رياضيات (1975)
	- جامعة الرياض (الملك سعود) - المملكة العربية السعودية
	- دبلوم برمجة كمبيوتر (1976) - لندن
الخبرات العملية	- 38 عاماً من الخبرة المصرفية
	- نائب رئيس تنفيذي / مدير إدارة الائتمان (منذ 4/2010)
	- إدارة الائتمان / البنك العربي - الادارة العامة / الأردن
	- نائب رئيس تنفيذي (2007 / 2010)
	- إدارة الأعمال المصرفية والاستثمارية للشركات / البنك العربي - الادارة العامة / الأردن
	- رئيس مجموعة تمويل الشركات (1999 / 2007)
	- البنك السعودي الفرنسي - الرياض / المملكة العربية السعودية
	- رئيس مجموعة تمويل الشركات (1995 / 1999)
	- البنك السعودي التجاري المتحد (البنك السعودي المتحد) - الرياض / المملكة العربية السعودية
	- مساعد مدير عام التسهيلات (1990 / 1995)
	- بنك القاهرة - عمان / الأردن
	- مدير تسهيلات الشركات (1989 / 1990)
	- بنك الخليج الدولي / البحرين
	- مدير تسهيلات الفروع الأجنبية (1987 / 1989)
	- البنك العربي - الادارة العامة / الأردن
	- مدير تسهيلات الشركات للمنطقة الوسطى (1976 / 1987)
	- سيتي بنك الرياض / البنك السعودي الأمريكي - الرياض / المملكة العربية السعودية



الاسم
السيد محمد عبد السلام هيكل - عضو مجلس الإدارة

الصفة
مستقل

الوظيفة الحالية
رئيس مجلس إدارة شركة الشام للنقل البحري

تاريخ العضوية
2014/08/20

تاريخ الميلاد
1954/02/18

المؤهلات العلمية
- بكالوريوس هندسة مدنية / جامعة دمشق 1978

الخبرات العملية
- رئيس مجموعة هيكل - دمشق
- مؤسس - رئيس مجلس إدارة شركة الشام للنقل البحري دمشق من 1994 - حتى تاريخه
- مؤسس - عضو في المجموعة العربية لنقل التكنولوجيا سورية - منذ 2003 حتى تاريخه
- عضو مجلس إدارة في شركة كونتشيب القابضة - هولندا من 1985 إلى 1999
- عضو في لجنة دمشق الإدارية للجمعية السورية للمعلوماتية 2001-2004
- عضو مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة السورية 2000-2005
- عضو مجلس إدارة غرفة التجارة العربية الألمانية 2001 حتى الآن



الاسم
نديم فؤاد غنطوس - عضو مجلس الإدارة

الصفة
غير مستقل

الوظيفة الحالية
- المدير العام - منطقة لبنان / البنك العربي ش.م.ع / بيروت - لبنان

تاريخ العضوية
2011/10/25

تاريخ الميلاد
1962/10/12

المؤهلات العلمية
- بكالوريوس في إدارة الأعمال (علوم مالية وتسويق) من جامعة Laval في كيبك، كندا.
- السنة الثانية في علوم الرياضيات من الجامعة الأمريكية في بيروت - لبنان

الخبرات العملية
- المدير التنفيذي والمدير العام . بنك بيلوس سورية - دمشق سورية
- المدير العام . بنك بيلوس أفريقيا / الخرطوم السودان
- رئيس دائرة قطاع تمويل الشركات التجارية : بنك الخليج / الكويت
- رئيس قسم تمويل الشركات المنطقة الوسطى
- مدير حسابات . قطاع تمويل الشركات . البنك السعودي الأمريكي (سيتي بنك)
الرياض المملكة العربية السعودية
- مدير التسويق الدولي ، دلتاكو / بيروت - لبنان
- مدير حسابات . قطاع تمويل الشركات . البنك السعودي التجاري المتحد /
الرياض المملكة العربية السعودية



الاسم	محمد ياسين رشاد رياح - عضو مجلس الإدارة
الصفة	غير مستقل
الوظيفة الحالية	مدير عام / مشروع The Platinum Tower
تاريخ العضوية	2011/06/01
تاريخ الميلاد	1976
المؤهلات العلمية	- بكالوريوس في الهندسة المدنية ، الجامعة الأمريكية في بيروت 1999 - ماجستير في العلوم ، جامعة تكساس ، الولايات المتحدة الأمريكية 2001 - مدير عام إدارة مشروع The Platinum Tower (كانون الثاني 2006 ولغاية تاريخه) - مستشار / Booz Allen Hamilton / بيروت (كانون الأول ٢٠٠٤ - تشرين الثاني ٢٠٠٥) - مستشار / CSC Peat Marwick / باريس (تشرين الأول 2001 - تشرين الثاني 2004) - مستشار / جامعة تكساس في أوستن / تكساس (آب 1999 - أيار 2001)
الخبرات العملية	



السيد محمد صادق الحسن
المدير العام

المؤهلات العلمية

- 6/1987 - شهادة البكالوريوس في الاقتصاد - الجامعة الأمريكية في القاهرة - مصر.
- 6/1990 - شهادة للماجستير في الاقتصاد - الجامعة الأمريكية في القاهرة - مصر.

الخبرات العملية

- مدير دائرة الاستثمارات / إدارة أمانة السر، البنك العربي ش.م.ع.
- رئيس وحدة تمويل المشاريع لدى إدارة التسهيلات الائتمانية للشركات / الأردن وفلسطين، البنك العربي المحدود
- باحث اقتصادي، إدارة التسهيلات الائتمانية - الأردن، البنك العربي المحدود، الإدارة العامة - الأردن.
- باحث اقتصادي رئيسي في مركز التجارة الكوري (المكتب التجاري في السفارة الكورية الجنوبية) / كوترا، عمان.

السيد جمال عبد الفتاح زيدية
نائب المدير العام

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس بتوك وتصدير
- دبلوم من معهد الدراسات المصرفية / الأردن

الخبرات العملية

- رئيس قطاع الشركات - البنك العربي / دبي - الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة في الشركة العربية الألمانية للتأمين / عمان - الأردن
- محاضر ومدرّب في مواد الإلتزام وإدارة الإلتزام بأنواعه
- مساعد مدير عام - علاقات العملاء الإئتمانية - بنك المؤسسة العربية المصرفية / عمان - الأردن
- مدير فرع ببادر وادي السير - البنك العربي / عمان - الأردن
- مدير فرع الصويفية - البنك العربي / عمان - الأردن
- نائب مدير عمليات فرع الجبيهة - البنك العربي / عمان - الأردن
- مساعد مدير فرع الوحدات - تسهيلات وتسويق - البنك العربي / عمان - الأردن

السيد غسان خميس خليل أبو النبل
مساعد المدير العام للشؤون المالية والإدارية

المؤهلات العلمية

ماجستير احصاء - جامعة اليرموك

الخبرات العملية

- مدير دائرة التخطيط المالي و المؤسسي - البنك العربي / الادارة العامة.
- مدير دائرة الابحاث و التخطيط المالي - البنك العربي / الادارة العامة.
- رئيس قسم الميزانيات التقديرية - البنك العربي / الادارة العامة.
- محلل مالي - دائرة الابحاث و التخطيط المالي / الادارة العامة.
- عضو مؤسس في وحدة المخاطر - البنك العربي / جنيف
- محاضر في كلية الاندلس.

السيد فتح الله شريف صدقة
مساعد المدير العام للعمليات المصرفية المساندة

المؤهلات العلمية

دبلوم دراسات مصرفية - معهد الدراسات المصرفية - عمان الأردن
بكالوريوس دراسات مصرفية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

الخبرات العملية

- محاضر أكاديمي - الأكاديمية للعلوم المصرفية
- مدير الدائرة التجارية - كابيتال بنك / عمان الأردن
- رئيس قسم الاعتمادات - بنك الإسكان للتجارة والتمويل / عمان الأردن
- قسم الاعتمادات - البنك التجاري الكويتي / الكويت

نبذة عن الإدارة التنفيذية :

ياسر خليل أبو صواء

مدير دائرة أنظمة المعلومات

حاصل على بكالوريوس رياضيات و إحصاء من جامعة الموصل - العراق ، لديه عدة شهادات مهنية متخصصة في مجال أنظمة المعلومات ، تعين لدى البنك العربي - سورية بمنصب مدير أنظمة المعلومات منذ عام 2009.

محمد يمان مصطفى عريوس

المدير المالي

حاصل على درجة الماجستير في الإدارة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية ، تعين لدى البنك العربي - سورية منذ عام 2006 .

شكري غايث قصوب

مدير دائرة الموارد البشرية

حاصلة على درجة الماجستير في الموارد البشرية من الأكاديمية العالمية ، تعينت لدى البنك العربي - سورية بمنصب مديرة الموارد البشرية منذ عام 2009 .

أمن توفيق أبو خالد

مدير دائرة المشتريات والشؤون الإدارية

حاصل على بكالوريوس في اللغة الإنكليزية ، كلية الآداب من جامعة دمشق ، تعين لدى البنك العربي - سورية منذ عام 2005 .

راية ريمون رحمة

مسؤول الإطلاع ومدير دائرة الائتماء

حاصلة على بكالوريوس في المصارف و التأمين من كلية الإقتصاد ، جامعة دمشق ، تعينت لدى البنك العربي سورية منذ عام 2009 .

روث رشيد بولس

مدير دائرة التدقيق الداخلي

حاصلة على بكالوريوس في المصارف و التأمين من كلية الإقتصاد ، جامعة دمشق ، تعينت لدى البنك العربي - سورية منذ عام 2009 .

مينا سمير ودية

مدير دائرة إدارة المخاطر

حاصلة على درجة الماجستير في علوم الإدارة اختصاص مالية و مصارف من المعهد العالي لإدارة الأعمال. تعينت لدى البنك العربي - سورية منذ عام 2009 .

بيان أسماء كبار مالكي الأسهم

الاسم	عدد الأسهم كما هي في 2015/12/31	النسبة %	عدد الأسهم كما هي في 2014/12/31	النسبة %
البنك العربي ش.م.ع	25,899,385	51,29%	25,899,385	51,29%
غالية طلال زين	2,525,000	5%	2,525,000	5%
محمد كامل صباغ شرياتي	2,525,000	5%	2,525,000	5%
سامر صلاح دانيال	2,525,000	5%	2,525,000	5%

الحصة السوقية	2015	2014	2013	2012	2011	2010
التسهيلات الائتمانية المباشرة	13	9	10	11	11	10
الموجودات	6	5	7	8	8	8
ودائع الزبائن	7	7	9	8	9	8

* تم احتساب الحصة السوقية بموجب البيانات المالية كما هي 2015/9/30

المجدول أدناه يبين فروع البنك وتاريخ مباشرة العمل لكل منها

المحافظة	الفرع	تاريخ مزاوله العمل
دمشق وريف دمشق	أبو رمانة	2006
	القصاص	2006
	الحريقة	2007
	المرزة	2007
	البرموك	2008
	جرمانا	2008
	حرسنا	2008
	صحنايا	2009
	فيصل	2006
حلب	شهيا مول	2009
	المنشية	2010
	حمص	2007
حمص	حمص	2007
طرطوس	طرطوس	2007
اللاذقية	اللاذقية	2007
درعا	درعا	2008
السويداء	السويداء	2008
حمه	حمه	2008
جبله	جبله	2008
عدرا	عدرا	2010

اسم الشركة	% من مجموع المشتريات
شركة البجعة للخدمات	10.07%
التأمين العربية - سوريا	15.20%
بوزنت يعقوبيان	10.87%

لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها. كما لا توجد أية براءات اختراعات أو حقوق امتياز حصلت الشركة عليها.

تتضمن الأنظمة والقوانين المؤثرة في العمل المصرفي ما يلي:

- أنظمة الرقابة المصرفية.
- الحوكمة.
- المعايير المحاسبية.
- الأنظمة والقوانين الضريبية.
- جودة الموجودات

- أنظمة الرقابة المصرفية

قام البنك العربي - سورية بتفعيل وتطوير دور الدوائر الرقابية ضمن مراجعته الشاملة لكل ما يتعلق بأنظمة الرقابة المصرفية، وقد قام مجلس الإدارة و مجاله بالتأكد من التزام البنك بمتطلبات السلطات الرقابية في هذا المجال.

- المعايير المحاسبية

لم يطرأ تعديل على أية معايير محاسبية ذات اثر على البيانات المالية.

- الأنظمة والقوانين الضريبية

لم يطرأ أي تغير في هذا المجال.

- جودة الموجودات

قام البنك بالالتزام بتعليمات والقوانين الصادرة بهذا الخصوص وخاصة القرارات رقم 597 وتعديلاته الواردة بقرار رقم 650 و القرار 902 والمتعلقة بالخصومات

مجلس الإدارة:

يراعى في تشكيل المجلس التنوع في الخبرة العملية والمهنية والمهارات المتخصصة وأن يكون الأعضاء على معرفة بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة وحقوق وواجبات مجلس الإدارة و يتم انتخاب مجلس الإدارة بناء على المعايير و الشروط الواجب توافرها في أعضاء المجلس المصادق عليها من قبل مجلس الإدارة

استقالات الأعضاء خلال العام 2015 :

الدكتور أحمد عوض عيد الحليم الحسين

اللجان المنتهية عن مجلس الإدارة :

أ - أحكام عامة :

1. يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان منتهية عنه وتفويضها بالصلاحيات لمدة محددة للقيام بالمهام الموكلة إليها ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة .
2. تتحمل اللجان المسؤولية عن أعمالها أمام مجلس الإدارة ، وذلك لا يعني مجلس الإدارة من مسؤوليته عن أعمال هذه اللجان .
3. يشكل مجلس الإدارة لجنة الحوكمة (تجمع مهام وصلاحيات لجنتي الحوكمة ولجنة الترشيحات والمكافآت) ولجنة التدقيق ولجنة
- إدارة المخاطر على الأقل وأي لجان أخرى يراها ضرورية لعمل المصرف .
4. يتم تدوين وتصنيف محاضر اجتماعات اللجان .

ب - لجنة التدقيق :

أعضاء اللجنة : السيد محمد عيد السلام هيك / رئيساً
السيد محمد عيد الفتاح الغنمة / عضواً
السيد حسان احسان البعلبكي / عضواً

أ - أهداف اللجنة :

مراجعة التقارير المالية ونظم الضبط والرقابة ، ونطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي ، ومراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية .

ب - تشكيل اللجنة ودورية اجتماعاتها :

1. يجب أن تتكون لجنة التدقيق من أعضاء غير تنفيذيين ، على ألا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة أعضاء ، وعلى أن لا تضم رئيس مجلس الإدارة .
2. يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين .
3. يكون رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين .
4. يجب أن ذوي اللجنة عضواً على الأقل من ذوي المؤهلات العلمية و / أو الخبرة العملية في المجالات المحاسبية والمالية ، وللجنة
- الحق بالاستعانة بخبرات خارجية بعد موافقة مجلس الإدارة على ذلك .
5. تعقد اللجنة أربع اجتماعات (مرة كل ثلاثة أشهر) على الأقل في السنة . وتدوين محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي

ت - صلاحيات ومهام اللجنة :

1. سلطة الحصول على أي معلومات في سبيل ممارسة عملها ، وللجنة أيضاً دعوة أي من الأشخاص ذوي الخبرة أو الإختصاص لحضور الاجتماعات للإستئناس برأيه ، ودعوة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية لحضور اجتماعاتها ويدعى
- مدير التدقيق الداخلي لحضور اجتماعات اللجنة .
2. مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة ، والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة ، و متابعة القضايا المحاسبية
- ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية ، وذلك بهدف ضمان عدالة وشفافية التقارير المالية /

3. تقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية . وتشتمل مسؤولية اللجنة : من بين أمور أخرى : على :
 - أ- تقييم فعالية وكفاية وظيفة التدقيق الداخلي والتأكد من الالتزام بالتعليمات النافذة الصادرة عن الجهات ذات العلاقة .
 - ب- تقييم فعالية وكفاية نطاق وبرامج التدقيق الداخلي .
 - ت- مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها .
 - ث- مراجعة و إقرار خطط التدقيق المقترحة من المدقق الداخلي .
 - ج- التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي ونقله وعزله وتحديد تعويضاته وتقييم أدائه .
4. يكون للجنة سلطة الإتصال المباشر مع المدقق الخارجي . والإجتماع معه بدون حضور الإدارة مرة على الأقل سنوياً . وتشمل مسؤولية اللجنة في هذا المجال : من بين أمور أخرى على :
 - أ - التوصية إلى مجلس الإدارة خصوص تعيين وعزل المدقق الخارجي وتحديد تعويضاته وتقييم أدائه .
 - ب- تقييم موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي .
 - ت- مراجعة خطاب التعيين وقبوله .
 - ث- إقرار إمكانية تقديم المدقق الخارجي لخدمات أخرى غير التدقيق الدوري . وضمان عدم تأثير ذلك على الراي المستقل للمدقق الخارجي .
 - ج- مراجعة نتائج تقارير التدقيق الخارجي وتقارير السلطات الرقابية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها .
5. مراجعة العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة وإحاطة مجلس الإدارة بها .
6. مراجعة مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة ومدى التقيد بسياسات المصرف ونظامه الداخلي .
7. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع المدقق الخارجي مرة على الأقل خلال العام ومرتين على الأقل مع المدقق الداخلي . كما يحق للمدقق الداخلي والخارجي طلب الإجتماع مع اللجنة حين تقتضي ضرورة العمل ذلك .

ج - لجنة إدارة المخاطر:

أعضاء اللجنة : السيد محمد عبد السلام هيكال / رئيساً
الدكتور خالد واصف الوزني / عضواً
غلام الدين محمد صالح الخطيب التميمي / عضواً
السيد أحمد رفيف محمد راتب الأتاسي / عضواً

أ - أهداف اللجنة :

وضع سياسة المخاطر بما يتسجم مع قدرة المصرف ومدى قبوله لتحمل المخاطر . ومراجعة أداء الإدارة العليا في إدارة مخاطر الإئتمان والسوق والسيولة والتشغيل وعدم الإلتزام والسجعة وغيرها

ب - تشكيل اللجنة ودورية اجتماعاتها:

1. تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل . على أن لا يزيد عدد الأعضاء المتقنين عن عضو واحد .
2. يكون رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين .
3. يمارس مدير إدارة المخاطر مهام مقرر لجنة إدارة المخاطر .
4. تعقد اللجنة أربع اجتماعات (مرة كل ثلاثة أشهر) على الأقل في السنة . بحضور اثنين من أعضائها على أن يكون منهما رئيس اللجنة (أو من يكلفه رئيس اللجنة بالنيابة عنه) . ويتم توليق اجتماعاتها بموجب محاضر أصولية . وترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة .

ت - صلاحيات ومهام اللجنة :

1. مراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة والتأكد من تنفيذ هذه الإستراتيجيات والسياسات .
2. ضمان توافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر . وضمان استقلالية موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر .
3. مراجعة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووضع توصيات بشأنه قبل اعتماده من قبل مجلس الإدارة .
4. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وحجمها . وأنشطة إدارة المخاطر .
5. رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة وتقديم إحصائيات بخصوص المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتغيرات والتطورات التي تطرأ على إدارة المخاطر .
6. مراجعة وإبداء الراي أمام مجلس الإدارة حول سقف المخاطر والحالات الإستثنائية التي تطرأ عليها .
7. مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعية من قبل لجنة بازل . والمتعلقة بمخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وغيرها .
8. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها .

ث - مدة اللجنة

تنتهي فترة عمل اللجنة مع انتهاء مدة مجلس الإدارة .

ج - قرارات اللجنة

في حال تعذر الوصول إلى قرار باجماع الاعضاء تؤخذ القرارات بأغلبية الاعضاء على أن يكون رئيس اللجنة أو من ينوب عنه من ضمنها .

د - لجنة الحوكمة :

أعضاء اللجنة : الدكتور خالد واصف الوزني / رئيساً
السيد سامر صلاح دانيال / عضواً
السيد محمد عبد السلام هيكال / عضواً
السيد محمد عبد الفتاح القنمة / عضواً
السيد نديم فؤاد غنطوس / عضواً

أ - أهداف اللجنة:

وضع إطار ودليل الحوكمة ومراقبة تنفيذها وتعديله عند الضرورة .

ب- تشكيل اللجنة ودورية اجتماعاتها:

1. تتكون اللجنة من أربعة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل برئاسة رئيس المجلس وعضوية ثلاثة من الأعضاء . و يشترط ان تضم اللجنة أحد أعضاء لجنة التدقيق المستقلين .
2. تعقد اللجنة بحضور ثلاثة من أعضائها على أن يكون رئيس اللجنة أو من يفوضه حاضراً .
3. يتولى أمين سر مجلس الإدارة مهام مقرر أعمال اللجنة .
4. تعقد اللجنة اجتماعين سنوياً إلا اذا ارتأى رئيس المجلس الحاجة للدعوة لاجتماعات أخرى .
5. يدعو رئيس اللجنة أعضاء اللجنة للإجتماع ويحدد مكان وزمان انعقاد اللجنة كما يحق للجنة دعوة أي من أعضاء المجلس الآخرين لحضور الإجتماع أو أي من كبار موظفي البنك للإستماع إلى وجهة نظرهم في موضوع محدد .
6. يرسل جدول أعمال إجتماع اللجنة إلى الأعضاء قبل اسبوع من الوقت المحدد للاجتماع .

ج - صلاحيات ومهام اللجنة :

المراجعة الدورية للمقرارات والتعليمات التي تصدر من وقت لآخر عن الجهات الرقابية بخصوص قواعد و ممارسات الحوكمة ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة في شأن التغييرات التي تراها ضرورية من أجل تطوير وتطبيق معايير وممارسات جديدة . الإشراف الكامل على عملية إعداد واعتماد دليل الحوكمة الخاص بالبنك وتحديثه عند الضرورة . مراقبة تنفيذ ممارسات وقواعد ومبادئ الحوكمة في البنك ومدى التقيد بالقرارات والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية . الفحص والقياس الدوري لأدوات الحوكمة في البنك وتطويرها . التنسيق مع لجنة التدقيق للتأكد من الالتزام بالمعايير . تزويد مجلس الإدارة . سنوياً على الأقل . بالتقارير والتوصيات بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عمل اللجنة .

د - مدة اللجنة :

تنتهي فترة عمل اللجنة مع انتهاء مدة مجلس الإدارة .

هـ - قرارات اللجنة :

تأخذ اللجنة قراراتها باجماع الأعضاء .

ذ - اللجنة التنفيذية العليا :

أعضاء اللجنة : الدكتور خالد واصف الوزني / رئيساً
السيد سامر صلاح دانيال / عضواً
غلام الدين محمد صالح الخطيب التميمي / عضواً
السيد محمد ياسين رشاد رباح / عضواً

أ - أهداف اللجنة:

النظر في طلبات التسهيلات (الشركات/البنوك و المؤسسات المالية) // الاستثمار التي تزيد من صلاحيات لجان الادارة التنفيذية .

ب - تشكيل اللجنة ودورية اجتماعاتها:

تتألف اللجنة من 3 أعضاء يتم اختيارهم من قبل مجلس الإدارة و تجتمع اللجنة كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك ألا يقل عن أربعة اجتماعات سنوياً.

ج - صلاحيات ومهام اللجنة :

- يتم اعتماد أسلوب تحرير الطلبات و/أو الاجتماع ما بين رئيس اللجنة و الأعضاء للمداوله و اتخاذ القرار بحيث تكون قرارات اللجنة بالأغلبية شريطة أن يكون الرئيس ضمن هذه الأغلبية.
- خضوع الموافقات إلى بذل الجهد المطلوب في تقييم المخاطر الائتمانية و التأكد من تغطية هذه المخاطر من خلال هيكل التسهيلات المناسبة و استيفاء الضمانات والشروط المناسبة .
- تكون التسهيلات ذات درجة المخاطر الأدنى هي تلك التسهيلات التي تمنح للمقترض و الضمونة بالكامل بتأمينات نقدية محجوزة أصولياً لصالح البنك و يلبيها في درجة للمخاطرة تلك التي تمنح للمقترض و الضمونة بالكامل بكفالات مصرفية من بنوك مقبولة.
- عند منح يؤخذ بالاعتبار إجمالي التسهيلات الممنوحة لعميل أو مجموعة من العملاء ذات الصلة (حسب تعليمات التركيزات الائتمانية الصادرة عن مصرف سورية المركزي) حيث يكون ذوو العلاقة على صلة مالية بعضهم ببعض بحيث أن الملاءة المالية لأي منهم قد تؤثر على الملاءة المالية للآخرين.
- خضوع الصلاحيات لتوفر سقف للقطاعات الاقتصادية.
- كفالة عامة : يجب أن يتم إعداد التوصيات الائتمانية وفقاً لمتطلبات و محددات سياسات التسهيلات الائتمانية للبنك.
- منع إصدار أي كفالات لضمان تسهيلات مصرفية ممنوعة من بنوك أخرى.
- تطبيق الصلاحيات على التسهيلات التي تمنح لعملاء يتمتعون بمراكز مالية قوية و القدرة على توليد تدفقات نقدية كافية و بحيث يمنع منح تسهيلات للأفراد لغايات غير واضحة و بدون توفر نشاط تجاري و مصادر سداد غير واضحة من النشاط للمول تبرر منح التسهيلات و بالإعتماد فقط على ملاءتهم المالية.
- يخضع استخدام حدود الصلاحيات إلى الإلتزام بالتشريعات المحلية (حد الإفراط القانوني بمبار كفاية رأس المال حدود التركيزات الائتمانية.....).
- يقرر مجلس الإدارة صلاحية الإعفاء من الحين لكل لجنة على حدة مع وضع المحددات الخاصة بذلك .

ث - مدة اللجنة:

تنتهي فترة عمل اللجنة مع انتهاء مدة مجلس الإدارة

هـ - قرارات اللجنة :

تأخذ اللجنة قراراتها بأجماع الأعضاء.

و- لجنة الترشيحات و المكافآت :

أعضاء اللجنة : السيد حسان احسان البعلبكي / رئيساً
الدكتور خالد واصف الوزني / عضواً
السيد محمد عبد السلام هيكال / عضواً

أ - أهداف اللجنة :

مراقبة وضمان شفافية تعيين و تجديد واستبدال أعضاء مجلس الإدارة و المدير العام وتقييم فعالية مجلس الإدارة ككل و فعالية كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل مستقل وتقييم أداء المديرين التنفيذيين . وكذلك ضمان شفافية سياسات و رواتب ومكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين وضمان انسجام هذه السياسات مع أهداف المصرف.

ب- تشكيل اللجنة ودورية اجتماعاتها :

1. يجب أن تتكون لجنة الترشيحات من أعضاء غير تنفيذيين . على أن لا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة.
2. تكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين
3. يكون رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين
4. لتجنب تعارض المصالح . يجب ان لا يشارك عضو اللجنة في القرارات المتعلقة به .
5. تعقد اللجنة أربعة اجتماعات سنوية إلا اذا ارتأى رئيس المجلس الحاجة للدعوة لاجتماعات اخرى

ت - صلاحيات ومهام اللجنة :

1. وضع معايير وشروط (الحد الأدنى) للخبرات و المؤهلات و المهارات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة و لشغل منصب الرئيس التنفيذي . بما في ذلك تحديد الوقت اللازم خصيصه من العضو لأعمال المجلس لأعمال المجلس . ويصادق على المعايير و الشروط الموضوعه .
2. التوصية بالترشيح و إعادة الترشيح - لعضوية مجلس الإدارة ولجان المجلس و لشغل منصب الرئيس التنفيذي - و إلغاء العضوية . مع مراعاة القوانين و القرارات النافذة . أخذاً بعين الاعتبار عدد مرات الحضور ونوعية وفعالية ومشاركة الأعضاء في المجلس .
1. التوصية للمجلس بعدد و تشكيل و صلاحيات اللجان المنتدبة عن المجلس و كيفية الرقابة عليها.
2. رفع درجة الوعي لدى أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية و كافة العاملين في البنك حول قواعد و مبادئ الحوكمة و أهمية تطبيقها.
3. وضع معايير وشروط (الحد الأدنى) للخبرات و المؤهلات و المهارات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة ولشغل منصب المدير العام . بما في ذلك تحديد الوقت اللازم خصيصه من العضو لأعمال المجلس.
4. التوصية بالترشيح وإعادة الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ولجان المجلس ولشغل منصب المدير العام . وإلغاء العضوية . مع مراعاة القوانين والقرارات النافذة . أخذاً بعين الاعتبار عدد مرات الحضور ونوعية وفعالية مشاركة الأعضاء في اجتماعات المجلس وتأديتهم لواجباتهم ومسؤولياتهم.
5. وضع تعريف للأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين والتأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين . والتأكد من تناسب تشكيلة المجلس مع حجم المصرف وتعقيد عملياته.
6. تبني معايير موضوعية لتقييم فعالية مجلس الإدارة ككل ومساهمة كل عضو من أعضاء المجلس وكل لجنة من لجانه وتقييم أداء المديرين التنفيذيين .
7. التأكد من حصول أعضاء مجلس الإدارة على التدريب والتأهيل المستمر . من خلال برامج تصمم لهذا الغرض لمواكبة التطورات الحديثة في صناعة الخدمات المالية. وتتولى اللجنة توفير معلومات حول بعض القضايا الهامة في المصرف لأعضاء مجلس الإدارة عند الطلب .
8. وضع شروط ومعايير تعيين المديرين التنفيذيين وتقييم أدائهم وخطة الإحلال.
9. التوصية لمجلس الإدارة بإلغاء تعيين (عزل) أي مدير تنفيذي إذا ثبت عدم فاعليته وتقصيره في أداء واجباته ومسؤولياته.
10. إجراء المراجعة السنوية للشروط المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة والمدير العام لضمان الإلتزام بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة .
11. ضمان وجود سياسات واضحة للمكافآت والتعويضات والرواتب وأي منافع أخرى لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين تتناسب مع خبراتهم ومؤهلاتهم بصداق عليها من قبل مجلس الإدارة وتراجع سنوياً من قبل اللجنة .
12. الاجتماع مع مدير الموارد البشرية مرة على الأقل خلال العام للتأكد من وجود وكفاية وعدالة ووضوح آلية التعيين والتقييم للعاملين وسياسة التدريب والتأهيل المستمر بما يضمن استقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في المصرف والإحتفاظ بهم .
13. تزويد مجلس الإدارة . سنوياً على الأقل . بالتقارير و التوصيات بناء على النتائج التي تم التوصل اليها من خلال عمل اللجنة.

ث - مدة اللجنة:

تنتهي فترة عمل اللجنة مع انتهاء مدة مجلس الإدارة.

هـ - قرارات اللجنة :

تأخذ اللجنة قراراتها بأجماع الأعضاء.

مجلس الإدارة / 2015	الاجتماع الأول 23/1/2015	الاجتماع الثاني 27/2/2015	الاجتماع الثالث 17/4/2015	الاجتماع الرابع 16/5/2015	الاجتماع الخامس 31/7/2015	الاجتماع السادس 23/10/2015	الاجتماع السابع 4/12/2015	الاجتماع الثامن 28/12/2015
الدكتور خالد واصف الوزني	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	غير الاتصال بالوسائل الحديثة
السيد سامر صلاح دانيال	✓	✓	غير الاتصال بالوسائل الحديثة	غير الاتصال بالوسائل الحديثة	✓	✓	غير الاتصال الهاتفي	غير الاتصال بالوسائل الحديثة
السيد أحمد عبد الحليم عوض الحسين	✓	✓	✓	✓	✓	استقـال		
السيد محمد ياسين رشاد رباح	✓	✓	غير الاتصال بالوسائل الحديثة	غير الاتصال بالوسائل الحديثة	✓	✓	✓	غير الاتصال بالوسائل الحديثة
السيد أحمد رفيف الاناسي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد نديم فؤاد غنطوس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	غير الاتصال بالوسائل الحديثة
محمد عبد الفتاح الغنمة	✓	✓	غير الاتصال بالوسائل الحديثة	غير الاتصال بالوسائل الحديثة	✓	✓	✓	غير الاتصال بالوسائل الحديثة
السيد حسان إحسان البعلبكي	✓	✓	لم يحضر بداعي السفر	غير الاتصال بالوسائل الحديثة	✓	✓	✓	غير الاتصال بالوسائل الحديثة
السيد محمد عبد السلام هيكل	✓	✓	غير الاتصال بالوسائل الحديثة	غير الاتصال بالوسائل الحديثة	✓	✓	✓	غير الاتصال بالوسائل الحديثة
السيد علاء الدين الخطيب التميمي تم تعيينه بتاريخ 13/10/2015 عوضاً عن الدكتور أحمد عوض عبد الحليم الحسين							✓	غير الاتصال بالوسائل الحديثة

2014		2015		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	
0	1	0	1	درجة الدكتوراه
7	18	7	17	درجة الماجستير
1	1	0	2	دبلوم دراسات عليا
96	103	103	90	درجة البكالوريوس
16	21	19	15	الدبلوما
15	11	15	11	ثانوي
-	11	0	9	إعدادي
135	168	139	149	المجموع



أهم الدورات التدريبية التي حدثت خلال العام 2015 ،

لا يوجد

مجال التدريب	موضوع الدورة	عدد الدورات	عدد المتدربين
	غسل الأموال و تمويل الإرهاب ، المفاهيم ، الإطار الدولي ، الإطار المحلي	3	10
	Microsoft Certified Solutions Expert 2012	1	2
	آلية الكشف عن العملات المزورة و أنواعها	4	10
	دليل الحوكمة الصادر بالقرار رقم 489 / م ن / ب 4 و التعاميم		
	التوضيحية اللاحقة له	1	2
	آلية تدقيق بعض نماذج الأوضاع المصرفية و بعض نماذج قرار مجلس النقد و التسليف	1	1
	الحاسبة المتوسطة و التحليل المالي	1	10
	الإعتمادات المستندية و بوالص التحصيل	2	5
المجالات البنكية	مدقق داخلي معتمد	1	1
	المخاطر الإدارية في الاعتماد المستندي	1	1
	تطبيق بازل 2 و اهم التعديلات بموجب بازل 3	2	3
	طرق و اساليب غسل الأموال / مؤشرات الاشتباه	2	11
	قرار مجلس النقد و التسليف رقم 597 بما يتعلق بتصنيف الميون	1	6
	قرار مجلس النقد و التسليف رقم 588 بما يتعلق بغجوة الاستحقاق		
	و القرار رقم 107 بما يتعلق بسعر الفائدة	1	3
	الإشارات والرهونات العقارية والمخاطر التي تترتب على البنك حال وجودها	1	15
	الأساليب العلمية لكشف تزوير الوثائق والمستندات والشيكات والتوافيق	2	10
	الصيغ القياسية الخاصة بالخواتم	1	2
	مراكز القطع وفق القرار 362/م ن/ ب4 الصادر عن مجلس النقد والتسليف	1	2
	الالتزام وبناء برنامج الالتزام بأجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	3	3
	تدقيق أعمال الخزينة	1	12
	بازل 2 و 3	1	8
	New Consolidation & Notes System Training	1	2
	Oracle Database Administration	1	1
	إدارة موارد بشرية	1	6
	استخدام برنامج Excel في بناء النماذج المالية	1	5
	Microsoft Excel 2013 –Expert	5	44
	إدارة المشاريع الاحترافية	1	2
المجالات الإدارية	لغة الجسد	1	1
	مهارات القيادة	3	48
	الذكاء العاطفي	1	16
	دورة لغة انكليزية	2	55

لا يوجد لدى البنك العربي - سورية معايير جودة عالية معتمدة من جهات خارجية ، و لكن لدى البنك معايير و سياسات و إجراءات تعني بتقديم خدمة ذات نوعية عالية ، حيث يتم التحقق و التدقيق من عدة جهات على مايقوم به البنك من أعمال و مدى تطابقها مع الإجراءات و السياسات المعتمدة .

الإفصاح الخاص برأس المال

الإفصاح عن صافي الأموال الخاصة وفقاً لمكوناتها

الإفصاح عن نسبة كفاية رأس المال

الإفصاح عن نسبة رأس المال (TIER 1) إلى إجمالي رأس المال

الإفصاح الكمي عن متطلبات رأس المال الخاص بتغطية المخاطر الائتمانية المتعلقة

بحافظ التسهيلات وأوزان تثقيفها وفقاً للأسلوب المعياري المبسط

الإفصاح الكمي عن متطلبات رأس المال الخاص بتغطية المخاطر السوقية وفق

المنهج النشط

الإفصاح الكمي عن متطلبات رأس المال الخاص بتغطية المخاطر التشغيلية وفق

أسلوب المؤشر الأساسي

الإفصاح النوعي العام عن إدارة المخاطر

الاستراتيجيات العامة لإدارة المخاطر

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر

سياسات إدارة المخاطر وفقاً لكل نوع على حدة

القرضيات الأساسية لإجراء اختبارات الجهد فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية

والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية

السياسة المتعلقة باليات خفيف المخاطر (الأنواع المقبولة للضمانات - سياسة

التقييم الدوري للضمانات)

أسس تصنيف التسهيلات الائتمانية

الإفصاح الكمي عن إجمالي تعرضات للمخاطر الائتمانية

الإفصاح الكمي عن التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق الأنواع الرئيسية داخل

وخارج الميراثية

الإفصاح الكمي عن التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق التوزيع الجغرافي

الإفصاح الكمي التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق فترات الإستحقاق

الإفصاح الكمي عن الديون غير المنتجة

ألية خفيف مخاطر الائتمان

الطريقة المعتمدة لقياس المخاطر السوقية

خديد المخاطر السوقية التي يتعرض لها المصرف

أليات خفيف مخاطر السوق

الطريقة المعتمدة لقياس المخاطر التشغيلية

خديد المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها المصرف

أليات خفيف المخاطر التشغيلية

الإفصاح عن مخاطر الائتمان

الإفصاح عن مخاطر السوق

الإفصاح عن مخاطر التشغيل

الحوكمة

تلتزم إدارة البنك بكافة بنود دليل الحوكمة ماعدا المادة ٣ البند ٢ الفقرة ٣/ب التي

تنص على استقلالية المجلس

لا يوجد

وصف مختصر لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها ،
لها أثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية

مقدمة:

إن أعمال المصرف تتضمن أنواع متعددة من المخاطر والإطار العام لإدارة المخاطر في البنك العربي سورية يقوم على تحديد المخاطر المصرفية المحتملة وقياسها والعمل على التخفيف أو تحويل هذه المخاطر بهدف التخفيف من الآثار المالية السلبية على البنك. يتم التعامل مع التحديات المتعلقة بالمخاطر المصرفية بشكل شامل ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك استناداً لأفضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية لتحقيق التوازن الأمثل بين عاملي المخاطرة والعائد مدعماً بهيكل حاكمية على مستوى مجلس الإدارة ومستوى الإدارة التنفيذية والمؤلف من اللجان التالية بالإضافة إلى ثلاث مستويات رقابية.

اللجان:

- لجنة التدقيق (مجلس الإدارة).
- لجنة إدارة المخاطر (لجنة الإدارة).
- لجنة الائتمان (مجلس الإدارة).
- اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطالبات.
- لجان الائتمان الفرعية والأساسية.
- لجنة إدارة الأزمات واستمرارية العمل.

هذا بالإضافة إلى أن عميلة الضبط والرقابة تتمثل في ثلاث مستويات:

- المستوى الأول: وحدات الرقابة الداخلية.
- المستوى الثاني: إدارة المخاطر.
- المستوى الثالث: إدارة التدقيق الداخلي.

تمثل إدارة المخاطر أحد المستويات الأساسية للرقابة وذلك ضمن إطار الهيكل المؤسسي لإدارة المخاطر للبنك العربي- سورية، حيث تم خلال عامي 2013/2014 تفعيل دور كافة وحدات إدارة المخاطر (الائتمان، السوق والسيولة، التشغيل، استمرارية العمل) بالإضافة إلى تأسيس مكتب مراقبة أعمال دائرة الخريشة (Middle Office) و وحدة أمن المعلومات. تعتبر إدارة المخاطر مسؤولة عن تطوير نظام محكم وفعال للتعرف على المخاطر التي يتعرض لها البنك وإدارتها حيث تشمل مهامها الأمور التالية:

- وضع منهجيات وأطر وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر لجميع أنواع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.
- تطوير أدوات قياس وتماذج مناسبة لإدارة المخاطر.
- تقييم مراقبة المخاطر مقارنة بالحدود المقررة.
- رفع التقارير المناسبة إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالبنك.
- رفع مستوى الوعي بالمخاطر بالاستناد إلى أفضل الممارسات والمعايير الرائدة والمختصة بالقطاع المصرفي.

وحدة إدارة مخاطر الائتمان:

يعتمد البنك العربي - سورية إستراتيجية متحفظة في إدارة هذا النوع من المخاطر كعنصر أساسي لتحقيق هدفه الاستراتيجي من خلال التحسين للتواصل والحفاظ على نوعية وتركيب المحفظة الائتمانية وجودة كافة التوظيفات المصرفية. علاوة على المتابعة الحثيثة والرقابة الفعالة التي تكن البنك من التعامل مع المخاطر المحتملة وخدمات البيئة المتغيرة بمستوى عالٍ من الثقة والتصميم.

إن قرارات الإدارة الائتمانية تستند إلى إستراتيجية أعمال البنك العربي- سورية ومستويات المخاطر المقبولة. كما أنه يتم إجراء مراجعة وقليل لنوعية وجودة المحفظة الائتمانية بشكل دوري وفقاً لمؤشرات محددة للأداء بالإضافة إلى التركيز على التنوع الذي يعتبر حجر الأساس لتخفيف وتنويع المخاطر على المستوى الفردي للعملاء وكذلك على المستوى القطاعي والجغرافي. بالإضافة إلى استخدام وتطبيق آليات لاختيارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري والتي تتضمن فرضيات متشددة ومحافظة إن عملية إدارة المخاطر الائتمانية في البنك العربي- سورية هي عملية مؤسسية ومبنية بإحكام وتقوم على المراكز والأسس الرئيسية التالية:

- حدود واضحة ومحددة لمستوى المخاطر الائتمانية عن طريق وضع سقف لمقدار المخاطرة المقبولة للعلاقة مع الطرف المتعاقد معه بالإضافة إلى السقف للقطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية.
- اعتماد مبدأ اللجان الائتمانية وبصلاحيات ائتمانية متدرجة. للتأكد من أن القرارات الائتمانية ليست فردية وإنما يتم اتخاذها من قبل لجان
- معايير واضحة للعملاء والسوق المستهدف والسقف السنوي المقبول للأصول الائتمانية.
- تحليل مالي وائتماني متكامل ومعقٍ يغطي الجوانب المختلفة للمخاطر لكل عميل أو عملية ائتمانية.
- منهجيات موضوعية ومنظمة لتقييم الجدارة الائتمانية والتصنيف الائتماني مبنية على أسس كمية ونوعية.
- المتابعة المستمرة لآلية تركيزات ائتمانية واستراتيجيات التعامل معها.
- التأكد من فاعلية وقدرة نظام الإنذار المبكر بشكل مستمر لتحديد وكشف المخاطر المحتملة.
- إدارة فعالة لعملية التوثيق القانوني وإدارة الضمانات وحفظها ومتابعتها للتأكد من تغطيتها للالتزامات المقابلة ووضع الآليات المناسبة للمتابعة المستمرة.
- المراجعة الدورية والسنوية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة وذلك بهدف الوقوف على أية مؤشرات سلبية تخص هذه التسهيلات.
- ألبيه متحفظة في حساب الخصصات وقصص الديون غير الغاملة ضمن إطار قرارات مصرف سوري المركزي 597/م د / نيسان 2010 وتعديلاته 650 / لعام 2010 و 902 / لعام 2012.

* إدارة مخاطر السيولة:

يتم تحديد إستراتيجية إدارة السيولة لدى البنك العربي- سورية من قبل اللجنة العليا لإدارة الموجودات والطلبات والتي تولي أهمية قصوى في المحافظة على نسب سيولة عالية وتفق الحدود المفروضة من السلطات الرقابية. وضمن إطار مراقبة وضع السيولة تقوم وحدة مخاطر السيولة بالإضافة إلى وحدة مراقبة أعمال دائرة الخزينة (Middle Office) بإصدار تقارير إلى لجنة إدارة الموجودات والطلبات والخزينة والتي تساعد بتقييم وضع السيولة لأخذ الإجراءات الأمثل للمحافظة على مستويات سيولة متارة. أخذاً بعين الاعتبار قرارات مصرف سورية المركزي 588/م ن/نشرين الثاني 2009.

هذا ويستخدم البنك أساليب داخلية متعددة لقياس وتحليل السيولة، والتي تساعد البنك على تخطيط وإدارة موارده المالية بالإضافة إلى تحديد عدم التطابق في فترات الاستحقاق لكل من الموجودات والمطالب والذي من الممكن أن يعرض البنك لمخاطر السيولة. وتتضمن هذه المقاييس نسب السيولة ليوم وشهر ونموذج السيولة التراكمي وعناصر مخاطر السيولة وتحليل الإفراض والافتراض داخل المجموعة. تحليل تركيزات كبار المودعين. ونسب السيولة السريعة واختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) بالإضافة إلى وضع عدد من مؤشرات الإنذار المبكر الخاصة بمخاطر السيولة والتي تلعب دوراً هاماً و أساسياً بالتنبيه عن أي أزمة سيولة محتملة وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب حدوثها.

* إدارة مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق على أنها الخسارة المحتملة جراء التغير في قيمة محافظ البنك نتيجة لتقلبات أسعار الفائدة وصرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم والسلع. إن النشاطات الرئيسية الثلاثة التي تعرض البنك العربي سورية لمخاطر السوق تشمل المتاجرة بأدوات السوق التقديرية والعملات الأجنبية وأدوات السوق الرأسمالية.

يتم التحكم في مخاطر السوق وإدارتها بواسطة كل من مدير إدارة الخزينة ومدير إدارة المخاطر ومن جهة أخرى تقوم اللجنة العليا لإدارة الموجودات والطلبات بالإشراف على مخاطر السوق وتقديم الإرشاد فيما يتعلق بالمخاطر المقبولة والسياسة المتبعة بهذا الخصوص. كما تقوم اللجنة بتحديد السقف المسموح للبنك، حيث تتولى إدارة المخاطر وبالتعاون مع إدارة الخزينة مهمة التأكد من تحديث كافة السياسات والإجراءات بصورة دورية أو عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. ويتم تحديد السقف المقبولة لمخاطر السوق وفقاً لإستراتيجية البنك ومستوى المخاطر المقبولة له ويتم مراقبة هذه المخاطر أيضاً من قبل وحدة مراقبة أعمال دائرة الخزينة (Middle Office).

مخاطر أسعار الفائدة:

تعتبر مخاطر أسعار الفائدة لدى البنك العربي- سورية ذات مستوى محدود. ويتم إدارتها بشكل جيد وبصورة مستمرة وتتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً للسياسات والحدود المقررة من قبل اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطالب، وحسب تعليمات مصرف سورية المركزي 107/م ن/ن شباط 2005.

مخاطر أسواق رأس المال:

إن الاستثمار في أدوات سوق رأس المال معرض لمخاطر السوق نتيجة لتقلب أسعارها. وإن المخاطر المحتملة للبنك والمرتبة على هذا النوع من الاستثمار تعتبر محدودة نتيجة صغر المحفظة والمراقبة على أسعار الفوائد ومخاطر الائتمان للاستثمارات المالية.

مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية:

تتمثل بتذبذب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية فيما بينها ومقابل العملة الرئيسية المحلية السورية. يتم تعامل البنك بالعملات الأجنبية مع المؤسسات المالية والزبائن من خلال وضع حدود سعرية دنيا والسحوبات بشكل مناسب لكل هذه العمليات وذلك للتعامل مع التقلبات المتوقعة للعملات وبالشكل الذي يقلل من مخاطر أسعار صرف العملات إلى حدودها الدنيا.

يتم اتخاذ المراكز المفتوحة في إدارة الخزينة بشكل محدود حيث يتم تغطية معظم التعاملات بشكل يومي وذلك لتقليل من مخاطر تقلبات أسعار الصرف المحتملة. كما يتم قياس التعاملات المفتوحة ومراقبتها حسب الحدود الموصى بها من قبل لجنة إدارة الموجودات والطلبات لكل العملات من قبل وحدة مخاطر السوق ومكتب مراقبة أعمال دائرة الخزينة (Middle Office).

إن الأدوات الأساسية في قياس وإدارة مخاطر السوق هي على النحو التالي:

- القيمة الحالية للتغير في أسعار الفائدة: تقيس هذه الأداة التغير في القيمة الحالية الناتجة عن تغير أسعار الفائدة وذلك بضرب صافي القيمة في كل فترة زمنية من تقرير الفجوة للموجودات والطلبات بحساسية الأسعار للتغير في أسعار الفائدة.

- صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية: يتم قياس صافي المركز المفتوح لكل عملة أجنبية.

- اختبارات الضغط (Stress Testing)

وحدة إدارة المخاطر التشغيلية

تمثل المخاطر التشغيلية المخاطر الناجمة عن عدم كفاية أو إغفال العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم أيضاً عن أحداث خارجية وتشمل أيضاً المخاطر القانونية. تقوم هذه الوحدة بالإشراف على آلية تطبيق إطار شامل وعلى مستوى البنك لإدارة المخاطر ضمن عملية تعزيز وتقوية الضوابط والمراقبة الداخلية للبنك وذلك من خلال إجراءات تتضمن أدوات التحديد والتقييم الذاتي لعوامل المخاطرة والمراقبة، والعمل على وضع خطة تصحيحية لكافة المخاطر التشغيلية في جميع أعمال وانشطات البنك. وتقوم وحدة المخاطر التشغيلية برفع مستوى الوعي للمخاطر التشغيلية لدى الموظفين وذلك عن طريق إجراء ورش عمل مع إرسال نشرات أسبوعية لتغطية هذه المخاطر.

وحدة أمن المعلومات واستمرارية العمل:

تقدم إدارة أمن المعلومات في البنك إطاراً واسعاً يهدف إلى التقليل من مخاطر تكنولوجيا المعلومات. وذلك من خلال الاستخدام الأمثل لأمن وتكنولوجيا المعلومات في جميع مجالات الأعمال والخدمات المصرفية الالكترونية التي يتيحها البنك للعملاء والزبائن. والهدف من ذلك هو ضمان حماية أصول المعلومات على نحو كاف والأشخاص والعمليات والتقنيات من التهديدات سواء كانت داخلية أو خارجية، معتمدة أو عرضية. تهتم إستراتيجية أمن المعلومات في بناء الثقة بين عملاء والمركاء وموظفي البنك. وتشمل الأنشطة التي تهدف إلى تشجيع العمل بالممارسات الأمنية الجيدة، ورفع مستوى الوعي بمخاطر أمن المعلومات، وتقوية الضوابط، وتعزيز فعالية ومراقبة ورصد استجابة البنك للحوادث الأمنية المختلفة. تهدف إدارة استمرارية العمل احتواء الخلل الذي قد يحدث نتيجة توقف أعمال البنك وحماية مراحل عمل البنك الرئيسية من تأثيرات الإشتكاليات التي قد تتعرض لها أنظمة البنك أو حدوث كوارث طبيعية أو غيرها عملاً بقرارات مصرف سورية المركزي 393/م ن/ لعام 2008.

هذا ويقوم الوحدة بالتأكد من استئناف الأعمال ضمن الوقت اللازم، ويستند إطار ومنهجيات عمل الوحدة على تحديد المخاطر الرئيسية وتحليل تأثيرها على استمرارية أعمال البنك. هذا وتقوم الوحدة بإجراء تقييمات للمخاطر واستخدام قاعدة بيانات مركزية لبناء ووضع خطط شاملة لاستمرارية أعمال البنك. ويتم تحديث هذه الخطط كل ثلاثة أشهر بالإضافة إلى إجراء الاختبارات اللازمة لهذه الخطط بشكل دوري بهدف ضمان استمرارية العمليات وتقديم خدمات البنك الرئيسية ضمن الوقت اللازم.

سوف يستمر البنك العربي - سورية باتباع نفس الاستراتيجية المتبعة خلال عام 2015، حيث من المتوقع تركيز خطة العمل لعام 2016 على الأهداف الرئيسية التالية:

لا يوجد

1. الاستثمار بتعزيز قدرة المصرف على الإستمرار من خلال التكيف مع ظروف تشغيل صعبة ومعقدة وغير مستقرة، ومحاولة زيادة معدل الإيرادات التشغيلية، رغم ظروف التشغيل الصعبة.
2. الإستمرار بالحفاظ على مستويات سيولة مقبولة.
3. الإستمرار بسياسة ضبط المصاريف التشغيلية.
4. التخفيف من المخاطر التشغيلية من خلال التركيز على تعزيز أدوات الضبط الداخلي.
5. تكثيف الجهود لمعالجة حالات التعثر الائتماني، ومحاولة التوصل مع عملاء البنك المدينين لحالات تسوية تسمح بإسترداد حقوق البنك و تعزز إيراداته التشغيلية.

المبالغ بملايين الليرات السورية

	2011	2012	2013	2014	2015
صافي إيرادات الفوائد	1,126	826	600	645	967
الخسائر (غير متضمنة الأرباح غير المحققة) الناتجة عن تقييم رأس المال المدفوع الدولار الأمريكي)	(25)	(1,223)	(2,481)	(3,046)	(2,290)
الأرباح المقترحة توزيعها على المساهمين	-	-	-	-	-
حصة السهم الواحد الأساسية والمخففة (ليرة سورية)*	50,2	(0,88)	22,07	(1,68)	104,01

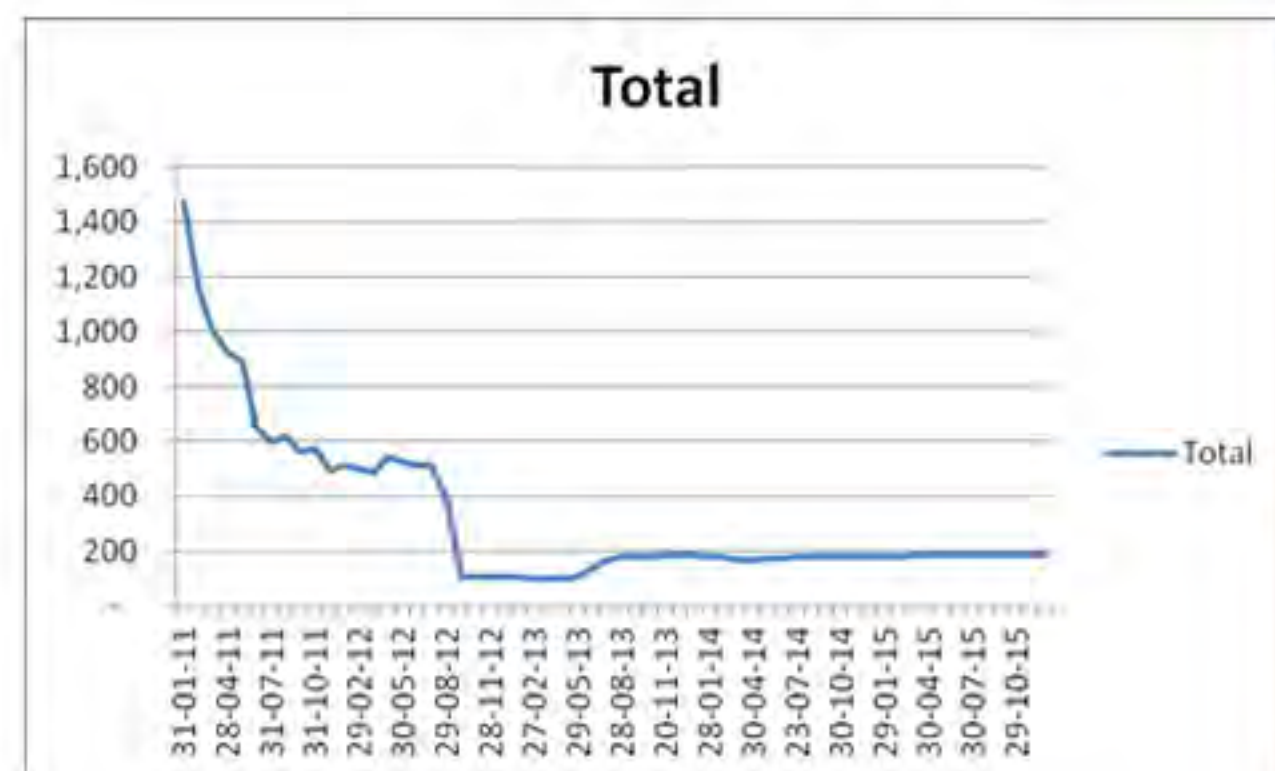
* حسب المتوسط المرجح لعدد الأسهم.

المبالغ بملايين الليرات السورية

	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الموجودات	37,320	37,387	43,122	44,369	54,836
ودائع الزبائن والتأمينات التقمية	29,386	30,259	35,141	34,577	39,282
التسهيلات الائتمانية المباشرة	22,430	17,372	15,266	12,989	12,156
مجموع حقوق المساهمين	5,943	5,899	7,013	6,928	12,181

	2011	2012	2013	2014	2015
صافي إيرادات الفوائد والعمولات / الموجودات	3,53	2,50	1,78	1,73	2,13
الخسائر / الموجودات	(0,06)	(3,27)	(5,75)	(6,86)	(4,18)
الخسائر / حقوق المساهمين	(0,52)	(20,73)	(35,37)	(43,96)	(18,80)
حقوق المساهمين / الموجودات	15,9	15,78	16,26	15,61	22,21
التسهيلات الائتمانية المباشرة / مجموع ودائع الزبائن	76,33	60,37	44,88	38,99	32,04
معدل كفاية رأس المال (حسب متطلبات مصرف سورية المركزي)	25,24	23,91	21,26	18,06	23,00

الرسم البياني اعلاه يمثل القيمة الاسمية لأسهم البنك العربي - سورية خلال عام 2015.



تم إعداد البيانات المالية للبنك العربي - سورية باتتبع المعايير الدولية للتقارير المالية، وتتضمن البيانات المقدمة في هذا التقرير عرضاً للتغير التاريخي في الوضع المالي للبنك.

نتائج أعمال البنك العربي - سورية

بلغت الخسائر بعد الضريبة لعام 2015 مبلغ 2,290 مليون ليرة سورية .
يبين الجدول التالي التغير المقارن لأهم عناصر بيان الدخل للبنك:

للمبالغ بملايين الليرات السورية

	2014	2015	التغير	%
صافي الإيرادات*	854	1,264	410	48
مجموع المصروفات	1,332	1,305	(27)	(2)
الدخل قبل الضريبة و المخصصات	(41)	(478)	437	91
مخصصات تدني تسهيلات ائتمانية	2,249	2,568	(319)	(12)
إيراد ضريبة الدخل	-	-	-	-
الخسائر بعد الضريبة*	(2,290)	(3,046)	756	25

* صافي الإيرادات والخسائر بعد الضريبة لا تتضمن أرباح مركز القطع البنكي.

* المركز المالي للبنك العربي - سورية

في نهاية العام 2015 ارتفع مجموع الأموال في البنك العربي - سورية إلى 54,836 مليون ليرة أي بارتفاع مقداره 10,467 مليون ليرة و بنسبة 23.59 % عن نهاية العام السابق .

وقد نتجت الزيادة في مصادر الأموال عما يلي:

المبالغ بـلايين الليرات السورية	
زيادة ودائع مصارف و مؤسسات مصرفية	330
زيادة في ودائع الزبائن	4,705
زيادة في المطلوبات الأخرى و المخصصات	180
زيادة في حقوق المساهمين	5,252
صافي الزيادة في مصادر الأموال	10,467

كما استخدمت الزيادة في مصادر الأموال على الشكل التالي:

المبالغ بـلايين الليرات السورية	
(زيادة) في الأموال النقدية و الودائع لدى البنوك	(7,108)
نقصان في التسهيلات الائتمانية المباشرة	833
(زيادة) في الاستثمارات	(3,086)
(زيادة) في موجودات ثابتة وأخرى	(1,106)
صافي (الزيادة) في استخدام الأموال	(10,467)

* توزيع الأرباح

بلغ صافي الخسارة المتراكمة كما في 31/12/2015 حوالي 8,981 مليون ليرة سورية .
يحتوي الجدول التالي على أرقام المقارنة لتطور حسابات حقوق المساهمين في البنك العربي - سورية لعامي 2014 و 2015

المبالغ بـلايين الليرات السورية			
2014	2015	التغير	±
5,050	5,050	-	-
رأس المال المكتتب به (المدفوع)			
142	142	-	-
احتياطي قانوني			
142	142	-	-
احتياطي خاص			
162	162	-	-
احتياطي عام لمواجهة مخاطر التمويل			
(8,981)	(6,691)	(2,290)	(34)
خسائر مدورة محققة			
15,666	8,123	7,543	93
أرباح مدورة غير محققة			
12,181	6,928	5,253	76
مجموع حقوق الملكية			

كفاية رأس المال :

التزم البنك العربي - سورية بالحفاظ على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال و البالغة 8% حسب قرار مجلس النقد و التسليف رقم (253 م / ن / ب / 4) الصادر بتاريخ 24 / 1 / 2007 . (8% حسب مقررات لجنة بازل الدولية) ، و فيما يلي :

المبلغ بـلايين الليرات السورية		
2014	2015	
6,844	12,094	أ- الأموال الخاصة الصاقية،
6,682	11,932	1 - صافي الأموال الخاصة الأساسية
162	162	2 - الأموال الخاصة المساندة
37,892	52,585	ب- الموجودات المثقلة
18,06	23	نسبة كفاية الملاءة

لأقرب ألف ليرة

2014	2015	
6,879	7,600	أتعاب مدقق الحسابات المستقل

الاسم	التصنيف	عدد الأسهم كما في 2015/12/31	عدد الأسهم كما في 2014/12/31
خالد واصف غلي الوزني	رئيس مجلس الإدارة		ممثل عن البنك العربي ش م ع (25,899,385)
سامر صلاح دانيال	نائب رئيس مجلس الإدارة	2,525,000	2,525,000
محمد عبد الفتاح الغنم	عضو مجلس الإدارة		ممثل عن البنك العربي ش م ع
نديم فؤاد غنطوس	عضو مجلس الإدارة		ممثل عن البنك العربي ش م ع
علاء الدين الخطيب التميمي	عضو مجلس الإدارة		ممثل عن البنك العربي ش م ع
أحمد رفيف محمد راتب الأتاسي	عضو مجلس الإدارة	934,455	934,455
حسان احسان البعلبكي	عضو مجلس الإدارة	77,700	77,700
محمد ياسين رشاد رياح	عضو مجلس الإدارة	75,000	75,000
محمد عبد السلام فيكل	عضو مجلس الإدارة	394,155	394,155
عالية طلال زين	مؤسس , مساهم	2,525,000	2,525,000
بسمة طلال زين	مؤسس , مساهم	2,450,000	2,450,000

لايوجد أية أوراق مالية مملوكة من قبل الإدارة التنفيذية العليا.

الاسم	مزايا و مكافآت	نفقات السفر	نفقات إقامة / أخرى	المجموع
الدكتور/ خالد واصف الوزني	-	2,194	5,897	8,091
السيد / علاء الدين الخطيب التميمي	-	-	-	-
الدكتور / أحمد عوض الحسين	-	697	556	1,253
السيد / محمد عبد الفتاح الفتحة	-	791	520	1,311
السيد / نديم فؤاد غنطوس	-	-	86	86
السيد / سامر صلاح دانيال	-	-	118	118
السيد / أحمد رفيف الأناسي	-	-	256	256
السيد / محمد عبد السلام هيكل	-	-	-	-
السيد / حسان إحسان البعلبكي	-	-	-	-
السيد / محمد ياسين رشاد رباح	-	-	-	-
المجموع	-	3,682	7,433	11,115

بلغت الرواتب و المكافآت السنوية للإدارة التنفيذية لعام 2015 ما قيمته 172 مليون ليرة سورية مقابل 155 مليون ليرة في عام 2014 .

- بيان بالتبرعات و المنح التي دفعتها الشركة خلال السنة:

بلغت قيمة التبرعات المدفوعة خلال العام 2015 1,500,000 مليون و خمسمائة الف مبينة تفصيلها وفق الجدول التالي :

الجهة	المبلغ
صندوق شهداء الهلال الأحمر العربي السوري	1,500,000
أجندة جمعية المقعدين	10,000
الإجمالي	1,510,000

- المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة :

- مازالت اتفاقية التعاون الفني و الإداري مع الشريك الاستراتيجي (البنك العربي ش م ع) لعام 2015 و التي يبلغ قيمتها 50 ألف دولار أمريكي سنوياً قيد المراجعة من قبل مجلس النقد و التسليف .

- تم تجديد اتفاقية التعاون الفني و الإداري مع الشريك الإستراتيجي (البنك العربي ش م ع) لعام 2016 و التي بلغ قيمتها 50 ألف دولار أمريكي سنوياً و جدد سنوياً بموافقة الهيئة العامة و مجلس النقد و التسليف .

صفحة	جدول المحتويات
1-2	تقرير مدقق الحسابات المستقل
	البيانات المالية:
3	بيان الوضع المالي
4	بيان الأرباح أو الخسائر
5	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
6	بيان التغييرات في حقوق الملكية
7 - 8	بيان التدفقات النقدية
9 - 99	إيضاحات حول البيانات المالية

حضرته المساهمين الكرام

و أخيراً لايسعنا إلا ان نقدم لكم جزيل الشكر والامتنان لدعمكم الوصول لنا ولؤسسكم البنك العربي - سورية ، كما نتقدم بالشكر والعرفان لعملائنا الكرام لما اولونا به من ثقتهم الغالية . كما لايقوتنا شكر جميع العاملين في البنك العربي- سورية لما ابدوه من اخلاص و ثبات في العمل.

مجلس الإدارة

إلى السادة المساهمين المحترمين

البنك العربي - سورية

شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

دمشق - سورية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة للبنك العربي - سورية ش.م.م. عامة سورية، والتي تشمل بيان الوضع المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وكل من بيانات الأرباح أو الخسائر الدخل الشامل الآخر، التغييرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، ومعلومات تفسيرية أخرى، مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية.

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ووفقاً للقوانين البنكية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف، كذلك إن الإدارة مسؤولة عن الضبط الداخلي الذي تراه ضرورياً لتمكينها من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية، يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيانات تدقيق مؤيدة للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية وذلك ضمن الحدود المنصوص عليها في قوانين سورية البنكية. وتعتمد الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمنشأة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة وفقاً للظروف. وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية.

نعتقد أن بيانات التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، الوضع المالي للبنك العربي - سورية ش.م.م. عامة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وأدائه المالي، وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ووفقاً للقوانين البنكية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

أمور هامة

إن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ دقت من قبل مدقق حسابات مستقل آخر والذي أصدر رأي غير متحفظ بتاريخ ٢٥ آذار ٢٠١٥.

تقرير حول المتطلبات القانونية الأخرى

إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى التزام البنك بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وأن البيانات المالية المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

دمشق - سورية

٢٩ آذار ٢٠١٦

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
وميمى والسيمان

محمد نصير التميمي



كما في 31 كانون الأول			
الموجودات	إيضاح	2015 ل.س.	2014 ل.س.
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	5	8,445,511,298	7,516,591,981
أرصدة لدى المصارف	6	5,429,809,016	9,358,198,075
إيداعات لدى المصارف	7	18,852,400,000	8,745,034,000
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	8	12,156,288,344	12,988,816,558
موجودات مالية متوفرة للبيع	9	83,300,000	83,300,000
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	10	4,074,839,090	989,142,098
موجودات ثابتة مادية	11	1,527,704,375	1,501,302,119
موجودات غير ملموسة	12	80,662,953	83,808,012
موجودات ضريبية مؤجلة	19	1,124,879,921	1,124,879,921
موجودات أخرى	13	634,445,380	477,625,563
ونبعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	14	2,426,640,048	1,500,773,184
مجموع الموجودات		54,836,480,425	44,369,471,511

رئيس مجلس الإدارة



المدير العام



كما في 31 كانون الأول			
الطلبات وحقوق الملكية	إيضاح	2015 ل.س.	2014 ل.س.
ودائع المصارف	15	2,344,894,968	2,015,420,352
ودائع الزبائن	16	37,938,333,708	33,312,446,315
تأمينات نقدية	17	1,343,923,426	1,264,542,936
مخصصات متنوعة	18	334,904,068	369,267,869
مطلوبات أخرى	20	693,758,366	479,546,901
مجموع المطلوبات		42,655,814,536	37,441,224,373

حقوق الملكية			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	21	5,050,000,000	5,050,000,000
احتياطي قانوني	22	141,698,368	141,698,368
احتياطي خاص	22	141,698,368	141,698,368
احتياطي عام لمواجهة مخاطر التمويل	23	162,328,929	162,328,929
خسائر متراكمة محققة	24	(8,980,945,101)	(6,691,102,086)
أرباح مدورة غير محققة	29	15,665,885,325	8,123,623,559
مجموع حقوق الملكية		12,180,665,889	6,928,247,138
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		54,836,480,425	44,369,471,511

للمسلة المنتهية في 31 كانون الأول			
إيضاح	2015 ل.س	2014 ل.س	
الفوائد الدائنة	1,948,947,971	1,934,057,342	25
الفوائد المدينة	(982,191,577)	(1,289,144,849)	26
صافي الدخل من الفوائد	966,756,394	644,912,493	
رسوم وعمولات دائنة	229,937,920	136,165,588	27
رسوم وعمولات مدينة	(26,220,690)	(13,703,528)	28
صافي الدخل من الرسوم والعمولات	203,717,230	122,462,060	
صافي الدخل من الفوائد والرسوم والعمولات	1,170,473,624	767,374,553	
أرباح تشغيلية ناجمة عن التعاملات بالعملة الأجنبية	95,306,431	93,936,647	
أرباح ناجمة عن تقييم مركز القطع البنوي	7,542,261,766	2,961,108,614	29
أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع	-	3,500,000	30
إيرادات تشغيلية أخرى	12,430,024	6,439,361	31
خسائر مشتقات مالية	(14,439,943)	(17,324,509)	39
إجمالي الدخل التشغيلي	8,806,031,902	3,815,034,666	

للمسلة المنتهية في 31 كانون الأول			
إيضاح	2015 ل.س	2014 ل.س	
نفقات الموظفين	(642,059,246)	(513,907,247)	32
استهلاكات الموجودات الثابتة المادية	(54,712,445)	(61,577,810)	11
إطفاءات الموجودات غير الملموسة	(3,145,059)	(3,881,506)	12
أعباء مؤونة تدني التسهيلات الائتمانية	(2,248,760,915)	(2,567,802,446)	33
أعباء مؤونة مخصصات متنوعة	(74,825,598)	(286,097,997)	34
مصاريف تشغيلية أخرى	(530,109,888)	(466,582,796)	35
إجمالي المصروفات التشغيلية	(3,553,613,151)	(3,899,849,802)	
صافي ربح / (خسارة) السنة	5,252,418,751	(84,815,136)	
حصة السهم من ربح / (خسارة) السنة	104.01	(1.68)	36
حصة السهم من ربح / (خسارة) السنة الأساسي والمخفض	104.01	(1.68)	36

	للمسلة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2015	2014
	ليرة سورية	ليرة سورية
صافي ربح / (خسارة) السنة	5,252,418,751	(84,815,136)
بنود الدخل الشامل الآخر	-	-
الدخل الشامل للمسلة	5,252,418,751	(84,815,136)

المبلغ	إرباح محوارة	خسائر محوارة	صافي ربح / (خسارة) السنة	إجمالي	إجمالي	إجمالي	إجمالي	إجمالي	إجمالي
ليرة	ليرة	ليرة	ليرة	ليرة	ليرة	ليرة	ليرة	ليرة	ليرة
6,928,247,138	8,123,623,559	(6,691,102,086)	-	162,328,929	141,698,368	141,698,368	141,698,368	5,050,000,000	2015 كانون الثاني
5,252,418,751	-	-	5,252,418,751	-	-	-	-	-	2015 كانون الثاني
-	7,542,261,766	(2,289,843,015)	(5,252,418,751)	-	-	-	-	-	2015 كانون الثاني
12,180,665,889	15,665,885,325	(8,980,945,101)	-	162,328,929	141,698,368	141,698,368	141,698,368	5,050,000,000	2015 كانون الأول
7,013,062,274	5,162,514,945	(3,645,178,336)	-	162,328,929	141,698,368	141,698,368	141,698,368	5,050,000,000	2014 كانون الثاني
(84,815,136)	-	-	(84,815,136)	-	-	-	-	-	2014 كانون الثاني
-	2,961,108,614	(3,045,923,750)	84,815,136	-	-	-	-	-	2014 كانون الثاني
6,928,247,138	8,123,623,559	(6,691,102,086)	-	162,328,929	141,698,368	141,698,368	141,698,368	5,050,000,000	2014 كانون الأول

التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 ل.س.	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 ل.س.
الربح / (الخسارة) قبل الضرائب		5,252,418,751	(84,815,136)
تعديلات:			
الاستهلاكات والاطفاءات	11-12	57,857,504	65,459,316
صافي التغير في مؤونة تسهيلات التمانية	33	2,248,760,915	2,567,802,446
صافي مخصصات متنوعة (باستثناء مؤونة كفاءات خارجية)	18	30,457,540	269,428,130
الخسارة من بيع موجودات ثابتة مادية		-	65,889,421
أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع	30	-	(3,500,000)
صافي إطفاءات العلاوة والخصم للموجودات المالية		(67,107,874)	15,108,686
		7,522,386,836	2,895,372,863
الزيادة في الإيداعات لدى بنوك مركزية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		(475,349,891)	(498,352,792)
النقص في النقد في الفروع المغلقة		2,617,407	31,225,761
الزيادة في الإيداعات لدى المصارف (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		(10,107,366,000)	(3,628,902,500)
الزيادة في التسهيلات الائتمانية المباشرة		(1,395,179,016)	(283,090,364)
الزيادة في الموجودات الأخرى		(156,819,817)	(61,098,169)
الزيادة / (النقص) في ودائع الزبائن		4,625,887,393	(698,664,603)
الزيادة في التأمينات النقدية		79,380,490	134,474,542
النقص في المخصصات المتنوعة		(85,875,026)	(36,374,709)
الزيادة / (النقص) في المطلوبات الأخرى		214,224,615	(84,739,401)
صافي التدفقات النقدية			
الناجئة عن / (المستخدمة في) من النشاطات التشغيلية		223,906,991	(2,230,149,372)

التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 ل.س.	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 ل.س.
استحقاق موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		-	959,050,000
شراء موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		(2,904,752,105)	-
شراء موجودات ثابتة مادية		(81,114,701)	(37,008,612)
الحصول من بيع موجودات ثابتة مادية		-	2,624,899
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناجئة عن النشاطات الاستثمارية		2,985,866,806	924,666,287
التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية			
أرباح موزعة على المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة عن سنوات سابقة		(13,150)	(3,300)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في النشاطات التمويلية		(13,150)	(3,300)
أثر التغير في سعر الصرف على الودبعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي		(925,866,864)	(363,497,374)
أثر التغير في سعر الصرف على الموجودات المالية		(113,837,013)	(515,602,725)
صافي النقص في النقد وما يوازي النقد		(3,801,676,842)	(2,184,586,484)
النقد وما يوازي النقد في بداية السنة	37	12,569,167,229	14,753,753,713
النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة	37	8,767,490,387	12,569,167,229
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد			
فوائد مقبوضة		1,910,516,910	2,052,456,863
فوائد مدفوعة		958,579,213	1,498,531,360

1- موضوع ونشاط البنك

البنك العربي - سورية ش.م.س. هو شركة مساهمة سورية مملوكة بنسبة 51.286٪ من البنك العربي ش.م.ع - الأردن. رخص لإنشائها بتاريخ 22 أيلول 2004 بموجب القرار رقم 34/م.و. الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية وسجل في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم 14279 تاريخ 24 آذار 2005 وفي سجل المصارف تحت الرقم 11 تاريخ 5 تموز 2005. صفة البنك 99 عاماً تنتهي في 16 تشرين الثاني 2103.

تأسس البنك برأس مال مقداره 1.500.000.000 ليرة سورية موزع على 3.000.000 سهم بقيمة إسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد.

باشر البنك أعماله البنكية في 2 كانون الثاني 2006. في أعوام 2008، 2010 و 2011 تمت زيادة رأس المال ليصبح 5.050.000.000 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2011.

خلال عام 2012 قام البنك بتجزئة للأسهم حيث تم تعديل القيمة الإسمية لسهم البنك العربي سورية لتصبح مائة ليرة سورية بدلاً من خمسمائة ليرة سورية وبلغ عدد الأسهم 50.500.000 سهم كما في 31 كانون الأول 2012.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال البنكية والمالية من خلال مركزه الرئيسي في دمشق وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية والبالغ عددها 19 موزعة على المحافظات كالتالي: تسعة فروع في محافظة دمشق وريفها، وعشرة فروع موزعة على باقي المحافظات منها 8 فروع مغلقة بسبب الأوضاع الأمنية في الجمهورية السورية.

قام البنك العربي ش.م.ع - الأردن بالتعاون مع البنك على تقديم خدمات إدارية مختلفة للبنك، مثل تطبيق أنظمة تقنيات الحاسوب، تدريب الموظفين، مساعدة البنك في تهيئة أصول أعماله، ونقل المعرفة المصرفية وأصول من الإدارة المصرفية إلى البنك العربي - سورية.

إن أسهم البنك العربي - سورية مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد بلغ سعر الإغلاق للسهم في السوق 184.18 ل.س. بتاريخ

30 كانون الأول 2015.

ووفق رئيس مجلس الإدارة على البيانات المالية بتاريخ 29 آذار 2016 حسب التفويض الممنوح له من قبل مجلس الإدارة بإجتماعه المنعقد بتاريخ

5 شباط 2016 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

2 - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية:

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الثانية في إعداد القوائم المالية للبنك، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية للسنة والسنوات السابقة علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

* التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2010-2012 والتي تتضمن تعديلات تتعلق بالمعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (2) و(3) و(8) و(13) ومعايير المحاسبة الدولية أرقام (16) و(24) و(38).

* التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2011 - 2013 والتي تتضمن تعديلات تتعلق بالمعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (1) و(3) و(13) ومعايير المحاسبة الدولية رقم (40).

* التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19): منافع الموظفين، توضح هذه التعديلات كيفية توزيع المساهمات المدفوعة

من الموظفين أو الأطراف الخارجية والتي ترتبط بخدماتهم على فترات الخدمة.

ب- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد

لم يتم البنك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أثناء الصادرة والجاهزة للتطبيق الميكرو لكن غير سارية المفعول بعد:

معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة:

سارية المفعول للمستويات

المالية التي تبدأ في أو بعد

1 كانون الثاني 2016

* المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (14): حسابات التأجيل التنظيم.

* التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): عرض القوائم

1 كانون الثاني 2016

المالية والمتعلقة بالمبادرة بالافصاح.

* التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11): الاتفاقيات المشتركة

1 كانون الثاني 2016

والتعلقة بالمعالجة المحاسبية لشراء الحصص في العمليات المشتركة.

* التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16): الممتلكات والآلات والمعدات،

ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) الموجودات غير الملموسة، توضيح للطرق

1 كانون الثاني 2016

المحاسبية المقبولة للاستهلاك والإطفاء.

* التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16): الممتلكات والآلات والمعدات

1 كانون الثاني 2016

ومعيار المحاسبة الدولي رقم (41): الزراعة: الثباتات المنتجة.

* التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27): القوائم المالية المنفصلة:

السماح للمنشآت بتسجيل الاستثمارات في الشركات التابعة، المشاريع

المشركة والشركات الزميلة أما بالكلفة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية

1 كانون الثاني 2016

رقم (9) أو باستخدام طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة.

* التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): القوائم المالية الموحدة

والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12): الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى

ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الاستثناء في الشركات الخليفة والمشاريع

1 كانون الثاني 2016

المشركة، والمتعلقة بتطبيق الاستثناء من التوحيد في الشركات الاستثمارية.

* التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة

خلال الأعوام 2012-2014 والتي تغطي التعديلات الحاصلة على المعايير الدولية

1 كانون الثاني 2016

للتقارير المالية أرقام (5) و(7) ومعايير المحاسبة الدولية أرقام (19) و(34).

* المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية (النسخ المعدلة

1 كانون الثاني 2018

للعوام 2009 و 2010 و 2013 و 2014)

حيث صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية في تشرين ثاني 2009

وطرح متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية، وتم تعديله في

تشرين الأول 2010 لاضافة متطلبات لتصنيف وقياس واستبعاد المطلوبات

المالية، كما تم طرح نسخة جديدة في تشرين الثاني 2013 لتتضمن متطلبات

جديدة لمحاسبة التحوط، كما تم إصدار نسخة معدلة من المعيار في تموز 2014

حيث يتضمن بشكل رئيسي كل من (أ) متطلبات التدني للموجودات المالية (ب) تعديلات محددة لمتطلبات التصنيف والقياس من خلال طرح فئة لقياس الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر لبعض أدوات الدين البسيطة.

إن النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تحتوي على المتطلبات المحاسبية للأدوات المالية وحلت محل معيار

المحاسبة الدولي رقم (39): الاعتراف والقياس. وتتضمن النسخة الجديدة من المعيار للمتطلبات التالية: التصنيف والقياس:

تصنف الموجودات المالية بناءً على نموذج الأعمال والتدفقات النقدية التعاقدية. وقد تمت هذه النسخة تصنيف جديد لبعض أدوات الدين حيث يمكن تصنيفها ضمن "الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". ويتم تصنيف المطلوبات المالية بشكل مشابهة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) لكن هنالك إختلافات في المتطلبات المنطبقة على قياس مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشاة. التدني:

قدمت نسخة 2014 نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" لاحتساب خسارة تدني الموجودات المالية. وعليه أصبح من غير الضروري زيادة المخاطر الائتمانية بشكل مسبق حتى يتم الاعتراف بخسارة التدني.

محاسبة التحوط:

قدمت نسخة 2014 نموذج جديد لمحاسبة التحوط تم تصميمه ليكون أكثر ملائمة مع كيفية قيام المنشآت بإدارة المخاطر عند التعرض لمخاطر التحوط المالي وغير المالي.

إلغاء الإعتراف:

تم اتباع متطلبات إلغاء الإعتراف للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما وردت في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية:

الإفصاحات المتعلقة بالتطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لأول مرة

* المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية: إفصاحات إضافية حول محاسبة التحوط (والتعديلات اللاحقة) والناجئة عن محاسبة التحوط في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لأول مرة 1 كانون الثاني 2018.

* المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الإيرادات من العقود مع العملاء. صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) في أيار 2015 حيث وضع نظام شامل وموحد تستعين به المنشآت في قيد الإيرادات الناجمة من العقود المبرمة مع العملاء. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) سوف يحل محل الإرشادات الحالية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (18)، الإيرادات، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (11): عقود الإنشاءات وما يتعلق بها من تفسيرات عند سريان العمل بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

ويقوم المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) على أنه يتوجب على المنشأة الاعتراف بإيراداتها بوصف التحويل الحاصل للبضائع أو الخدمات المنفق عليها للعملاء بقيمة تعكس القيمة التي تتوقع المنشأة الحصول عليها لقاء تلك البضائع أو الخدمات. ويقدم المعيار على وجه الدقة منهجاً للاعتراف بالإيرادات بناءً على خمس خطوات:

- * الخطوة 1: تحديد العقود المبرمة مع العميل.
- * الخطوة 2: تحديد التزامات الأداء الواردة بالعقد.
- * الخطوة 3: تحديد قيمة المعاملة.
- * الخطوة 4: تخصيص قيمة المعاملة على التزامات الأداء الواردة بالعقد.
- * الخطوة 5: الاعتراف بالإيرادات عند (أو حين) استيفاء المنشأة لالتزامات الأداء.

وبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) تعترف المنشأة بإيراداتها عندما يتم استيفاء الالتزام. أي عندما حول السيطرة للعميل على البضائع أو الخدمات التي تنطوي على استيفاء التزام ما. لقد تم إضافة المزيد من التوجيهات المستقبلية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) حتى يتم معالجة حالات محددة. وإضافة إلى ذلك يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) مزيداً من الإفصاحات التفصيلية.

1 كانون الثاني 2019

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16): عقود الإيجار يحدد هذا المعيار كيفية الاعتراف والقياس والعرض والافصاح لعقود الإيجار وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. كما يوفر هذا المعيار نموذج محاسبي موحد للمستأجر حيث يتطلب قيام المستأجر بالاعتراف بالأصول والالتزامات لكافة عقود الإيجار باستثناء العقود التي تكون مدتها 12 شهر أو أقل أو تكون أصولها ذات قيم منخفضة.

لقد أتاح المعيار الاستمرارية للمؤجر في تصنيف العقود أما عقود تشغيلية \ و تمويلية. وبموجب هذا المعيار فإن محاسبة عقود الإيجار في دفاتر المؤجر بقيت إلى حد كبير كما هي ودون تغيير عما كانت عليه بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17).

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): القوائم المالية الموحدة تاريخ التطبيق غير محدد بعد

ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الإستثمار في الشركات الخليفة والمشاريع المشتركة (2011) وذلك لمعالجة البيع أو المساهمة في الموجودات من المستثمر لشركته الخليفة أو مشروعه المشترك.

تتوقع إدارة البنك أن يتم تطبيق المعايير المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير أي أثر جوهري على القوائم المالية للبنك باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و(15) و(16). حيث تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و(15) في القوائم المالية للبنك خلال الفترات المالية الذي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2018. والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019. علماً بأنه قد يكون لها أثر جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية والمتعلقة بالإيرادات من العقود مع العملاء والموجودات والمطلوبات المالية للبنك وعقود الإيجار إلا أنه من غير العملي أن يتم تقدير أثر تطبيق ذلك في الوقت الحالي بشكل معقول حين قيام الإدارة باستكمال الدراسة التفصيلية لتطبيق تلك المعايير على القوائم المالية للبنك.

ملخص عن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الموجودات المالية

يقدم معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 متطلبات قياس وتصنيف جديد للموجودات المالية والتي تندرج ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 39- الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. جديداً. يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 تصنيف جميع الموجودات المالية وقياسها لاحقاً إما بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة بالنسبة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدية للموجودات المالية.

يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 قياس أدوات الدين بالكلفة المطفأة فقط إذا كان الأصل محتفظ به ضمن نموذج أعمال والذي يكون الهدف منه الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وإذا كان ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات للمبلغ الأساسي والقائدة على المبلغ الأساسي غير المسدد. إذا لم يتم تحقيق كلا الشرطين فإن أداة الدين يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بإمكان المصرف عند الاعتراف المبدئي أن يحدد أداة دين تنطبق عليها شروط الكلفة المطفأة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كان القيام بذلك بربح أو يقلل بشكل كبير من حالات عدم التطابق المحاسبي.

خضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالكلفة المطفأة لاختبار التدني في القيمة.

يتم تصنيف وقياس أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر باستثناء تلك الأصول المحتفظ بها للمتاجرة وتلك الاستثمارات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. إن الأرباح والخسائر الناجمة من أدوات حقوق الملكية

الحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء أنصبة الأرباح التي يتم قيدها في بيان الدخل وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 18 - الإيراد يتم قيدها في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل. بالنسبة لأدوات الدين غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بموجب خيار القيمة العادلة، ينبغي إعادة التصنيف من القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إلى الكلفة المطفأة أو العكس عندما يغير المصرف نموذج أعماله بالنسبة لوجوداته المالية بحيث لا يعود متوافقاً مع أسس التصنيف السابق.

يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 عدم فصل المشتقات المدمجة في العقود عندما يكون المضيف أصلاً مالياً ضمن نطاق هذا المعيار. عوضاً عن ذلك، ينبغي تحديد أسس القياس أما بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة على مجمل العقد المختلط.

الطلبات المالية

يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 متطلبات لقياس وتصنيف الممتلكات المالية. إن أهم تغيير في تصنيف وقياس الممتلكات المالية يتعلق بحاسبة التغيير في القيمة العادلة لمطلوب مالي (محدد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) والمنسوبة إلى التغييرات في مخاطر الائتمان ذلك للمطلوب.

بالنسبة للممتلكات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ينبغي عرض مبلغ التغيير في القيمة العادلة المنسوبة إلى التغييرات في مخاطر الائتمان ضمن الدخل الشامل الآخر ما لم تؤدي هذه المعاملة إلى إلغاء أو زيادة سوء المطابقة المحاسبية في الأرباح أو الخسائر. لا يتم لاحقاً إعادة تصنيف التغييرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر الائتمان المطلوب المالي إلى بيان الدخل. وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39، كان يتم سابقاً الاعتراف بإجمالي مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوب المحدد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بيان الدخل.

3- السياسات المحاسبية

تصريح التقيد بالاعمال

تم إعداد البيانات المالية للبنك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

أسس التقييم

تم إعداد البيانات على أساس مبدأ الكلفة التاريخية باستثناء البنود التالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة:

- الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها بقرض الناجرة.
- الأدوات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- الاستثمارات في حقوق الملكية.
- الموجودات المالية المتوفرة للبيع
- الأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.
- تظهر البيانات المالية بالقيمة السورية، عملة إعداد البيانات المالية، وهي عملة الاقتصاد.

أهم السياسات المحاسبية المتبعة

(أ) العملات الأجنبية:

إن العمليات التجارية بعملات غير عملة إعداد التقارير المالية (عملات أجنبية) يتم تسجيلها على أساس أسعار القطع السائدة بتاريخ العمليات. بتاريخ كل بيان وضع مالي يتم إعادة تحويل البنود المالية بالعملات الأجنبية على أساس أسعار القطع السائدة بتاريخ بيان الوضع المالي. إن البنود غير المالية بالعملات الأجنبية المسجلة على أساس القيمة العادلة يعاد تحويلها على أساس أسعار القطع السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. إن البنود غير المالية التي جرى تقييمها على أساس الكلفة التاريخية بعملة أجنبية لا يعاد تحويلها.

تفيد فروقات القطع في الأرباح والخسائر في الفترة التي نشأت فيها، باستثناء فروقات القطع على العمليات المتفقة بقصد التحوط لمخاطر محددة بعملات أجنبية وفروقات القطع على بنود مالية مثل أرصدة معينة مطلوبة من أو دائنة متوجبة إلى نشاط أجنبي من غير المقرر أو المتوقع تسديدها يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر وإظهارها في حساب فروقات تحويل عملات أجنبية ضمن حقوق المساهمين ومن ثم تقيد في الأرباح أو الخسائر عند التفرغ عن صافي المساهمة.

(ب) الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية:

يتم الاعتراف المبدئي بالقروض والتسليفات والودائع وسندات الدين الصادرة والمطلوبات المؤسفة. بالتاريخ الذي نشأت فيه ويتم الاعتراف المبدئي بجميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في التاريخ الذي يصبح فيه البنك قريباً في الشروط التعاقدية للأداة.

يتم القياس المبدئي للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة. إن تكاليف إجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية (باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم إضافتها أو تزيلها من القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية. حسبما ينطبق. عند الاعتراف المبدئي أما تكاليف إجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها فوراً في الأرباح أو الخسائر.

يتم إلغاء الاعتراف من قبل البنك بأصل مالي عند انتهاء أجل الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل أو عندما حقول الأصل المالي في عملية تتضمن تحويل جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي إلى منشأة أخرى. إذا لم يحول البنك أو يحافظ على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل واستمر بالسيطرة على الأصل المنقول، يجب أن يعترف البنك بخصته المحتفظ بها في الأصل وبالاتزامات المترتبة عليها في المبالغ التي قد يتم دفعها. إذا حافظ البنك بصورة مهمة على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي المنقول، يجب أن يستمر البنك بالاعتراف بالأصل المالي وكذلك الاعتراف بالافتراضات الضامنة للعائدات المقبوضة.

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي بالقيمة المطفأة. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المقابل المقبوض ويرسم القبض ضمن الأرباح أو الخسائر.

لا يتم إلغاء الاعتراف بسندات الدين المستبدلة بسندات دين ذات استحقاقات أطول ومخاطر ماثلة والمصدرة من المصدر عينه حيث أنها لا تفي بشروط إلغاء الاعتراف. يتم تأجيل العلاوات والحسومات الناتجة عن عملية بدل السندات المذكورة وإطفائها كتعزيز للعائد على مدى الفترة المتبقية للاستحقاقات المصدرة.

يتم إلغاء الاعتراف من قبل البنك بمطلوبات مالية فقط عند الإعفاء من أو إلغاء أو انتهاء أجل الالتزامات الخاصة بها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المدفوع ويرسم الدفع، بما في ذلك الموجودات غير النقدية المنقولة أو الالتزامات المتكبدة ضمن الأرباح أو الخسائر.

(ج) تصنيف الموجودات المالية:

لاحقاً للاعتراف الأولي، يتم تقييم الاستثمارات في أوراق مالية تبعاً لتصنيفها إما كـ: مستبقة لتاريخ الاستحقاق قروض وتسليفات متوفرة للبيع، أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

استثمارات في أوراق مالية مستبقة لتاريخ الاستحقاق:

الاستثمارات المستبقة لتاريخ الاستحقاق هي موجودات غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق ثابت وإن البنك لديه النية الإيجابية والقدرة على الاحتفاظ بها حين الاستحقاق، والتي لا تكون محددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو كمتوفرة للبيع.

يتم قياس الاستثمارات المستبقة لتاريخ الاستحقاق على أساس الكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

استثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات:

الاستثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات هي موجودات غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق ثابت وإن البنك لديه القدرة على الاحتفاظ بها حين الاستحقاق.

يتم قياس الاستثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات على أساس الكلفة المطفأة باستعمال طريقة

الفائدة الفعلية.

استثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع:

الاستثمارات المتوفرة للبيع هي موجودات غير مشتقة لم يتم تحديدها ضمن فئات الموجودات المالية الأخرى. إن سندات المساهمة غير المدرجة التي لا يمكن تقييم قيمتها العادلة بشكل موثوق يتم تسجيلها بالكلفة. يتم تسجيل باقي

الاستثمارات المتوفرة للبيع على أساس القيمة العادلة وتدرج الأرباح أو الخسائر غير المحققة ضمن بند الدخل الشامل الآخر. يتم فصل التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع أعيد تصنيفها كمستحقة لتاريخ الاستحقاق عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع ضمن حقوق الملكية ويتم إطفائها كتعزيز للعائد على مدى العمر المتبقي لأداة الدين.

التحديد على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يقوم البنك بتحديد موجودات ومطلوبات مالية على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في أي من الحالات التالية:
- * يتم إدارة وتقييم الموجودات أو المطلوبات وإعداد التقارير الداخلية عنها على أساس القيمة العادلة ؛ أو
 - * إن التحديد يلغي أو يقلل إلى حد كبير عدم تناسب محاسبي قد ينشأ خلافاً لذلك ؛ أو
 - * إن الموجودات أو المطلوبات تتضمن مشتقات مدمجة تعادل بصورة هامة التدفقات النقدية المطلوبة في العقد خلافاً لذلك.

(د) المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية:

التصنيف كدين أو حقوق ملكية :

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية التي يصدرها البنك كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية بناء على جوهر الاتفاقيات التعاقدية والتعريف للالتزام المالي ولأداة حقوق الملكية.

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت الحصة المتبقية في أصول المنشأة بعد خصم جميع التزاماتها. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة من البنك بقيمة العائدات المقبوضة صافي من تكاليف الإصدار المباشرة.

إذا أعاد البنك شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة به، فيتم الاعتراف بها واقتطاعها من حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

يتم تصنيف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (سندات قابلة للتحويل) الصادرة عن البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية أو أداة حق ملكية وفقاً لجوهر الاتفاقيات التعاقدية وتعريف الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسديده بموجب تبادل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر مقابل عدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك هو بمثابة أداة حق ملكية. المطلوبات المالية :

المطلوبات المالية التي لا يحتفظ بها بغرض المناجرة ولا يتم حثيدها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم قياسها لاحقاً بالكلفة الطفاة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

يتم حثيد المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يحتفظ بالالتزام المالي بغرض المناجرة أو يتم حثيده بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إن الالتزام المالي غير المحتفظ به بغرض المناجرة قد يحدد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي إذا:

- * كان مثل هذا الاعتراف يلغي أو يخفف بشكل جوهري تضارب القياس والاعتراف الذي قد ينتج ؛ أو
- * كان الالتزام المالي يمثل جزءاً من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو الاثنين معاً والتي يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر للبنك أو استراتيجية استثمارية موثقة. وتقدم المعلومات حول المجموعة داخلياً وفق ذلك الأساس ؛ أو

* كان الالتزام المالي يمثل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق مدمج أو أكثر وكان العقد المختلط بكامله محدداً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9.

(هـ) موجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة:

يتم حثييز قيمة الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة والتي انتهت المهلة المسموح للمصرف الاحتفاظ بها بموجب أحكام القوانين النافذة. من الأموال الخاصة بالصافي للمصرف لدى احتساب النسب الاحترازية المحددة بقرارات مجلس النقد والتسليف كافة بناء على قرار مصرف سورية المركزي رقم 1312/م ن / ب 4.

(و) نقاص التوجودات والمطلوبات المالية :

نقص الموجودات والمطلوبات المالية وتظهر في بيان الوضع المالي بالصافي فقط عندما يكون هناك حق قانوني لعمل ذلك أو عندما

ينوي البنك إما القيام بالتسوية على أساس صافي القيمة وإما أن يحقق الموجودات ويسد المطلوبات بشكل متزامن.

(ز) قياس القيمة العادلة للأدوات المالية :

تعتبر القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لتقل الالتزام في معاملة منظمة في السوق الأصلي (أو السوق الأكثر رجا) في تاريخ القياس وفقاً لتطريف السوق الحالية (أي سعر البيع) بغض النظر عما إذا كان ذلك السعر ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر. عند قياس القيمة العادلة، يأخذ البنك بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام في حال رغب المشاركون في السوق أخذ تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس.

بالإضافة إلى ذلك، ولغايات إعداد التقارير المالية، تم حثيد تسلسل القيمة العادلة الذي يصنف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاث مستويات:

- المستوى الأول: إن مدخلات المستوى الأول عبارة عن أسعار معلنة (غير معدلة) في السوق النشط للأصول أو الالتزامات المطابقة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.

- المستوى الثاني: تتمثل مدخلات المستوى الثاني بكافة المدخلات التي لا تعتبر أسعار معلنة عنها والتي يتم تضمينها في المستوى الأول. هذا وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

- المستوى الثالث: تعتبر مدخلات المستوى الثالث مدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام.

(ح) تدني قيمة الموجودات المالية:

في تاريخ كل بيان وضع مالي يتم تقييم الموجودات المالية ما عدا تلك التي هي على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، لناحية وجود مؤشرات تدني في قيمتها. يكون هنالك تدني في قيمة الموجودات المالية عند وجود دليل حتمي نتيجة حصول حدث أو أكثر بعد إجراء القيد الأولي للموجودات، أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت. تشمل الأدلة الموضوعية على أن أصلاً مالياً أو مجموعة أصول مالية انخفضت قيمتها. على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجه الجهة المفترضة أو المصدرة مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار اتجاه ومستوى التدني في أدوات مالية ماثلة.

عند النظر بوجود دليل على تدني في قيمة الأصول المسجلة بالكلفة المطفأة بأخذ البنك بعين الاعتبار الأصول بشكل منفرد وبشكل جماعي.

إن خسائر تدني قيمة الموجودات المسجلة على أساس الكلفة المطفأة حدد بها يساوي الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الاستردادية المقدرة. تقيد الخسائر في الأرباح أو الخسائر. إذا حصل انخفاض في خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة، يتم عكس خسارة تدني القيمة المقيدة سابقاً من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن حدود أن القيمة الدفترية للأصل المالي بتاريخ عكس خسارة تدني القيمة لا تزيد عما كان يمكن أن تبلغه الكلفة المطفأة فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني القيمة. بالنسبة إلى أدوات حقوق الملكية يعتبر الانخفاض الكبير في القيمة العادلة إلى ما دون تكلفتها أو الانخفاض الذي يستغرق وقتاً طويلاً دليلاً موضوعياً على انخفاض القيمة.

بالنسبة للاستثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع، فإن الخسائر المشتركة المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين يتم قيدها في الأرباح أو الخسائر عندما تكون خسائر تدني القيمة مثبتة بحصول تدني مستمر لمدة طويلة في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية. إن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، لا تقيد في الأرباح أو الخسائر. إن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متوفرة للبيع، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، تقيد في الأرباح أو الخسائر.

(ط) أدوات مالية مشتقة :

تقيد المشتقات على أساس القيمة العادلة بتاريخ الدخول في عقد لأداة مشتقة وبعاد تقييمها لاحقاً على أساس قيمتها العادلة بتاريخ التقرير، يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناجمة عن ذلك حال حصولها في الأرباح أو الخسائر. إذا كانت الأداة المشتقة

محددة ومستعملة كأداة ختوطية. وفي هذه الحالة فإن توقيت القيد في الأرباح أو الخسائر يعتمد على طبيعة علاقة التختوط.

مشتقات مدمجة،

إن المشتقات المدمجة ضمن أدوات مالية أخرى أو عقود مضيفة أخرى تعامل كأدوات مشتقة مستقلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها متعلقة بغرب تلك العائدة إلى العقود المضيفة وإن العقود المضيفة غير مقيّمة على أساس قيمة عادلة تقيد تغيراتها في الأرباح أو الخسائر.

محاسبة التختوط،

يحدد البنك أدوات ختوطية معينة التي تتضمن مشتقات وأدوات مشتقة مدمجة وأدوات غير مشتقة متعلقة بمخاطر عملات أجنبية، إما كتختوطات القيمة العادلة، أو ختوطات التدفقات النقدية، أو ختوطات لصافي استثمارات في نشاطات أجنبية. تقيد التختوطات لمخاطر العملات الأجنبية على التزامات ثابتة كتختوطات تدفقات نقدية.

عند بداية علاقة التختوط، يوثق البنك العلاقة بين الأداة التختوطية والبند التختوط له، وأهدافه الخاصة بإدارة المخاطر واستراتيجيته للدخول في عمليات ختوط متفرقة. كذلك، عند بداية عملية التختوط وبشكل مستمر يوثق البنك فيما إذا كانت الأداة التختوطية المستعملة في علاقة ختوطية هي عالية الفعالية في إلغاء التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند التختوط له.

ختوط القيمة العادلة،

إن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحددة والممكن اعتبارها كتختوطات قيمة عادلة تقيد حالاً في الأرباح أو الخسائر بالإضافة إلى أي تغيرات في القيمة العادلة للبند التختوط له العائد إلى المخاطر التختوط لها. إن التغير في القيمة العادلة لأداة التختوط والتغير في البند التختوط له العائد إلى المخاطر التختوط لها تقيد في بند بيان الدخل المتعلق بالبند التختوط له. تنوقف محاسبة التختوط هذه عندما يلغي البنك العلاقة التختوطية، أو ينتهي أجل الأداة التختوطية أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو تنفيذها أو لا تعود مقبولة للمحاسبة التختوطية، إن تعديل القيمة الدفترية للبند التختوط له الناتج عن المخاطر التختوط لها يتم إطفاءه في الأرباح أو الخسائر ابتداءً من ذلك التاريخ.

ختوط التدفق النقدي

إن الجزء الفاعل من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحددة والمعتبرة كتختوطات تدفق نقدي يتم تأجيلها ضمن الدخل الشامل الآخر.

إن الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير الفاعل تقيد حالاً في الأرباح أو الخسائر.

إن المبالغ المقيدة سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين يعاد تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات التي يقيد فيها البند التختوط له في الأرباح أو الخسائر. وذلك في ذات بند بيان الدخل الذي قيد فيه البند التختوط له. إن، عندما ينتج عن العمليات المستقبلية المرتقبة التختوط لها قيد لموجودات غير مالية أو مطلوبات غير مالية، فإن الأرباح والخسائر المقيدة سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين يتم تحويلها من حقوق المساهمين وتدرج ضمن التقييم الأولي لكلفة تلك الموجودات غير المالية أو المطلوبات غير المالية.

تنوقف محاسبة التختوط عندما يلغي البنك العلاقة التختوطية، أو ينتهي أجل الأداة التختوطية أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو تنفيذها أو لا تعود مقبولة للمحاسبة التختوطية، إن أي أرباح أو خسائر مقيدة في الدخل الشامل آخر ومتراكمة ضمن حقوق المساهمين بذلك التاريخ تبقى ضمن حقوق المساهمين وتحقق عندما تقيد العملية المستقبلية المرتقبة نهائياً في الأرباح أو الخسائر. عندما لا يعود من المحتمل حصول عملية مستقبلية مرتقبة، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة سابقاً ضمن حقوق المساهمين يتم قيدها حالاً في الأرباح أو الخسائر.

(ي) قروض وتسليفات،

القروض والتسليفات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد غير الاستثمارات في أوراق مالية، وغير محتفظ بها للمتاجرة. تقيد القروض والتسليفات على أساس الكلفة المطفأة بعد تنزيل الفائدة غير المحققة وبعد مؤونة تدني قيمة الديون حيث ينطبق. تسجل الديون الربوية والمشكوك بتحصيلها على أساس الاستحقاق وذلك لوجود شكوك واحتمال بعدم حصيل قيمتها الأصلية و/أو عائداتها.

(ك) كفالات مالية،

إن عقود الكفالات المالية هي عقود توجب على البنك إجراء دفعات محددة لتعويض الحامل عن خسارة تدرت لأن صدين معين عجز عن إجراء دفعة مستحقة بموجب شروط أداة دين. يمكن لهذه العقود أن تأخذ عدة أشكال قانونية للمقايضة (كفالات كتبت اعتماد عقود ضمان الثماني). تقيد مطلوبات الكفالات المالية أولاً على أساس قيمتها العادلة، ولاحقاً تحمل في الدفاتر على أساس القيمة الأعلى ما بين هذه القيمة المطفأة والقيمة الحالية للدفعة المتوقعة (عندما يصبح من المحتمل إجراء دفعة من جراء الكفالة).

(ل) الموجودات الثابتة،

تظهر للممتلكات والمعدات على أساس الكلفة التاريخية، بعد تنزيل الاستهلاكات المتراكمة وخسارة تدني القيمة. إن وجدت، يتم احتساب استهلاك الأصول الثابتة للمادة لإطفاء كلفة الموجودات، باستثناء الأراضي والنفقات على حساب نفقات رأسمالية. باستعمال طريقة القسط الثابت على مدى مدة الخدمة المقدرة للأصول المعينة كما يلي:

س	هـ
2	سيّلي
20	تجهيزات ومعدات مكتبية وأثاث
15	وسائط النقل
25	أجهزة الحاسب الآلي

في نهاية كل عام، يتم مراجعة طريقة احتساب الاستهلاك ومدى مدة الخدمة المقدرة ويتم تسجيل أي تغيير في التقديرات بأثر مستقبلي.

إن الأرباح والخسائر الناجمة عن استبعاد أي من الأصول الثابتة يتم تحديدها بالفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية للموجودات ويتم تسجيلها ضمن الأرباح أو الخسائر.

(م) الموجودات غير المادية،

تظهر الموجودات غير المادية بسعر الكلفة بعد تنزيل الإطفاء المتراكم ومؤونة التدني في القيمة إن وجدت.

يخري إطفاء الموجودات غير المادية على مدى الأعمار الإنتاجية كما يلي:

س	هـ
25	الخروج
20	برامج الكمبيوتر

(ن) التدني في قيمة أصول ملموسة وغير ملموسة (باستثناء الشهرة) ،

في نهاية كل فترة تقرير يقوم البنك بمراجعة القيم الدفترية لأصوله الملموسة وغير الملموسة لتحديد فيما إذا كان يوجد أي مؤشر بأن تلك الأصول قد أصابها خسارة تدني في قيمتها. إن وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة الاستردادية للأصل لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (إن وجدت).

القيمة الاستردادية هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة ناقص كلفة البيع والقيمة الاستعمالية. عند تحديد القيمة الاستعمالية، يتم حسم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستعمال نسبة حسم قبل الضريبة تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر اللازمة للأصل الذي لم يتم بشأنه تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

إذا كان تقدير القيمة الاستردادية للأصل أقل من قيمته الدفترية، يتم النقص القيمة الدفترية للأصل لتوازي القيمة الاستردادية. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في الأرباح أو الخسائر. إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم (للقيد سابقاً).

في حال انعكست خسارة تدني القيمة لاحقاً، يتم زيادة القيمة العفترية للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) إلى أن تصل إلى التقدير المعتدل لقيمتها الاستردادية، لكن بحيث أن القيمة العفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة العفترية التي كان يمكن أن يقدّر فيها لو لم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) في سنوات سابقة، يتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالاً في الأرباح أو الخسائر إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم (للقيد سابقاً).

إن القيمة العادلة لممتلكات البنك الخاصة والممتلكات المؤجونة استيفاء لقروض هي القيمة السوقية المقدرة كما قدّم من قبل مخمّني العقارات على أساس توافقي السوق من خلال المقارنة مع عمليات مشابهة في المنطقة الجغرافية نفسها وعلى أساس القيمة المتوقعة لعملية بيع حالية بين مشتري راغب وبائع راغب، أي في غير عمليات البيع القسرية أو التصفية بعد تعديل عامل عدم السيولة وقيود السوق.

(س) مؤونة تعويضات نهاية الخدمة للموظفين:

إن البنك مسجل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية ويسدد بشكل منتظم التأمينات عن موظفيه إلى المؤسسة. لحّل هذه المساهمات اتفاق البنك مع موظفيه حول تعويض نهاية الخدمة وبالتالي سوف يحصل الموظفون على هذا التعويض من مؤسسة التأمينات الاجتماعية. ليس على البنك أي التزامات أخرى تجاه موظفيه فيما يتعلق بتعويض نهاية الخدمة.

(ع) المؤونات:

يتم قيد للمؤونات إذا - نتيجة حدث سابق - ترتب على البنك موجب قانوني أو استنتاجي يمكن تقديره بشكل موثوق، وأنه من المحتمل أن يتوجب إجراء تدفق منافع اقتصادية إلى الخارج لتسديد الموجب. يتم تحديد المؤونات عن طريق حسم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستعمال نسبة قبل الضريبة التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للالتزام، حسيماً ينطبق.

(ف) حق الإيرادات والأعياء:

تقيد إيرادات وأعياء الفوائد على أساس الاستحقاق مع الأخذ بالحسبان رصيد الأصل والنسبة المطبقة، باستثناء القروض والتسليفات المعلقة دون العاديه، مشكوك بتحصيلها والريثة التي يتم الاعتراف بعائدها فقط عند حق استردادها. تتضمن إيرادات وأعياء الفوائد إطفاء الحسومات والعلاوات.

إن إيرادات وأعياء الرسوم والعمولات التي تشكل جزءاً أساسياً من نسبة الفائدة الفعلية على موجودات مالية أو مطلوبات مالية (مثل العمولات والرسوم المكتسبة على القروض) يتم إدراجها ضمن إيرادات وأعياء الفوائد.

تقيد إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند تنفيذ الخدمات المعنية.

تتضمن إيرادات وأعياء الفوائد الظاهرة في بيان الدخل ما يلي:

- فوائد على موجودات ومطلوبات مالية بالكلفة المطفأة.

- فوائد على استثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع

- التغيرات في القيمة العادلة لمشتقات مقبولة، بما فيها عدم فعالية النحوظ، والبنود النحوظ لها المتعلقة بها عندما تكون مخاطر نسبة الفائدة هي المخاطر النحوظ لها.

يتم إظهار إيرادات الفوائد على الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وإيرادات الفوائد على محفظة المتاجرة بشكل منفصل ضمن بيان الدخل.

تتضمن صافي الإيرادات الأخرى من الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر غير تلك المحتفظ بها للمتاجرة ما يلي:

- إيرادات أنصبة الأرباح.

- أرباح / خسائر محققة وغير محققة.

- فروقات الصرف.

يتم الاعتراف بإيراد أنصبة الأرباح عند نشوء الحق باستلام التدفقة، يتم قيد أنصبة الأرباح على الأوراق المالية المتوفرة للبيع

ضمن الإيرادات الأخرى.

(ص) ضريبة الدخل:

لحل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

يحتسب البنك مؤونة ضريبة الدخل وفقاً لأحكام القانون 28 تاريخ 16 نيسان 2001، والذي حدد الضريبة بمعدل 25 % من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، بالإضافة إلى 5% من قيمة الضريبة تعود لرسم إعادة الإعمار لمدة 3 سنوات.

تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح الصافية الواردة في بيان الأرباح أو الخسائر بسبب استبعاد المبالغ غير الخاضعة

للضريبة وإضافة المبالغ غير الجائز تدربها من الوعاء الضريبي.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. ويحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للمنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند نسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية للمؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية للمؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم خفضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

(ق) النقد وما يوازي النقد:

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات البنكية، وتدرل ودائع البنوك والمؤسسات البنكية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

(ر) حصة السهم من الأرباح:

يعرض البنك معلومات حول حصة السهم من الأرباح الأساسية وحصة السهم من الأرباح المخفضة بالنسبة لأسهمه العادية. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح الأساسية بتقسيم صافي الربح أو الخسارة للفترة العائد حملة الأسهم العادية للبنك على المعدل الوزون لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح المخفضة غير تعديل الربح أو الخسارة على حملة الأسهم العادية والمعدل الوزون لعدد الأسهم العادية المتداولة لجميع تأثيرات التخفيضات المحتملة على الأسهم العادية والتي تتضمن خيار الأسهم الممنوح للموظفين حسيماً ينطبق.

4- أحكام محاسبية مهمة ومصادر أساسية للتقديرات والافتراضات

في سياق تطبيق السياسات المحاسبية المفصلة في الإيضاح رقم 3 أعلام، على إدارة البنك أن تستعمل تقديرات وافتراضات متعلقة بالقيمة العفترية للموجودات والمطلوبات غير المتوفرة من مصادر أخرى. تعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على عامل الخبرة وعلى عوامل أخرى تعتبر ذات صلة، وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات والافتراضات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات بشكل دوري. يتم إجراء القيود الناتجة عن تعديل التقديرات المحاسبية في الفترة المالية التي حصل فيها تعديل التقدير وذلك إذا كانت هذه المراجعة تؤثر حصرياً على هذه الفترة أو في فترة المراجعة وفترات لاحقة إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية وفترات لاحقة.

أحكام مهمة لتقدير المخاطر

فيما يلي التقديرات الأساسية المتعلقة بالمستقبل ومصادر أساسية أخرى للتقديرات كما في تاريخ بيان الوضع المالي، والتي قد ينتج عنها مخاطر التسبب بتعديلات على القيمة العفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية.

الانخفاض في قيمة القروض والتسليفات:

يقوم البنك دورياً بمراجعة محفظة القروض لمعرفة ما إذا كان هناك انخفاض في قيمتها. عند تحديد فيما إذا كان يتوجب قيد خسارة ناتجة عن انخفاض في القيمة، يستعمل البنك لتحديد وجود معلومات ملموسة يؤكد وجود انخفاض قابل للقياس. في التدفقات النقدية المقدرة التي تنتج من محفظة القروض، قد تتضمن الأدلة معلومات ملموسة تشير إلى حصول تغير سلبي في قدرة مديني البنك على التسديد، أو إلى وجود أوضاع اقتصادية ذات صلة بعدم قدرة البنك على قصيل مستحقاته.

تستعمل الإدارة الأحكام والتقديرات بالاستناد إلى خبرات سابقة فيما يتعلق بخسائر متعلقة بوجودات ذات مخاطر ائتمان ودليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة مشابهة لتلك المتعلقة بالمحفظة. عند تقدير تدفقات النقدية، يقوم البنك بمراجعة دورية للمنهجية وللتقديرات المستعملة لتحديد قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية. لتقليل حجم الفروقات التي قد تنتج بين تقديرات الخسائر من جهة والخسائر الفعلية من جهة أخرى.

تحديد القيم العادلة :

إن تحديد القيمة العادلة لموجودات مالية ليس لها سعر سوق يمكن لحظه يتطلب استعمال تقنيات تقييم كما هو مذكور في الإيضاح 3 (و). وبالنسبة للأدوات المالية المتداولة بشكل غير متكرر وأسعارها قليلة الشفافية، فإن القيمة العادلة تكون أقل موضوعية، وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام تعتمد على السيولة، التركيز، عوامل سوق غير أكيدة، افتراضات تسعير، ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة المعينة.

تدني قيمة الموجودات وتكوين المؤونات اللازمة:

في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية، قامت الإدارة بتقدير القيمة الاستردادية للأصول. باعتقاد الإدارة، لا توجد مؤشرات لتكوين مؤونات تدني إضافية.

مبدأ الاستمرارية:

قامت الإدارة بتقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وذلك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي

رقم 1. اعتمدت الإدارة بتقييمها على مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية، نعتقد الإدارة أنه وبالرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم اليقين المستقبلية، فإن البنك يمتلك الموارد الكافية للاستمرار بالعمل في المدى للمستقبلي المتطور. بناءً عليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

5 - نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

يتضمن هذا البند مايلي:

كما في 31 كانون الأول		2015		2014	
		ل.س		ل.س	
نقد في الخزنة		1,326,721,916		804,354,023	
نقد في الفروع المغلقة*		197,177,472		199,794,879	
أرصدة لدى بنوك مركزية					
حسابات جارية وحت الطلب		4,355,854,423		4,422,035,483	
احتياطي نقدي الزامي**		2,565,757,487		2,090,407,596	
للمجموع		8,445,511,298		7,516,591,981	

يمثل النقد الموجود في الفروع التي تم إغلاقها بعد حصول الموافقة من قبل مصرف سورية المركزي على إيقاف العمل فيها مؤقتاً. منها أرصدة بالليرات السورية بلغت 34,497,813 ليرة سورية ومبلغ 162,679,659 ليرة سورية للأرصدة بالعملات الأجنبية مقومة حسب أسعار الصرف بتاريخ 31 كانون الأول 2015 في كل من الفروع حرسنا ودرعا. علماً بأنه قد تم استعادة النقد الموجود في فرع اليرموك خلال العام 2015. (مقابل أرصدة بالليرات السورية بلغت 69,192,233 ليرة سورية ومبلغ 130,602,646 ليرة سورية للأرصدة بالعملات الأجنبية مقومة بالليرات السورية حسب أسعار الصرف بتاريخ 31 كانون الأول 2014 في كل من الفروع درعا حرسنا واليرموك).

علماً بأن عقود التأمين تشتمل فقط على تغطية النقد والموجودات الأخرى من الحريق والسرقة ولا تشتمل على تعويض الأضرار المتعلقة بالأحداث الاستثنائية كأعمال الشغب والتخريب. وعليه تم تكوين مؤونات بنسب متفاوتة حسب الأضرار المتوقعة والتي لم يتم حصرها حتى تاريخ إعداد القوائم المالية كما في الإيضاح رقم 18.

** وفقاً للقوانين والتشريعات المصرفية المطبقة في الجمهورية العربية السورية الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء القرار رقم 5938 تاريخ 2 أيار 2011 على المصارف أن تحتفظ باحتياطي نقدي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 5% من متوسط الودائع حث الطلب. وودائع التوفير والودائع لأجل باستثناء وودائع الإيداع السكني.

إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله في الأنشطة التشغيلية للبنك.

6 - أرصدة لدى المصارف

يتضمن هذا البند مايلي:

مصارف محلية		مصارف خارجية		المجموع	
كما في 31 كانون الأول		كما في 31 كانون الأول		كما في 31 كانون الأول	
2015		2015		2015	
ل.س		ل.س		ل.س	
حسابات جارية وحت الطلب		254,559,541		2,307,091,554	
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي)		985,017,289		2,110,049,227	
خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)		-		6,796,546,980	
500,000,000		1,834,742,500		2,334,742,500	
1,485,017,289		3,944,791,727		9,103,638,534	
254,559,541		5,429,809,016		5,429,809,016	
9,358,158,075		-		-	

بلغت الأرصدة المفيدة السحب لدى المصارف الخارجية 60,376,026 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015، مقابل 418,847,134 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014.

بلغت الأرصدة لدى المصارف بدون فائدة 985,017,289 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015، مقابل 254,559,541 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014.

يتضمن رصيد الحسابات الجارية وحت الطلب مايلي:

- صافي رصيد كفالة خارجية بالعملات الأجنبية بقيمة 306,150 دولار أمريكي. قام البنك بتسديدتها خلال عام 2012 وبلغت قيمتها المقومة بالليرات السورية بمبلغ 103,065,398 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015. وقد تم تكوين مؤونة لتغطية كامل قيمتها حين البت بتعويض قيمة الكفالة المسددة.

وقد تم متابعة البنك للراسل وإعلامه بضرورة حجز المبلغ لصالحنا (آخر مراسلة كانت بتاريخ 10 آذار 2015) ويوجد متابعات من المستفيد (حيث آخر مطالبة وردت إلينا بتاريخ 5 آذار 2015) ولكن رد البنك للراسل بتاريخ 26 أيار 2015 لا يمكن دفع قيمة الكفالة نظراً للعقوبات الأوروبية ومع الاحتفاظ بحق إعادة دراسة طلبنا بالمستقبل في حال زوال العقوبات

- صافي رصيد كفالة خارجية بالعملات الأجنبية بقيمة 88,900 يورو أوروبي. قام البنك بتسديدتها خلال عام 2015 وبلغت قيمتها المقومة بالليرات السورية بمبلغ 32,709,866 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015 وقد تم تكوين مؤونة لتغطية كامل قيمتها حين البت بتعويض قيمة الكفالة المسددة. وقد تم تسجيل مصرف المؤونة كما هو موضح أدناه.

وقد تم متابعة البنك للراسل وإعلامه بضرورة حجز المبلغ لصالحنا (آخر مراسلة كانت بتاريخ 15 أيلول 2015) ويوجد متابعات من المستفيد (حيث آخر مطالبة وردت إلينا بتاريخ 7 تموز 2014) ولكن رد البنك للراسل بأكثر من مرة كان آخرها بتاريخ 5 آب 2015 لا يمكن دفع قيمة الكفالة نظراً للعقوبات الأوروبية ومع الاحتفاظ بحق إعادة دراسة طلبنا بالمستقبل في حال زوال العقوبات

يبين الجدول التالي رصيد محفظة الكفالات الخارجية:

محفظة كفالات خارجية:

يتضمن هذا البند مايلي:

كما في 31 كانون الأول		2015		2014	
		ل.س		ل.س	
رصيد محفظة كفالات خارجية		135,775,264		60,605,454	
مخصص محفظة كفالات خارجية		(135,775,264)		(60,605,454)	
		-		-	

حركة مخصص محفظة كفالات خارجية:

يتضمن هذا البند مايلي:

كما في 31 كانون الأول		2015		2014	
		ل.س		ل.س	
الرصيد في بداية السنة		60,605,454		43,935,587	
المكون خلال السنة		44,368,058		16,669,867	
تأثير فروقات أسعار الصرف		30,801,752		-	
الرصيد في نهاية السنة		135,775,264		60,605,454	

7 - إيداعات لدى المصارف

يتضمن هذا البند ما يلي:

مصارف محلية		مصارف خارجية		المجموع	
كما في 31 كانون الأول		كما في 31 كانون الأول		كما في 31 كانون الأول	
2015		2015		2015	
ل.س		ل.س		ل.س	
إيداعات (تريد استحقاقها)		500,000,000		-	
عن ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها)		18,852,400,000		18,852,400,000	
-		18,852,400,000		18,852,400,000	
500,000,000		18,852,400,000		18,852,400,000	
-		18,852,400,000		18,852,400,000	

8- صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
يتضمن هذا البند مايلي:

كما في 31 كانون الأول	2015	2014
ل.س.	ل.س.	ل.س.
الشركات الكبرى:		
كمبيالات (سندات)	555,724,036	766,656,861
حسابات جارية مدينة	1,560,706,363	1,808,538,547
قروض وسلف	29,564,766,299	22,644,833,224
بطاقات الائتمان	37,482,385	19,726,696
الفوائد المقبوضة مقدماً على القروض والسلف	(6,725,460)	(13,465,196)
الفوائد المقبوضة مقدماً على سندات محسومة	(25,092)	(1,277,344)
	31,711,928,531	25,225,012,788
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:		
كمبيالات (سندات)	17,436,726	13,152,574
حسابات جارية مدينة	5,770,787	13,655,877
قروض وسلف	62,893,973	90,356,498
	86,101,486	117,164,949
الأفراد:		
كمبيالات (سندات)	419,540	956,608
حسابات جارية مدينة	391,909	403,377
قروض وسلف	191,835,120	308,325,485
بطاقات الائتمان	26,467,674	14,883,515
الفوائد المقبوضة مقدماً على القروض	(41,914)	(574,831)
	219,072,329	323,994,154
إجمالي التسهيلات الائتمانية	32,017,102,346	25,666,171,891
فوائد معقّدة	(6,875,684,783)	(3,622,542,274)
مخصص تدني تسهيلات الائتمانية مباشرة	(12,985,129,219)	(9,054,813,059)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	12,156,288,344	12,988,816,558

بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة (غير المنتجة) المباشرة 22,155,727,975 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015 مقابل 16,198,611,919 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014، أي ما نسبته 69.20٪ من رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 مقابل 63.11٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2014. بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة (غير المنتجة) المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 15,280,043,192 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015 مقابل 12,576,069,645 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014، أي ما نسبته 47.72٪ من رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2015 مقابل 49٪ كما في 31 كانون الأول 2014.

إن حركة مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة كانت كما يلي:

2015	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الأفراد	الشركات	الجميع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد في أول السنة	17,845,003	108,996,005	8,927,972,051	9,054,813,059
التغير خلال السنة	3,081,552	7,579,716	3,966,971,392	3,977,632,660
المستخدم خلال السنة (ديون مشطوبة)	-	(3,594,209)	(43,722,291)	(47,316,500)
الرصيد في نهاية السنة	20,926,555	112,981,512	12,851,221,152	12,985,129,219
الرصيد في أول السنة	16,780,611	103,632,838	8,722,025,853	8,842,439,302
مخصص تدني القيمة للديون غير المنتجة				
مخصص تدني القيمة للديون المنتجة	1,064,392	5,363,167	205,946,198	212,373,757
الرصيد في أول السنة	17,845,003	108,996,005	8,927,972,051	9,054,813,059
التغير خلال السنة				
إضافات:				
مخصص تدني القيمة للديون غير المنتجة	13,593,973	80,746,516	3,316,510,323	3,410,850,812
فروقات أسعار صرف				
ناجئة عن تكوين مؤونات بالعملة الأجنبية للديون غير المنتجة	-	-	1,749,925,430	1,749,925,430
مخصص تدني القيمة للديون المنتجة	26,791	1,604,477	409,519,316	411,150,584
* استرداد:				
مخصص تدني القيمة للديون غير المنتجة	(9,887,638)	(59,756,305)	(1,127,325,618)	(1,196,969,561)
مخصص تدني القيمة للديون المنتجة	(651,574)	(15,014,972)	(381,658,059)	(397,324,605)
المستخدم خلال السنة (ديون مشطوبة)	3,081,552	7,579,716	3,966,971,392	3,977,632,660
مخصص تدني القيمة للديون غير المنتجة	-	(3,594,209)	(43,722,291)	(47,316,500)
الرصيد في نهاية السنة	20,486,946	121,028,840	12,617,413,697	12,758,929,483
مخصص تدني القيمة للديون غير المنتجة	439,609	(8,047,328)	233,807,455	226,199,736
الرصيد في نهاية السنة	20,926,555	112,981,512	12,851,221,152	12,985,129,219

*الاسترداد: ناجئة عن تسديد الزبائن لمستحقاتهم أو نتيجة إجراء جدولة مع عدد من الزبائن وانقفت الحاجة لتكوينها.

2014				
الشركات ليرة سورية	البنوك ليرة سورية	الأفراد ليرة سورية	الجميع ليرة سورية	
الرصيد في أول السنة	5,905,425,042	86,981,321	6,008,542,741	
التغير خلال السنة	3,030,596,482	22,564,726	3,054,958,171	
المستخدم خلال السنة (ديون مشطوبة)	(8,049,473)	(550,042)	(8,687,853)	
الرصيد في نهاية السنة	8,927,972,051	108,996,005	9,054,813,059	
الرصيد في أول السنة	5,657,319,413	80,470,623	5,752,535,693	
مخصص تدني القيمة للديون غير المنتجة	248,105,629	6,510,698	256,007,048	
مخصص تدني القيمة للديون المنتجة	5,905,425,042	86,981,321	6,008,542,741	
التغير خلال السنة	4,255,428,246	36,420,109	4,297,388,115	
إضافات:				
مخصص تدني القيمة للديون غير المنتجة	494,986,575	-	494,986,575	
فروقات أسعار صرف ناتجة عن تكوين مؤونات بالعملة الأجنبية	281,304,509	778,404	282,153,490	
مخصص تدني القيمة للديون المنتجة	(1,677,658,908)	(12,707,852)	(1,693,783,228)	
مخصص تدني القيمة للديون المنتجة	(323,463,940)	(1,925,935)	(325,786,781)	
المستخدم خلال السنة (ديون مشطوبة)	3,030,596,482	22,564,726	3,054,958,171	
مخصص تدني القيمة للديون غير المنتجة	(8,049,473)	(550,042)	(8,687,853)	
مخصص تدني القيمة للديون المنتجة	(8,049,473)	(550,042)	(8,687,853)	
الرصيد في نهاية السنة	8,722,025,853	103,632,838	8,842,439,302	
مخصص تدني القيمة للديون غير المنتجة	205,946,198	5,363,167	212,373,757	
مخصص تدني القيمة للديون المنتجة	8,927,972,051	108,996,005	9,054,813,059	

إن حركة الفوائد المعلقة كانت كما يلي:

2015	2014
ل.س	ل.س
3,622,542,274	1,952,562,113
3,734,722,689	2,202,069,102
(481,580,180)	(532,088,941)
6,875,684,783	3,622,542,274

الرصيد في بداية السنة
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات
الرصيد في نهاية السنة

تعود هذه الفوائد إلى تسديدات كلية أو تسديدات جزئية أو من عمليات شطب تبعتها عمليات جدولة (حيث بلغت الفوائد المعلقة الناتجة عن عمليات الشطب 20,892,532 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015).

9- موجودات مالية متوفرة للبيع يتضمن هذا البند مايلي:

كما في 31 كانون الأول 2015	كما في 31 كانون الأول 2014
ل.س	ل.س
83,300,000	83,300,000
83,300,000	83,300,000

موجودات مالية (أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية)

تمثل الموجودات المالية الغير متوفر لها أسعار سوقية استثمار البنك (في الأسواق المحلية) ضمن شركة التأمين العربية - سورية. تم شراء هذه الموجودات على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تمت بتاريخ 26 تشرين الثاني 2009 حيث تم شراء ما قيمته 39,900,000 ليرة سورية تمثل 52,500 سهم من مساهمين راغبين بالتخلي عن استثمارهم مقابل دفع مبلغ 760 ليرة سورية للسهم الواحد (وبالغلة قيمته الاسمية 500 ل.س. للسهم الواحد).

المرحلة الثانية: تمت بتاريخ 21 أيلول 2010 حيث تم شراء ما قيمته 39,900,000 ليرة سورية تمثل 52,500 سهم من أسهم زيادة رأس مال شركة التأمين العربية والبالغه 66,150 سهم مقابل دفع 760 ليرة سورية للسهم الواحد (وهي عبارة عن قيمة إسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد وعلاوة إصدار 260 ليرة سورية للسهم الواحد).

بتاريخ 24 حزيران 2014 تم توزيع أسهم عن العام 2013 ما يعادل سهم لكل 15 سهم بقيمة إسمية 100 ليرة سورية ما يعادل 3,500,000 ليرة سورية.

مع العلم بأن مجموع استثمارات البنك ضمن شركة التأمين العربية - سورية قد أصبح 525,000 سهم (وذلك بعد جزئة الأسهم) ما نسبته 4.85% من رأسمال الشركة البالغ 1,155,280,000 ليرة سورية.

10- موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
يتضمن هذا البند مايلي:

كما في 31 كانون الأول			
2014	2013	ل.س.	ل.س.
989,142,098	-	موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية (سندات دين)	
989,142,098	-	موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية (سندات دين)	
-	3,315,198,829	أذونات خزينة حكومية	
-	759,640,261	سندات مالية حكومية وبكفالتها	
-	4,074,839,090	خليل السندات والأذونات:	
989,142,098	-	ذات عائد ثابت (متوفر لها أسعار سوقية)	
-	4,074,839,090	ذات عائد ثابت (غير متوفر لها أسعار سوقية)	
989,142,098	4,074,839,090		

تتكون الموجودات المالية التي تتوافر لها أسعار سوقية من سندات دين محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق ذات عائد ثابت كما يلي:

كما في 31 كانون الأول			
2014	2013	ل.س.	ل.س.
989,800,000	-	القيمة الاسمية	
(657,902)	-	الخصم بعد تنزيل الإطفاء	
989,142,098	-		

تم اقتناء الموجودات المالية (الملوكة بخصم) والمتوفر لها أسعار سوقية بتاريخ 21 محو 2011 وهي تمثل شراء البنك لسندات دين من شركة الاستثمارات النقطية الدولية حسب المواصفات التالية:
اسم المصدر: شركة الاستثمارات النقطية الدولية
درجة تصنيف الشركة للمصدر: AA من قبل S&P
نوع السند: سندات دين
تصنيف السند: سندات دين محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
القيمة الاسمية للسند: 5,000,000 دولار أمريكي
سعر الخصم: 15,000 دولار أمريكي
معدل الفائدة: 3.125%
معدل العائد: 3.20%
تاريخ الاستحقاق: 15 تشرين الثاني 2015

بتاريخ 18 تشرين الثاني 2014 تم استحقاق سندات دين من البنك التجاري القطري بقيمة إسمية بلغت 5,000,000 دولار أمريكي بقيمة بالليرة السورية بقيمة 959,050,000 ليرة سورية حسب أسعار الصرف بذلك التاريخ.
تم اقتناء الموجودات المالية (الملوكة بخصم) والغير متوفر لها أسعار سوقية بتاريخ 5 شباط 2015 وهي تمثل شراء البنك لأذونات الخزينة الأردنية لعام 2015 حسب المواصفات التالية:
اسم المصدر: البنك المركزي الأردني
درجة تصنيف الشركة للمصدر: NR حسب Fitch

نوع السند: أذونات خزينة

تصنيف السند: أذونات خزينة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
القيمة الاسمية للسندات: 3,500,000 دينار أردني
معدل الخصم: 2.676%
معدل العائد: 2.75%

تاريخ الاستحقاق: 5 شباط 2016.

تم اقتناء الموجودات المالية (الملوكة بخصم) والغير متوفر لها أسعار سوقية بتاريخ 16 آذار 2015 وهي تمثل شراء البنك لأذونات الخزينة الأردنية لعام 2015 حسب المواصفات التالية:

اسم المصدر: البنك المركزي الأردني
درجة تصنيف الشركة للمصدر: NR حسب Fitch
نوع السند: أذونات خزينة

تصنيف السند: أذونات خزينة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
القيمة الاسمية للسندات: 3,500,000 دينار أردني
معدل الخصم: 2.684%
معدل العائد: 2.75%

تاريخ الاستحقاق: 5 شباط 2016.

تم اقتناء الموجودات المالية (الملوكة بخصم) والغير متوفر لها أسعار سوقية بتاريخ 10 تشرين الثاني 2015 وهي تمثل شراء البنك لسندات الخزينة الأردنية لعام 2015 حسب المواصفات التالية:

اسم المصدر: البنك المركزي الأردني
درجة تصنيف الشركة للمصدر: NR حسب Fitch
نوع السند: سندات خزينة

تصنيف السند: سندات خزينة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
القيمة الاسمية للسندات: 1,600,000 دينار أردني
معدل الخصم: 0.01%
معدل الفائدة: 2.415% سنوي

معدل العائد: 2.420%

تاريخ الاستحقاق: 9 تشرين الثاني 2017.

كما في 31 كانون الأول 2015						
الكلفة التاريخية	أراضي	مباني	مكتسبات وأثاث	مستلزمات النقل	أجهزة الحاسب الآلي	المجموع
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014	522,867,910	852,940,856	143,091,936	14,875,640	256,752,717	1,790,529,059
إضافات	-	25,507,850	38,557,130	-	28,858,875	92,923,855
استبعادات	-	-	(115,000)	-	(2,824,600)	(2,939,600)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	522,867,910	878,448,706	181,534,066	14,875,640	282,786,992	1,880,513,314
الاستهلاك المتراكم	-	-	-	-	-	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014	-	(184,727,083)	(99,342,794)	(8,653,423)	(219,288,679)	(512,011,979)
استهلاك السنة	-	(23,598,628)	(9,202,907)	(1,555,596)	(20,355,314)	(54,712,445)
استبعادات	-	-	115,000	-	2,824,600	2,939,600
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	-	(208,325,711)	(108,430,701)	(10,209,019)	(236,819,393)	(563,784,824)
صافي القيمة الدفترية	-	-	-	-	-	-
كما في 31 كانون الأول 2015	522,867,910	670,122,995	73,103,365	4,666,621	45,967,599	1,316,728,490
دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة	-	-	2,073,750	-	19,742,135	21,815,885
مشاريع تحت التنفيذ	-	189,160,000	-	-	-	189,160,000
صافي الموجودات الثابتة كما في 31 كانون الأول 2015	522,867,910	859,282,995	75,177,115	4,666,621	65,709,734	1,527,704,375

نتيجة للظروف الاستثنائية التي تشهدها بعض المناطق في الجمهورية العربية السورية، تم إيقاف العمل مؤقتاً في الفروع التالية (حمص، عدرا، درعا، حرستا، اليرموك، صحنابا وفرعي حلب المنشية والشهباء مول) وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي وذلك حين زوال الظروف الاستثنائية ليعود بعدها إلى الخدمة ونظراً لارتفاع درجة المخاطر في فروع (حمص، درعا، اليرموك وحلب الشهباء مول) تم إعدام الموجودات الثابتة لهذه الفروع خلال العام 2014، حيث بلغت قيمة صافي الموجودات المستبعدة لهذه الفروع كما في 31 كانون الأول 2014 مبلغ 68,089,975 ليرة سورية. علماً بأن عقود التأمين تشتمل فقط على تغطية النقد والموجودات الأخرى من الحريق والسرقة ولا تشتمل على تعويض الأضرار المتعلقة بالأحداث الاستثنائية كأعمال الشغب والتخريب.

بلغت الموجودات الثابتة المستهلكة بالكامل وما تزال موجودة في الاستخدام مبلغ 365,517,061 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015 (مقابل مبلغ 333,019,452 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014).

كما في 31 كانون الأول 2014

المجموع ل.س.	أجهزة الحاسب الآلي ل.س.	وسائل النقل ل.س.	مكتبة وأثاث ل.س.	مباني ل.س.	أراضي ل.س.	الكلية التاريخية
1,918,521,343	273,044,165	15,450,000	161,122,479	946,036,789	522,867,910	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2013
36,304,708	22,690,788	2,745,640	7,135,330	3,732,950	-	إضافات
(164,296,992)	(38,982,236)	(3,320,000)	(25,165,873)	(96,828,883)	-	استبعادات
1,790,529,059	256,752,717	14,875,640	143,091,936	852,940,856	522,867,910	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014
(546,216,841)	(237,489,004)	(9,876,750)	(107,605,119)	(191,245,968)	-	الاستهلاك المتراكم:
(61,577,810)	(19,365,534)	(1,723,173)	(12,000,636)	(28,488,467)	-	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2013
95,782,672	37,565,859	2,946,500	20,262,961	35,007,352	-	استهلاك السنة
(512,011,979)	(219,288,679)	(8,653,423)	(99,342,794)	(184,727,083)	-	استبعادات
1,278,517,080	37,464,038	6,222,217	43,749,142	668,213,773	522,867,910	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014
33,625,039	23,876,135	-	100,000	9,648,904	-	صافي القيمة الدفترية:
189,160,000	-	-	-	189,160,000	-	كما في 31 كانون الأول 2014
1,501,302,119	61,340,173	6,222,217	43,849,142	867,022,677	522,867,910	دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة
						مشاريع تحت التنفيذ
						صافي الموجودات الثابتة كما في 31 كانون الأول 2014

12- موجودات غير ملموسة

يتضمن هذا البند مايلي:

كما في 31 كانون الأول 2015			
المجموع	برامج كسبيوتر	الفروع	الكلية التاريخية:
ل.س.	ل.س.	ل.س.	
148,409,079	44,984,081	103,424,998	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014
148,409,079	44,984,081	103,424,998	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015
(64,601,067)	(44,045,859)	(20,555,208)	الإطفاء المتراكم:
(3,145,059)	(559,433)	(2,585,626)	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014
(67,746,126)	(44,605,292)	(23,140,834)	إطفاءات
80,662,953	378,789	80,284,164	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015

كما في 31 كانون الأول 2014			
المجموع	برامج كسبيوتر	الفروع	الكلية التاريخية:
ل.س.	ل.س.	ل.س.	
148,409,079	44,984,081	103,424,998	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2013
148,409,079	44,984,081	103,424,998	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014
(60,719,561)	(42,749,978)	(17,969,583)	الإطفاء المتراكم:
(3,881,506)	(1,295,881)	(2,585,625)	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2013
(64,601,067)	(44,045,859)	(20,555,208)	إطفاءات
83,808,012	938,222	82,869,790	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014

يثل الفروع للبلغ المدفوع للمؤجر من قبل البنك كبديل فروغ عائد لإيجار قرضي القصاص وحصل. ويمكن للبنك إعادة بيع الفروع حسب الأسعار الراجعة في السوق في نهاية عقد الإيجار.

13- موجودات أخرى

يتضمن هذا البند مايلي:

كما في 31 كانون الأول	
2015	2014
ل.س.	ل.س.
	قوائد وإيرادات برسم القبض:
19,029,916	10,715,834
	مصارف ومؤسسات مالية
61,914,720	73,858,742
	تسهيلات ائتمانية مباشرة
1,987,593	3,952,325
	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	2,409,660
	مشتقات أدوات مالية
82,932,229	90,936,561
	مصاريف مدفوعة مقدما
142,635,027	87,184,361
	غرفة التفاضل
24,373,500	84,371,809
	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة*
103,272,144	10,386,279
	حسابات مدينة أخرى
281,232,480	204,746,553
634,445,380	477,625,563

يتضمن بند المصاريف المدفوعة مقدماً، مبلغ 46,041,439 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015 (مقابل 66,669,368 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014) يثل إيجارات مدفوعة مقدماً عن عقارات (مركزيات) في منطقة أبو رمانة، الحريقة، درعا، اليرموك، جرمانا، جبلة، حماة، السويداء، وحلب المنشأة مول.

يتضمن بند حسابات مدينة أخرى مبلغ 121,257,155 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015 والذي يثل كفالة نقدية مدفوعة للمحاكم نيابة عن العملاء لقاء حجز احتياطي (مقابل 99,180,262 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014) ومبلغ 88,897,906 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015، والذي يثل مصاريف قضائية على التسهيلات المتعلّقة إلى أن يتم الإقرار بها (مقابل 78,776,340 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014).

* تتلخص حركة الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة كمايلي:

كما في 31 كانون الأول		
2015	2014	
ل.س.	ل.س.	
5,513,879	10,386,279	رصيد بداية السنة
4,872,400	92,885,865	إضافات خلال السنة
10,386,279	103,272,144	رصيد نهاية السنة

يثل الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف لإيفاء ديون مستحقة ثمانية عقارات الثقلت ملكيتها للمصرف بتاريخ 15 نيسان 2013 وبتاريخ 21 تموز 2014 وبتاريخ 15 آذار 2015 وبتاريخ 19 آذار 2015 وبتاريخ 29 نيسان 2015 على التوالي وبتاريخ 14 تموز 2015 وعقارين بتاريخ 2 نيسان 2015 على التوالي وخمسة قطع أرض بتاريخ 29 كانون الثاني 2014 و4 آذار 2015 وثلاث قطع بتاريخ 15 كانون الأول 2015. وتم تخفيض دين العميل المستحق بنفس القيمة حيث سيتم تصفية العقارات خلال عامين من تاريخ التملك. علماً أنه صدر عن مجلس النقد والتسليف في اجتماعه للتعقد بتاريخ 10/6/2015 (القرار رقم 1279 / م / ب 4) والمتضمن منح البنك العربي سورية مهلة استثنائية لغاية 31/12/2015 كحد أقصى لتصفية العقار الممتلك بتاريخ 15 نيسان 2013 على أن ينزل من الأموال الخاصة بالصافي. كما وقد تم مراسلة مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم (6082 / م / ع / 2015) تاريخ 20/12/2015 لتمديد المهلة الممنوحة سابقاً نتيجة الصعوبة في تسهيل العقار أعلاه إلا أنه لم يتم الرد حتى تاريخ إعداد البيانات المالية.

14- وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
بناءً على أحكام المادة /12/ للفقرة /ب/ من القانون رقم /28/ لعام 2001 يتوجب على مصارف القطاع الخاص أن تحتجز
10% من رأسمالها لدى مصرف سورية المركزي كحساب مجمد يمكن استرداده عند تصفية البنك.
يتضمن هذا البند مايلي:

كما في 31 كانون الأول		
	2015	2014
	ل.س.	ل.س.
أرصدة بالليرة السورية	179,231,584	179,231,584
أرصدة بالدولار الأمريكي	2,247,408,464	1,321,541,600
	2,426,640,048	1,500,773,184

15- ودائع المصارف
يتضمن هذا البند مايلي:

كما في 31 كانون الأول 2015		
مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.
حسابات جارية	2,344,894,968	2,344,894,968
	-	2,344,894,968
	-	2,344,894,968

كما في 31 كانون الأول 2014		
مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.
حسابات جارية	265,420,352	265,420,352
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)	1,750,000,000	1,750,000,000
	-	2,015,420,352
	-	2,015,420,352

كما في 31 كانون الأول	
2015	2014
ل.س.	ل.س.
17,501,845,326	14,325,429,351
حسابات جارية	
2,315,643,753	2,301,892,134
ودائع التوفير	
18,120,844,629	16,685,124,830
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	
37,938,333,708	33,312,446,315

بلغت الودائع الخاضعة كما في 31 كانون الأول 2015 مبلغ 7,189,250,341 ليرة سورية (مقابل 4,771,167,849 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014).

كما وبلغت الودائع بدون فائدة مبلغ 9,617,219,013 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015 أي ما نسبته 25.36% من إجمالي الودائع (مقابل 7,957,362,032 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014 أي ما نسبته 23.89% من إجمالي الودائع). كما وبلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) لقاء رأسمال شركات القطاع المالي غير المصرفي مبلغ 12,500,000 ليرة سورية كما في

31 كانون الأول 2015 (مقابل 12,500,000 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014).

كما بلغت ودائع القطاع العام داخل الجمهورية العربية السورية مبلغ 519,978,736 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015 أي ما نسبته 1.37% من إجمالي الودائع مقابل 223,366,432 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014 أي ما نسبته 0.67% من إجمالي الودائع.

17- تأميمات نقدية

يتضمن هذا البند مايلي:

كما في 31 كانون الأول	
2015	2014
ل.س.	ل.س.
1,084,296,072	1,056,351,856
تأمينات نقدية مقابل تسهيلات مباشرة	
259,627,354	208,191,080
تأمينات نقدية مقابل تسهيلات غير مباشرة	
1,343,923,426	1,264,542,936

18- مخصصات متنوعة

يتضمن هذا البند ما يلي:

2015		2014	
رصيد	المكون	رصيد	المكون
بداية السنة	خلال السنة	بداية السنة	خلال السنة
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
22,845,800	9,626,814	-	32,472,614
مخصص تدني تسهيلات التتمانية			
-	-	-	-
غير مباشرة - منتجة*			
16,991,627	19,914,161	(8,487,290)	28,418,498
مخصص تدني تسهيلات التتمانية			
-	-	-	-
غير مباشرة - غير منتجة**			
8,050,192	15,449,356	(20,991,816)	2,507,732
مؤونة تقلبات أسعار الصرف***			
321,380,250	36,000,000	(85,875,026)	271,505,224
مخصصات لمواجهة التزامات			
محتملة****			
369,267,869	80,990,331	(85,875,026)	334,904,068

2015		2014	
رصيد	المكون	رصيد	المكون
بداية السنة	خلال السنة	بداية السنة	خلال السنة
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
14,368,876	8,476,924	-	22,845,800
مخصص تدني تسهيلات التتمانية			
-	-	-	-
غير مباشرة - منتجة*			
17,637,701	8,504,337	(9,150,411)	16,991,627
مخصص تدني تسهيلات التتمانية غير			
-	-	-	-
مباشرة - غير منتجة**			
2,622,062	10,032,008	(4,603,878)	8,050,192
مؤونة تقلبات أسعار الصرف***			
93,754,959	264,000,000	(36,374,709)	321,380,250
مخصصات لمواجهة التزامات محتملة****			
128,383,598	291,013,269	(36,374,709)	369,267,869

* بلغت التسهيلات الائتمانية العاملة (المنتجة) غير المباشرة 1,858,207,049 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015 منها مبلغ 1,197,231,280 ليرة سورية مصنفة على أنها تتطلب اهتماماً خاصاً حيث بلغ مخصص هذه التسهيلات 23,944,626 ليرة سورية ومنها مبلغ 556,578,081 ليرة سورية مصنفة على أنها عادية (مقبولة المخاطر) حيث بلغ مخصص هذه التسهيلات 8,527,988 ليرة سورية ومنها مبلغ 104,397,688 ليرة سورية مصنفة على أنها متدنية المخاطر لم يكن هناك حاجة لتشكيل مخصص لها. مقابل 1,414,707,718 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014 منها مبلغ 942,158,081 ليرة سورية مصنفة على أنها تتطلب اهتماماً خاصاً حيث بلغ مخصص هذه التسهيلات 22,845,800 ليرة سورية ومنها مبلغ 373,398,499 ليرة سورية مصنفة على أنها عادية (مقبولة المخاطر) لم يكن هناك حاجة لتشكيل مخصص لها. ومنها مبلغ 99,151,138 ليرة سورية مصنفة على أنها متدنية المخاطر لم يكن هناك حاجة لتشكيل مخصص لها.

** بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة (غير المنتجة) غير المباشرة 40,690,000 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015 منها مبلغ 2,400,000 ليرة سورية مصنفة على أنها ديون مشكوك فيها. ومنها مبلغ 38,290,000 ليرة سورية مصنفة على أنها ديون هالكة (رديلة) حيث بلغ مخصص هذه التسهيلات 28,418,498 ليرة سورية مقابل 36,371,929 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014 منها مبلغ 21,086,929 ليرة سورية مصنفة على أنها ديون مشكوك فيها حيث بلغ مخصص هذه التسهيلات 8,487,290 ليرة سورية ومنها مبلغ 15,285,000 ليرة سورية مصنفة على أنها ديون هالكة (رديلة) حيث بلغ مخصص هذه التسهيلات 8,504,337 ليرة سورية.

*** تم احتساب مؤونة تقلبات أسعار الصرف بناءً على المادة السابعة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم (362/م/ن/ب) الصادر بتاريخ 4 شباط 2008 حيث يتوجب على المصارف العاملة في سوريا أن تحتجز مؤونة لتقلبات أسعار الصرف على أساس 5% من وسطي مراكز القطاع التشغيلية خلال الشهر.

**** يمثل رصيد المخصصات لمواجهة التزامات ضريبية إضافية عن فترات سابقة بالإضافة إلى التزامات محتملة أو طارئة نتيجة الظروف الراهنة التي قد يتعرض لها البنك وفروعه بكافة المحافظات وتجدر الإشارة إلى أن المخاطر المتعلقة بالفروع المتعلقة مرتبطة بالموجودات النقدية بتلك الفروع (الإيضاح رقم 5).

يمثل المبلغ المستخدم خلال السنة والبالغ 85,875,026 ليرة سورية التزام ضريبي إضافي عن عقود رسم الطابع مقابل مبلغ 36,374,709 ليرة سورية الذي يمثل رصيد النقد في فرع حمص الذي تم إعداده خلال العام 2014 من رصيد مخصصات لمواجهة التزامات محتملة.

19- ضريبة الدخل

يتضمن هذا البند مايلي:

أ- موجودات ضريبية مؤجلة

2015		2014	
رصيد	المكون	رصيد	المكون
بداية السنة	خلال السنة	بداية السنة	خلال السنة
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
1,124,879,921	1,124,879,921	-	1,124,879,921
الرصيد كما في بداية السنة			
-	-	-	-
صافي إيرادات ضريبة الدخل المؤجل (مفردة ج أدناه)			
1,124,879,921	1,124,879,921	-	1,124,879,921
رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة كما في نهاية السنة			

ب- ملخص تنوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

السنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2015	2014	
ل.س.	ل.س.	
5.252.418.751	(84.815.136)	ربح / (خسارة) السنة قبل الضريبة
		يضاف:
23.598.628	28.488.467	استهلاك اللياتي (إيضاح رقم 11)
2.585.625	2.585.625	إطفاء الفروع
23.452.793	-	مؤونة تدني التسهيلات الائتمانية المنتجة
36.000.000	227.625.291	مخصصات لمواجهة التزامات محتملة**
830.000	400.000	مصاريف مرفوضة ضريبياً
-	5.428.130	مؤونة تقلبات أسعار الصرف
		ينزل:
(5.542.460)	-	مؤونة تقلبات أسعار الصرف
-	(35.156.367)	مؤونة تدني التسهيلات الائتمانية المنتجة
(7.542.261.766)	(2.961.108.614)	أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
-	(3.500.000)	أرباح موزعة من أسهم موجودات مالية متوفرة للبيع
(2.208.918.429)	(2.820.052.604)	التسائر الخاضعة للضريبة
-	-	إيراد ضريبة الدخل للأجل من
-	-	السنة (25% من التسائر الخاضعة للضريبة)

ج- صافي إيراد ضريبة الدخل:

يتكون بند صافي إيراد ضريبة الدخل الظاهر في بيان الدخل ما يلي:

السنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2015	2014	
ل.س.	ل.س.	
-	-	إيراد ضريبة الدخل للسنة (فقرة ب أعلاه)
-	-	

د- خلال العام 2014 تم تكليف البنك عن عام 2008 حيث كلف البنك بدفع مبلغ 4.638.785 ليرة سورية كضريبة إضافية وتم إدراجها ضمن مخصصات لمواجهة التزامات محتملة. قام البنك بتقديم اعتراض على هذا المبلغ، وقد صدر البت فيها بحيث لا مجال للتخفيض.

خلال العام 2015 يتم تدقيق التكاليف الضريبية عن عام 2009 ولم يتم تكليف البنك بأية مبالغ حتى تاريخ إعداد البيانات المالية.

خلال العام 2015 تم تكليف البنك عن عام 2010 و 2011 حيث كلف البنك بدفع المبالغ التالية 1.458.954 و 1.968.625 ليرة سورية على التوالي كضريبة إضافية لم يتم الدفع وقد قام البنك بتقديم اعتراض إلى مديرية المالية على هذه المبالغ. ولم يتم البت فيها حتى تاريخ إعداد البيانات المالية.

قررت إدارة المصرف عدم تكوين إيراد ضريبي مؤجل عن عامي 2015 و 2014 وذلك وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 12.

20 - مطلوبات أخرى

يتضمن هذا البند مايلي:

كما في 31 كانون الأول		
2015	2014	
ل.س.	ل.س.	
		فوائد مستحقة غير مدفوعة:
185.154.584	115.439.315	ودائع الزبائن
2.891.849	3.711.621	تأمينات نقدية
-	4.479.452	ودائع المصارف
-	3.952.335	مشتقات أدوات مالية
188.046.433	127.582.723	
734.377	1.619.877	ذمم دائنة (مورد الأصول الثابتة)
11.097.930	7.776.996	ذمم دائنة (شركة خدمات بطاقات الائتمان)
243.709.534	133.456.668	مصرفيات مستحقة وغير مدفوعة*
150.734.429	91.095.886	شيكات مصدقة وحالات واردة
91.165.891	71.882.462	رسوم وضرائب حكومية مستحقة وغير مدفوعة
1.077.781	1.090.931	أرباح موزعة مستحقة وغير مدفوعة
-	4.447.297	صافي القيد العالقة فيما بين الفروع المحلية**
3.265.343	3.265.667	مستحقات للمساهمين نلقة عن
		اكتتابات إضافية لرأس المال
3.926.648	37.328.394	ذمم دائنة أخرى***
693.758.366	479.546.901	

* يتضمن هذا البند مبالغ مستحقة على عقود وتوريدات خدمات موقعة مع الموردين جزء منها بالعملة الأجنبية (عقود صيانة أنظمة للمعلومات، عقود صيانة سويتش،الخ).

** يمثل هذا البند حركة الصرافات الآلية المنفذة بتاريخ إعداد القوائم المالية والتي تم إغلاقها يوم العمل التالي.

*** يتضمن هذا البند مبلغ 33.363.617 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014 وهو عبارة عن قيمة قسط مستحق السداد لغرض جمع بنكي تم تسديد هذا القسط خلال عام 2015 ريثما تم استكمال إجراءات تسديد القرض لحسابات العميل بالمصرف.

21 - رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس مال البنك للصرح والمكتتب به والمدفوع 5.050.000.000 ليرة سورية موزع على 50.500.000 سهم بقيمة إسمية قدرها 100 ليرة سورية للسهم كما في 31 كانون الأول 2015.

جميع أسهم البنك الإسمية تقسم إلى فئتين:

الفئة أ: وهي الأسهم التي لا يجوز ملكها إلا من قبل أشخاص سوريين طبيعيين أو معنويين وتسدد قيمتها بالليرات السورية. باستثناء السوريين المقيمين في الخارج اللذين يتوجب عليهم تسديد قيمة اكتتابهم بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في الأسواق المجاورة.

الفئة ب: وهي الأسهم التي يجوز ملكها من قبل أشخاص طبيعيين أو معنويين عرب أو أجانب بقرار من مجلس الوزراء وتسدد قيمتها بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في الأسواق المجاورة.

يملك البنك العربي - الأردن ما نسبته 51.286 % من رأس مال البنك من خلال ملكه لأسهم من الفئة ب.

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35

لعام 2005 الذي تضمن زيادة الحد الأدنى لرأس المال للمصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح فيما يخص المصارف التقليدية 10 مليار ليرة سورية وقد منحت المصارف المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب. وقد تم تجديد المهلة لتصبح أربع سنوات بموجب القانون رقم 17 لعام 2011.

في عام 2013 صدر المرسوم التشريعي رقم 63/ والذي تضمن زيادة المهلة الممنوحة للمصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية لزيادة الحد الأدنى لرأس مالها حتى نهاية العام 2014 وتم بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (15/م و) الصادر بتاريخ 22 نيسان 2015 تجديد هذه المهلة حتى نهاية العام 2015.

بتاريخ 14 تشرين الثاني 2010 تم الانتهاء من المرحلة الأولى من زيادة رأس المال وذلك بتوزيع أسهم مجانية للمساهمين بقيمة 180 مليون ليرة سورية (عبارة عن 360.000 سهم بقيمة إسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد). تمت الموافقة على هذه الزيادة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 22 تشرين الثاني 2010.

بتاريخ 6 كانون الثاني 2011، أصدرت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية موافقتها للبنك العربي سورية باستكمال الزيادة الأولى لرأس المال وذلك عن طريق طرح 3.740.000 سهم جديد بقيمة إسمية إجمالية تبلغ 1.870.000.000 ليرة سورية. تم طرح هذه الأسهم للاكتتاب من قبل المساهمين الحاليين المسجلين في سجل المساهمين كما في 24 كانون الثاني 2011. تم الانتهاء من الاكتتاب بتاريخ 15 آذار 2011 ووافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على التخصيص بتاريخ 31 آذار 2011. ليبلغ رأس المال كما في 31 كانون الأول 2011 مبلغ 5.050.000.000 ليرة سورية.

بناءً على أحكام المادة 9 من دليل إجراءات جريدة أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وبناءً على قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 48 بتاريخ 1 آب 2012 تم تعديل القيمة الإسمية لسهم البنك العربي سورية لتصبح مائة ليرة سورية بدلاً من خمسمائة ليرة سورية.

يتوزع رأس المال فيما بين المبالغ المدفوعة بالليرة السورية والمبالغ المدفوعة بالدولار الأمريكي على الشكل التالي

الإصدار الأصلي	أسهم المكتسب بها	عملات أجنبية دولار أمريكي	القيمة التاريخية لما يعادل بالليرة السورية ليرة سورية	تاريخ الإصدار
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	3,759,350	-	375,935,000	2 كانون الثاني 2005
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	11,240,650	21,587,570	1,124,065,000	2 كانون الثاني 2005
	15,000,000	21,587,570	1,500,000,000	

الإصدار الأصلي	أسهم المكتسب بها	عملات أجنبية دولار أمريكي	القيمة التاريخية لما يعادل بالليرة السورية ليرة سورية	تاريخ الإصدار
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	7,416,880	-	741,688,810	24 تشرين الأول 2008
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	7,583,120	16,520,941	758,311,190	24 تشرين الأول 2008
	15,000,000	16,520,941	1,500,000,000	

الإصدار الأصلي	أسهم المكتسب بها	عملات أجنبية دولار أمريكي	القيمة التاريخية لما يعادل بالليرة السورية ليرة سورية	تاريخ الإصدار
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	1,800,000	-	180,000,000	22 تشرين الثاني 2010
	1,800,000	-	180,000,000	

الإصدار الأصلي	أسهم المكتسب بها	عملات أجنبية دولار أمريكي	القيمة التاريخية لما يعادل بالليرة السورية ليرة سورية	تاريخ الإصدار
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	11,105,090	-	1,110,507,351	31 آذار 2011
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	7,594,910	16,273,649	759,492,649	31 آذار 2011
	18,700,000	16,273,649	1,870,000,000	

الإصدار الأصلي	أسهم المكتسب بها	عملات أجنبية دولار أمريكي	القيمة التاريخية لما يعادل بالليرة السورية ليرة سورية	تاريخ الإصدار
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	24,081,320	-	2,408,131,161	
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	26,418,680	54,382,160	2,641,868,839	
	50,500,000	54,382,160	5,050,000,000	

22 - الاحتياطي القانوني والخاص

حددت المادة 197 من قانون الشركات رقم 29 تاريخ 14 شباط 2011 الاحتياطي القانوني بمعدل 10٪ من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 25٪ من رأس المال.

حددت المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002 الاحتياطي الخاص بمعدل 10٪ من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100٪ من رأس المال.

تم تعريف الأرباح الصافية حسب المادة 200 من قانون الشركات رقم 29 تاريخ 14 شباط 2011 بأنها تشكل الفارق بين مجموع الإيرادات المحققة ومجموع المصروفات والاستهلاك قبل تنزيل مخصص ضريبة الدخل.

بالاستناد إلى ماسبق وبالإشارة إلى التعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 369/100/3 بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 والتعميم

رقم 952/100/1 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009.

لم يتم احتجاز احتياطي قانوني واحتياطي خاص لكلا العامين 2015 و 2014 حيث كانت نتيجة أعمال البنك خلال العامين خسارة محققة بعد خفيض الأرباح غير المحققة بموجب التعميمين أعلاه.

23 - الاحتياطي العام لمواجهة مخاطر التمويل

بناءً على أحكام القرار 650/م ن/ب 4 تاريخ 14 نيسان 2010 والمعدل لبعض أحكام القرار 597/م ن/ب 4 تاريخ 9 كانون الأول 2009 يتوجب على المصارف في حال تحقيق أرباح في نهاية العام حجز احتياطي عام لمخاطر التمويل بحسب كالتالي:

1 - ٪ من إجمالي محفظة الديون العادية المباشرة

0.5 ٪ من إجمالي التسهيلات العادية غير المباشرة

0.5 ٪ إضافية من جزء التسهيلات الائتمانية المنتجة (العادية والتي تتطلب اهتمام خاص) المباشرة للمنتوحة بضمانة شخصية أو بدون ضمانات.

بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م ن/ب 4) تاريخ 13 تشرين الثاني 2012 والقرار رقم (1079/م ن/ب 4)

تاريخ 29 كانون الثاني 2014 وتعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم (1/م/1145) الصادر بتاريخ 9 آذار 2015 وتعميم حاكم

مصرف سورية المركزي رقم (1/م/2271) الصادر بتاريخ 30 حزيران 2015 والذي تم التأكيد فيه على استمرار العمل بالقرار

(902/م ن/ب 4) حين صدور تعليمات جديدة. بلغ إجمالي احتياطي العام لمخاطر التمويل لغاية 31 كانون الأول 2015 مبلغ

162,328,929 ليرة سورية وهو نفس المبلغ المحجوز لغاية 31 كانون الأول 2014 وسيتم استكمال احتجاز الاحتياطي العام لمخاطر عند انتهاء العمل بالقرار (902/م ن/ب 4) والقرارات المعدلة له.

24 - خسائر متراكمة محققة

بناءً على تعليمات مصرف سورية المركزي وقرارات مجلس النقد والتسليف رقم (362/م ن/ب 1) لعام 2007 والتعميم رقم (952/100/1) الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم فصل الأرباح المدورة لفروقات القطع الغير محققة الناجمة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي من حساب (الخسائر المتراكمة) / الأرباح المدورة. لا يوجد أرباح قابلة للتوزيع عن العام 2015 حيث كانت نتيجة أعمال البنك خسائر محققة.

25 - الفوائد الدائنة

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2015	2014	ل.س.
تسهيلات التمانية مباشرة:		
حسابات جارية مدينة	198,669,016	176,571,640
قروض وسلف	1,355,247,625	1,520,795,865
سندات تجارية محسومة	65,562,246	14,479,245
بطاقات الائتمان	5,752,417	3,914,983
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	217,497,867	170,414,681
موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	106,218,800	47,880,928
	1,948,947,971	1,934,057,342

26 - الفوائد المدينة

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2015	2014	ل.س.
ودائع مصارف	74,136,990	4,479,452
ودائع الزبائن:		
حسابات جارية	1,196,438	358,350
ودائع توفير	102,853,382	89,703,367
ودائع لأجل وخاضعة للإشعار	782,787,116	1,161,867,051
تأمينات نقدية	21,217,651	32,736,629
	982,191,577	1,289,144,849

27 - رسوم وعمولات دائنة

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2015	2014	ل.س.
عمولات تسهيلات مباشرة	17,005,025	25,837,853
عمولات تسهيلات غير مباشرة	86,320,025	57,279,593
عمولات مقبوضة بطاقات الائتمان	8,650,259	6,054,931
عمولات مقبوضة حوالات	36,714,369	390,503
عمولات على السحب	28,148,064	24,596,151
عمولات على خدمة الحسابات الدائنة	46,435,613	17,810,085
عمولات تدلي أرصدة الحسابات الدائنة	3,026,186	2,415,615
عمولات أخرى	3,638,379	1,780,857
	229,937,920	136,165,588

28 - رسوم وعمولات مدينة

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2015	2014	ل.س.
عمولات مدفوعة (حوالات وشيكات)	7,447,927	2,034,620
عمولات مدفوعة بطاقات الائتمان	16,996,798	10,288,294
عمولات مدفوعة أخرى	1,775,965	1,380,614
	26,220,690	13,703,528

29 - أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي / أرباح مدورة غير محققة

يمثل هذا البند الأرباح الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي والتي بلغت 7.542.261.766 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 (مقابل 2.961.108.614 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014). نتجت الأرباح المدورة غير المحققة في عامي 2015 و 2014 كما يلي:

البيع بالمواضع الأصريكي	قيمة المركز بالبيانات السورية بتاريخ الشراء	قيمة المركز بالبيانات السورية كما في 31 كانون الأول 2015	أرباح مدورة غير محققة	تاريخ الشراء
21,587,570	1,124,065,000	7,267,455,454	6,143,390,454	5 شباط 2008
16,520,941	758,311,190	5,561,774,774	4,803,463,584	27 تموز 2008
16,273,649	759,492,649	5,478,523,936	4,719,031,287	13 حزيران 2011
54,382,160	2,641,868,839	18,307,754,164	15,665,885,325	

البيع بالمواضع الأصريكي	قيمة المركز بالبيانات السورية بتاريخ الشراء	قيمة المركز بالبيانات السورية كما في 31 كانون الأول 2014	أرباح مدورة غير محققة	تاريخ الشراء
21,587,570	1,124,065,000	4,273,475,363	3,149,410,363	5 شباط 2008
16,520,941	758,311,190	3,270,485,480	2,512,174,290	27 تموز 2008
16,273,649	759,492,649	3,221,531,555	2,462,038,906	13 حزيران 2011
54,382,160	2,641,868,839	10,765,492,398	8,123,623,559	

30 - أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	2015	2014
ل.س.	ل.س.	ل.س.
عوائد توزيعات أسهم شركات	-	3,500,000
	-	3,500,000

بتاريخ 24 حزيران 2014 قررت الجمعية العمومية لمساهمي شركة التأمين العربية - سورية بتوزيع أسهم عن العام 2013 على المساهمين بما يعادل سهم لكل 15 سهم، وباعتبار البنك العربي سورية يملك 525.000 سهم في الشركة قبلت الأسهم الموزعة 35.000 سهم بقيمة إسمية 3,500,000 ليرة سورية.

31 - إيرادات تشغيلية أخرى

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	2015	2014
ل.س.	ل.س.	ل.س.
طوابع بريدية ورسوم اتصالات	4,982,705	3,392,095
إيجارات صناديق حديثة	1,431,958	1,550,308
إيرادات أخرى	6,015,361	1,496,958
	12,430,024	6,439,361

32 - نفقات الموظفين

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	2015	2014
ل.س.	ل.س.	ل.س.
رواتب ومناقصات وعلاوات الموظفين	499,653,440	418,406,085
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	44,601,189	33,612,302
نفقات طبية	26,660,398	24,067,500
تدريب الموظفين	6,472,332	2,014,687
تعويض سفر وبدلات أخرى	41,246,792	20,829,120
بدلات سكن	20,699,380	12,971,033
مصاريف أخرى	2,725,715	2,006,520
	642,059,246	513,907,247

33 - أعباء مؤونة تدني التسهيلات الائتمانية

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	2015	2014
ل.س.	ل.س.	ل.س.
مؤونة تدني/(استرداد) التسهيلات الائتمانية المباشرة المنتجة (إيضاح رقم 8)	13,825,979	(43,633,291)
مؤونة تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة (إيضاح رقم 8)	2,213,881,251	2,603,604,887
مؤونة تدني التسهيلات الائتمانية غير المباشرة للنتيجة (إيضاح رقم 18)	9,626,814	8,476,924
مؤونة تدني/(استرداد) التسهيلات الائتمانية غير المباشرة غير المنتجة (إيضاح رقم 18)	11,426,871	(646,074)
	2,248,760,915	2,567,802,446

34 - أعباء مؤونة مخصصات متنوعة
يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	2015	2014
ل.س.	ل.س.	ل.س.
مخصص محافظة كفالات خارجية غير منتجة (إيضاح رقم 6)	44,368,058	16,669,867
مؤونة تقلبات أسعار الصرف (إيضاح رقم 18)	(5,542,460)	5,428,130
مخصصات لمواجهة التزامات محتملة (إيضاح رقم 18)	36,000,000	264,000,000
	74,825,598	286,097,997

35 - مصاريف تشغيلية أخرى
يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	2015	2014
ل.س.	ل.س.	ل.س.
مصاريف إعلانات وتسويق	3,172,282	2,570,553
مصاريف الإيجار	91,647,065	68,360,739
قرطاسية ومصاريف مكتبية	14,354,211	8,988,127
أتعاب مهنية وإدارية عامة	30,274,789	23,751,995
بدلات مجلس الإدارة	3,613,800	37,992,444
إقامة وسفر وضيافة	47,549,038	29,427,741
مصاريف هاتف واتصالات	13,937,969	14,355,550
تأمين	12,751,758	2,902,129
اشتراكات حراسة وتنظيف	59,378,780	42,886,697
مصاريف تحديد شبكات وكمبيوترات	7,897,383	9,317,810
كهرباء وماء	22,978,332	13,798,286
نقل وانتقال	12,057,587	7,813,700
رسوم حكومية	58,932,361	52,368,880
مصاريف صيانة	98,068,547	57,065,200
مصاريف لتغطية حالات الاحتيال*	-	21,652,920
خسائر استبعاد موجودات ثابتة	-	65,889,421
ديون معدومة	33,639,404	9,163
مصاريف أخرى	19,856,582	7,431,441
	530,109,888	466,582,796

* حتى إعداد القوائم المالية لعام 2014 وحسب آخر المستجدات التي طرأت على قضية الاحتيال المرفوعة على البنك من قبل الزبون. تم تشكيل مخصصات إضافية عن المبلغ الذي تم الاعتراف به بالسنوات السابقة لتغطية الفرق الناتج عن تغير سعر الصرف. كون المبلغ المطلوب من البنك هو بالعملة الأجنبية.

صدر الحكم المبرم رقم 41 بتاريخ 29 كانون الأول 2015 المتعلق بالقضية أعلاه والقاضي بإعادة مبلغ الوديعة بالكامل.

36 - النصيب الأساسي والمخفض للسهم في ربح / (خسارة) السنة
يتضمن بند صافي ربح / (خسارة) السنة ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	2015	2014
ل.س.	ل.س.	ل.س.
خسائر السنة المحققة	(2,289,843,015)	(3,045,923,750)
أرباح غير محققة ناجمة عن تقييم مركز القطع البنوي	7,542,261,766	2,961,108,614
صافي ربح / (خسارة) السنة متضمناً	5,252,418,751	(84,815,136)
الأرباح غير المحققة		

تم احتساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	2015	2014
ل.س.	ل.س.	ل.س.
صافي ربح / (خسارة) السنة	5,252,418,751	(84,815,136)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	50,500,000	50,500,000
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في ربح / (خسارة) السنة	104.01	(1.68)

يتطابق نصيب السهم الأساسي والمخفض في القيمة لعدم وجود أدوات أصدرها البنك ذات تأثير على نصيب السهم في الأرباح عند تحويلها.

37 - النقد وما يوازي النقد
يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	2015	2014
ل.س.	ل.س.	ل.س.
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنشائها	5,682,576,339	5,226,389,506
أرصدة لدى المصارف تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنشائها	5,429,809,016	9,358,198,075
بنوك		
ودائع المصارف التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنشائها	(2,344,894,968)	(2,015,420,352)
	8,767,490,387	12,569,167,229

* لا يستخدم الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى مصرف سورية المركزي في أنشطة البنك التشغيلية لذلك لا يعتبر جزءاً من النقد وما يوازي النقد.

38 - العمليات غير النقدية

فيما يلي عملية غير نقدية لم تسجل في قائمة التدفقات النقدية،
- ناتجة عن شطب تسهيلات التمانية مباشرة بقيمة 47,316,500 ليرة سورية بقيد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
للمباشرة مديناً والتسهيلات الائتمانية المباشرة دائناً للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 (8,687,853 ليرة سورية للسنة
المنتهية في 31 كانون الأول 2014) بموجب موافقات لجنة التسهيلات المختصة في المصرف. وهي عبارة عن إعفاء المصرف لجزء
من فوائد التأخير والفوائد المعلقة على بعض حسابات التسهيلات الخاصة بعملاء المصرف

39 - مشتقات أدوات مالية

إن تفاصيل للمشتقات المالية كانت كما يلي:

بنود خارج الميزانية

كما في 31 كانون الأول 2015

أجل القيمة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق				مجموع الناتج	
أكثر من ثلاث سنوات	من سنة إلى ثلاثة سنوات	من ثلاثة أشهر إلى سنة	خلال ثلاثة أشهر	الاعتبارية (الإسمية)	قيمة عادلة صافية
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
مشتقات مالية					
المجموع					

كما في 31 كانون الأول 2014

أجل القيمة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق				مجموع الناتج	
أكثر من ثلاث سنوات	من سنة إلى ثلاثة سنوات	من ثلاثة أشهر إلى سنة	خلال ثلاثة أشهر	الاعتبارية (الإسمية)	قيمة عادلة صافية
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
-	-	989,800,000	-	989,800,000	-
-	-	989,800,000	-	989,800,000	-
مشتقات مالية					
المجموع					

خلال عام 2011، قام البنك بشراء سندات دين بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي ذات معدل فائدة ثابت. أبرم البنك اتفاقية مبادلة
سعر فائدة مع البنك العربي - عمان، بحيث يدفع البنك العربي سورية دفعات فائدة ثابتة ويستلم بالمقابل دفعات بسعر فائدة متغيرة.
بتاريخ 18 تشرين الثاني 2014 تم استحقاق سندات دين من البنك التجاري القطري بقيمة إسمية بلغت 5,000,000 دولار أمريكي
مقيمة بالليرة السورية بقيمة 959,050,000 ليرة سورية حسب أسعار الصرف بذلك التاريخ.
بتاريخ 15 تشرين الثاني 2015 تم استحقاق سندات دين من شركة الاستثمارات النفطية الدولية بقيمة إسمية بلغت
5,000,000 دولار أمريكي مقيمة بالليرة السورية بقيمة 1,732,800,000 ليرة سورية حسب أسعار الصرف بذلك التاريخ.
بلغت الخسائر الناتجة عن المشتقات المالية 14,439,943 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015
(مقابل 17,324,509 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014).

40 - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع الشركة الأم والشركات الشقيقة ومع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية والمسموحة وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. وفيما يلي ملخص المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة:

أ- بنود داخل بيان الوضع المالي

31 كانون الأول 2015		31 كانون الأول 2014			
الشركة الأم	الشركات الخليفة	المساهمون وكبار الموظفين	أعضاء مجلس الإدارة وكبار	المجموع	المجموع
الأرصدة المدينة					
ودائع تحت الطلب *	1,138,620,615	60,376,026	-	1,198,996,641	959,061,668
ودائع استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل	1,834,742,500	-	-	1,834,742,500	6,796,546,980
إيداعات (ودائع لأجل تستحق بعد ثلاثة أشهر)	18,852,400,000	-	-	18,852,400,000	8,245,034,000
الأرصدة الدائنة					
ودائع تحت الطلب	-	-	34,223,437	34,223,437	35,926,786
ودائع توفير	-	-	1,057,453	1,057,453	972,961
ودائع لأجل	-	-	58,341,573	58,341,573	34,247,181

ب- بنود خارج الميزانية

تعهدات بكفالات وتكفلات	11,915,990,067	-	-	11,915,990,067	7,856,461,914
------------------------	----------------	---	---	----------------	---------------

ج- بنود بيان الأرباح أو الخسائر

فوائد وعمولات دائنة	193,570,902	-	-	193,570,902	150,343,413
فوائد وعمولات مدينة	-	-	(170,649)	(170,649)	(328,104)
تعويضات مدفوعة الأعضاء مجلس الإدارة	-	-	(3,613,800)	(3,613,800)	(37,992,444)
اتفاقية التعاون الفني والإداري					
مع البنك العربي - عمان	(13,815,000)	-	-	(13,815,000)	(9,827,500)
مصاريف مشتقات مالية	(14,439,943)	-	-	(14,439,943)	(17,324,509)

* تمثل ودائع تحت الطلب لدى الشركات الخليفة بمبلغ 60,376,026 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015 (مقابل 35,487,898 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014) للبالغ المجمدة لدى البنك الوطني السعودي.

يبين الجدول أدناه أعلى وأدنى نسبة فائدة دائنة سنوية على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

النسبة	الحد الأدنى	الحد الأعلى
ودائع المؤسسات الأم والخليفة	0.04	2.5
ودائع المؤسسات الأم والخليفة	1.75	2
ودائع أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين والإدارة التنفيذية العليا	0.161	0.4195

إن منافع الإدارة التنفيذية العليا هي كالتالي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول			
2015	2014	2015	2014
رؤساء ومكافآت	172,223,741	155,464,634	155,464,634

41 - القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

يتضمن هذا البند ما يلي:

أولاً، القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية

31 كانون الأول 2014			31 كانون الأول 2015		
القيمة الدفترية	القيمة العادلة	النتيجة الغير معترف بها	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	النتيجة الغير معترف بها
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الموجودات المالية					
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	8,445,511,298	-	8,445,511,298	-	-
أرصدة لدى مصارف	5,429,809,016	-	5,429,809,016	-	-
إيداعات لدى مصارف	18,852,400,000	-	18,852,400,000	-	-
صافي التسهيلات الائتمانية للباشرة	12,156,288,344	(2,867,617,857)	9,288,670,487	8,733,418,740	(4,255,397,818)
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	4,074,839,090	(64,571,855)	4,010,267,235	989,142,098	-
وبدعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	2,426,640,048	-	2,426,640,048	1,500,773,184	-
المطلوبات المالية					
ودائع مصارف	2,344,894,968	-	2,344,894,968	2,015,420,352	-
ودائع الترانز	37,938,333,708	172,875,170	37,765,458,538	33,174,317,273	138,129,042
تأمينات نقدية	1,343,923,426	45,807,106	1,298,116,320	1,230,801,321	33,741,615

بالنسبة للبنود ذات استحقاق أكثر من سنة، تم احتساب القيمة العادلة على أنها تساوي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على أساس معدل خصم 9.29 % لعام 2015 و 9.06 % لعام 2014. أما البنود ذات استحقاق أقل من سنة، تم اعتبار القيمة العادلة مساوية للقيمة الدفترية.

إدارة المخاطر:

مقدمة:

يقوم البنك العربي - سورية بالتعامل مع المخاطر البنكية بشكل متكامل يتناز بالشمولية. حيث يتعامل معها ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك بالاعتماد على أفضل المعايير والأعراف والممارسات البنكية. مستنداً بذلك على هيكلية حاكمية على مستوى مجلس الإدارة ومستوى الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى عملية الضبط والرقابة على ثلاثة مستويات رقابية.

الاطار الكلي لإدارة المخاطر:

إن الإطار الكلي لإدارة المخاطر البنكية في البنك العربي - سورية يتكون من المستويات التالية:

اللجان:

- * لجنة التدقيق (مجلس الإدارة)
- * لجنة إدارة المخاطر (مجلس الإدارة)
- * لجنة الائتمان (مجلس الإدارة)
- * لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.
- * لجنة الائتمان التنفيذية.

* اللجنة التوجيهية لأنظمة وأمن تكنولوجيا المعلومات. لجنة إدارة الطوارئ:

هذا بالإضافة إلى أن عملية الضبط والرقابة تتمثل في ثلاثة مستويات تنفيذية وهي:

- * المستوى الأول: وحدات الرقابة الداخلية على الفروع وفي وحدات أعمال البنك المختلفة.
- * المستوى الثاني: إدارة المخاطر وإدارة مراقبة الالتزام بالمخططات الرقابية.
- * المستوى الثالث: إدارة التدقيق الداخلي.

* يقوم مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد إستراتيجية البنك في إدارة عوامل المخاطرة التي يواجهها. إضافةً إلى ذلك يقوم المجلس من خلال لجانه المتعددة بالإشراف والتأكد من وجود سياسات وإجراءات شاملة لإدارة المخاطر في جميع مناطق البنك المختلفة.

* يقوم مدراء وحدات العمل الإستراتيجية بإدارة عوامل المخاطرة في كل من نطاق عمله سواء كانت مخاطر التعمانية أو تشغيلية. وإضافةً إلى ذلك، فإن دائرة الخزينة تعتبر المسؤولة عن إدارة مخاطر السيولة ومخاطر السوق. ويقوم هؤلاء المدراء بإدارة عوامل المخاطرة ذات العلاقة ضمن الحدود المقررة وضمن نطاق مسؤولياتهم عن تحديد وتقييم واحتواء وتوثيق هذه المخاطر في مجالات عملهم المختلفة.

* تعتبر إدارة المخاطر المسؤولة عن التأكد من وجود منهجية شاملة لتحديد وإدارة عوامل المخاطرة المختلفة إضافةً إلى وضع أطر عملية لإدارة هذه العوامل لتتماشى مع إستراتيجية أعمال البنك ودرجة حجمه للمخاطر.

* تعتبر إدارة مراقبة الامتثال بالمخططات الرقابية المسؤولة عن التأكد من أن البنك يلتزم بكافة التعليمات والتشريعات والفوائين ذات العلاقة بأعماله. خاصة تلك التي تصدر عن الجهات الرقابية المسؤولة.

* أما إدارة التدقيق الداخلي للبنك والتي تتمتع إدارياً باستقلال كامل عن الإدارة التنفيذية حيث تنبع إلى لجنة التدقيق في مجلس إدارة البنك، فإنها تقوم بالتأكد من أن كافة الدوائر بالبنك وفي مختلف الفروع تعمل على تطبيق سياسات وإجراءات العمل المعتمدة لهذه الدوائر والفروع بشكل صحيح والتأكد على التزام الأطراف جميعها بتحقيق بيئة رقابية داخلية ذات فاعلية وكفاءة وذلك ضمن الأطر والمنهجيات المعتمدة بهذا الخصوص. وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بعدها بتزويد لجنة التدقيق في مجلس إدارة البنك والمسؤول التنفيذي الأعلى إضافةً إلى جميع الدوائر والفروع ذات العلاقة بنتائج ومخرجات عمليات التدقيق لمعالجة أية ملاحظات بهذا الخصوص.

لجنة إدارة المخاطر:

أ- أهداف اللجنة :

وضع سياسة المخاطر بما يتسجم مع قدرة المصرف ومدى قبوله لتحمل المخاطر، ومراجعة أداء الإدارة العليا في إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل وعدم الالتزام والسمعة وغيرها.

ب- تشكيل اللجنة ودورية اجتماعاتها:

1. تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل على أن لا يزيد عدد الأعضاء التنفيذيين عن عضو واحد.
2. يكون رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.
3. يمارس مدير إدارة المخاطر مهام مقرر لجنة إدارة المخاطر.
4. تعقد اللجنة أربع اجتماعات (مرة كل ثلاثة أشهر) على الأقل في السنة بحضور اثنين من أعضائها على أن يكون منهما رئيس اللجنة (أو من يكلفه رئيس اللجنة بالنيابة عنه)، ويتم توثيق اجتماعاتها بموجب محاضر أصولية وترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة.

ج- صلاحيات ومهام اللجنة :

1. مراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة والتأكد من تنفيذ هذه

الإستراتيجيات والسياسات.

2. ضمان توافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلالية موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.

3. مراجعة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووضع توصيات بشأنه قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

4.مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وحجمها. وأنشطة إدارة المخاطر.

5. رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة وتقديم إحصائيات بخصوص المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتغيرات والتطورات التي تطرأ على إدارة المخاطر.

6. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقوف المخاطر والحالات الإستثنائية التي تطرأ عليها.

7. مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعية من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وغيرها.

8. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفائة طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

د- مدة اللجنة:

تنتهي فترة عمل اللجنة مع انتهاء مدة مجلس الإدارة.

هـ- قرارات اللجنة:

في حال تعذر الوصول إلى قرار بأجماع الأعضاء، تؤخذ القرارات بأغلبية الأعضاء على أن يكون رئيس اللجنة ومن ينوب عنه من ضمنها.

اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطلوبات High ALCO:

أولاً: تشكيل واجتماعات اللجنة

تشكل اللجنة من التالية وظائفهم:

- المدير العام (رئيساً)
- نائب المدير العام (عضواً)
- مساعد المدير العام للشؤون الإدارية والمالية (عضواً)
- مدير الائتمان (عضواً)
- مدير دائرة الخزينة (عضواً)
- مدير إدارة المخاطر (مقرر)

تجتمع اللجنة مرة كل شهر وبموجب دعوة من رئيسها أو بناءً على طلب مجلس الإدارة.

تقدم اللجنة نسخة من محاضر اجتماعاتها المقررة متضمناً أية توصيات أو إيضاحات لمجلس الإدارة.

يجوز للجنة استدعاء من تراه مناسباً للاستفسار أو إيضاح موضوع محدد.

ثانياً: نطاق العمل

إن وجود لجنة (ALCO) يحقق الأهداف التالية:

- التأكد من أن ميزانية البنك يشفها مصادر الأموال واستخداماتها تدار وفقاً لخطط إستراتيجية مسبقة وليست كربة فعل على تغير طارئ.
- مساعدة كل قطاعات الأعمال في البنك في التخطيط والتسعير لمنتجاتها
- التأكد من أنواع المخاطر المحتمل مواجهتها ووضع الضوابط الرئيسية للتحكم في هذه المخاطر على مستوى البنك.
- التأكد من أن الخطط الاستراتيجية للبنك قد وضعت في الاعتبار:
 - * التغير في أسعار الفائدة وخطة البنك للاستفادة من هذه التغيرات.
 - * التوقعات المستقبلية للتغيرات في أسواق النقد.
 - * التطورات المحتملة على مستوى الودائع والتسهيلات مستقبلاً.
 - * خطط البنك المحتملة في الأحداث الطارئة.
- إجراء التحليل المالي لبيان الفجوة (Gap Analysis) لأكثر من فترة لغايات المقارنة.
- مطابقة تاريخ الاستحقاق للموجودات والمطلوبات وبيان آجال الاستحقاق ومقارنتها.
- تحليل بنود الميزانية وبيان عناصرها المرتبطة بالدخل وقياس مدى تأثيرها بمخاطر أسعار الفائدة.
- البحث عن أفضل السبل لعلاج الفائض / العجز الناتج عن الأموال المتاحة مقابل الاستئثار.
- إن إدارة السيولة لدى البنك تسير وفق منهجية تضمن نسبة سيولة معقولة لمواجهة أخطار محتملة وإن آلية استخدام الفائض في السيولة يتم توظيفه بطريقة مرنة مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الناتجة عن الفائض أو العجز.

- التأكد من أن قياس أداء البنك يركز على:

- * مؤشرات قياس الرخية.
- * تطور الميزانية ودراسات مقارنة على مجموع الموجودات والمطلوبات.
- * أن التطورات في عناصر الميزانية وبيان الدخل تتم مراقبتها بمقارنتها بالموازنة التقديرية لبيان الإجراءات وتعليلها.
- التأكد من أن نسب السيولة ضمن النسبة المحددة وفق للعايير الدولية وضمن متطلبات السلطات الرقابية.
- إن نسبة كفاية رأس المال ضمن الحدود المسموح بها وفق متطلبات لجنة بازل وتعليمات السلطات الرقابية المحلية.
- إن إدارة المخاطر في الإدارة العامة تقوم بواجبها باستقلالية وحيادية تامة.
- أن احتياطات البنك لدى المصرف المركزي ضمن متطلبات السلطات الرقابية وتقتطع وفق الأنظمة والتعليمات.
- وأخيراً التأكد من أن منهجية العمل (السياسات والإجراءات) تحترم قواعد العمل المصرفي وتلتزم بكافة القوانين والتشريعات والأنظمة والمعايير المحلية والدولية.

ثالثاً: إجراءات العمل

1. تجتمع اللجنة مرة شهرياً على الأقل ويدعوة من رئيسها أو من رئيس مجلس الإدارة ويجب أن يتضمن جدول أعمالها وبشكل ملزم ما يلي:
 - موقف البنك الحالي من كافة المخاطر المحتملة (المخصصات الاحتياطيات ..)
 - ما هي المخاطر المتوقعة للمرحلة القادمة والتي يمكن أن تواجه البنك.
 - ما هي الخطط والاستعدادات لمواجهة مخاطر المستقبل المنظور.
 - دراسة تحليلية للنسب المالية المختلفة (السيولة، الرخية، كفاية رأس المال، التسهيلات / الودائع، التسهيلات العامة / الغير عامة، الخ).
 - دراسة عناصر الموجودات والمطلوبات ومقارنة الأجل المستحقة.
2. تقدم اللجنة تقريراً مفصلاً يتضمن كافة النقاط في جدول الأعمال والتوصيات بالتحلول والاقتراحات إلى لجنة التسهيلات العليا).
3. يعرض المدير العام (رئيس اللجنة) التقرير على لجنة التسهيلات العليا ويرد على الاستفسارات ولجنة التسهيلات العليا استدعاء أي من أعضاء الإدارة التنفيذية للاستفسار حول معلومة محددة.
4. يحق لرئيس مجلس الإدارة في أي وقت دعوة اللجنة للاجتماع لتقييم وضع طارئ أو ظرف اقتصادي متوقع أو لأي سبب آخر.

استراتيجية إدارة المخاطر والهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:

إن الاستراتيجية الخاصة بإدارة المخاطر تقوم على توضيح موقف إدارة البنك من للمخاطر القائمة والمحتملة وكيفية إدارتها. وذلك من خلال رسم الخطوط العريضة لطبيعة العمليات التي تقوم بها إدارة المخاطر في سبيل توفير بيئة عمل توازن بين العائد والمخاطرة، كما تعمل على ترشيد القرارات المتخذة في ضوء المخاطر المحيطة. كما تقوم بالمراقبة المستمرة لمستويات المخاطر في البنك والتأكد من مدى الالتزام بهذه المستويات المحددة مسبقاً.

تتبع إدارة البنك العربي - سورية منهجية واضحة لإدارة المخاطر ضمن توجيهات مصرف سورية المركزي ومتطلبات انفاضية بازل 2. حيث تمثل إدارة المخاطر أحد المستويات الأساسية للرقابة وذلك ضمن إطار الهيكل المؤسسي لإدارة المخاطر للبنك، وهي الإدارة المسؤولة فعلياً عن تطوير نظام محكم وفعال للتعرف على المخاطر التي يتعرض لها البنك وإدارتها حيث تشمل مهامها الأمور التالية:

- وضع سياسات وإجراءات إدارة المخاطر لجميع أنواع المخاطر.
- التطوير والإشراف على تطبيق الأطر المختلفة والمتعددة لإدارة المخاطر.
- تطوير أدوات قياس وتحتاج مناسبة لإدارة المخاطر.
- تقييم ومراقبة المخاطر مقارنة بالحدود المقررة.
- رفع التقارير المناسبة إلى لجنة إدارة المخاطر ومن ثم إلى مجلس الإدارة.
- رفع مستوى المعرفة داخل البنك بأفضل معايير الصناعة البنكية.

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:



أنواع المخاطر البنكية وطرق قياسها

مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي تنشأ في حال خلف إحدى الجهات عن التزاماتها المالية المتعاقد عليها بما قد يسبب خسائر للجهة المقابلة. تنبع مخاطر الائتمان في سياق الأعمال العادية للبنك، حيث يقوم البنك بمراقبة هذه المخاطر من خلال متابعة مخاطر الائتمان حصراً للعمليات مع جهات معينة والتقييم المستمر للموضع المالي للجهات المقترضة المعينة.

إن التركيز في مخاطر الائتمان ينشأ عندما يكون عدد من الجهات المقابلة مرتبط بعمليات ونشاطات متشابهة أو في مناطق جغرافية محددة أو لهم نشاطات اقتصادية لها ميزات متشابهة قد تؤثر على إمكانياتهم للقيام بواجباتهم التعاقدية بسبب تأثرهم بصورة متشابهة بالتغيرات الاقتصادية والسياسية وغيرها. إن التركيز في مخاطر الإقراض يدل على مدى تأثير أداء البنك بالتطورات اللاحقة في قطاعات أو مناطق جغرافية معينة.

أ - إدارة مخاطر الائتمان:

- يقوم البنك العربي - سورية بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع وتوزيع نشاطاته الإقراضية للتأكد من عدم وجود تركيز غير مبرر مع أشخاص أو مجموعة أشخاص في قطاعات اقتصادية أو مناطق معينة بالإضافة إلى الحصول على الضمانات العينية الكافية، إن مجلس إدارة البنك هو الجهة المسؤولة بشكل رئيسي عن إدارة مخاطر الائتمان حيث يقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجية وسياسة إدارة المخاطر ومراجعة واقتراح أي تعديل.
- تقرضه التغيرات في الظروف المحيطة بالبنك. إلى جانب مجلس الإدارة يوجد لدى البنك عدة لجان لها دور في إدارة مخاطر الائتمان. وأهمها:
- لجان الائتمان / دائرة الائتمان.
- وهي الجهة المسؤولة عن مراقبة وحسن تنفيذ سياسة الائتمان الموضوعية من قبل مجلس الإدارة.
- دائرة التدقيق الداخلي.
- وهي الجهة المسؤولة عن مراقبة وتنفيذ عملية إدارة مختلف المخاطر في البنك للتأكد من توافقها مع السياسات والإجراءات المعتمدة.
- دائرة مخاطر الائتمان.
- وهي الجهة المسؤولة عن تطوير النظام المركزي لتقارير مخاطر الائتمان ومراجعة السياسات ذات العلاقة إضافة إلى مسؤوليتها عن تفعيل النظام الداخلي لقياس مخاطر الائتمان.

2 - قياس مخاطر الائتمان:

يقوم البنك بمراجعة دورية لحفظة الديون الممنوحة وتصنيفها وذلك حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف وخاصة القرار رقم (597/م/ن/ب4) الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته ويقوم البنك بتكوين المؤشرات لمواجهة أخطار التسليف بعد مراجعة ملفات العملاء. وذلك حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف التابعة للقرار رقم (597/م/ن/ب4) وتعديلاته. وفيما يلي الفئات المعتمدة لتصنيف الديون حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف:

- الديون المنتجة:

- ديون متدنية المخاطر.
- ديون عادية / مقبولة المخاطر
- ديون عادية تتطلب اهتماماً خاصاً.
- الديون غير المنتجة:
- ديون دون المستوى العادي المقبول.
- ديون مشكوك بتحصيلها.
- ديون رديئة.

- بالإضافة إلى التقارير الرقابية الداخلية التالية التي تعد بشكل دوري (أسبوعي، شهري، ربعي)، تقرير يومي لمراقبة الأرضية المستغلة لكل عميل بالمقارنة مع السقف الائتماني المحددة وتحديد التجاوزات ومتابعة تسويتها.

- تقرير شهري لمراقبة التسهيلات المستغلة لكل عملة على حدة والالتزامات المحتملة ومقارنتها مع وضع السيولة.

- تقرير شهري لتقييم كافة الضمانات وكفايتها لتغطية الانكشاف على المخاطر على مستوى كل مجموعة وعلى مستوى كل عميل على حدة والتوصية بالاجراءات اللازمة للالتزام بالسياسات والاجراءات المعتمدة.

- تقرير شهري لتحليل الحساسية وذلك بفرض ظروف غير مواتية ودراسة أثر هذه الظروف على مستوى المخاطر الائتمانية.

- وتحديد المخفقات المطلوبة لضمان أفضل حماية ممكنة

- تقرير فصلي للقطاعات الاقتصادية مع تحليل لأهم المستجدات في كل قطاع ومقارنة التسهيلات المستغلة مع حدود المخاطر المقررة من قبل اللجان المعنية لكل قطاع.

- تقرير فصلي لتحليل مخاطر محفظة التسهيلات وتصنيف مخاطرها وفق قرارات السلطات النقدية والسياسات والاجراءات أيهما أشد حفظاً، مع تحديد الخصصص والاحتياطات المناسبة لتغطية المخاطر المحتملة وغير المتوقعة.

3 - سياسة إدارة مخاطر الائتمان وأساليب التخفيف من هذه المخاطر:

يستند أسلوب إدارة مخاطر الائتمان على أساس حماية استقلالية وسلامة إجراءات تقييم وإدارة الوضع الائتماني للعملاء ورفع تقارير بمخاطر الائتمان بصورة تتماشى مع السياسات والخطط وهيكل الصلاحيات والتي تقدم دليلاً استرشادياً للإدارة بانكشافات البنك لمخاطر الائتمان. وفيما يلي أهم أساليب تخفيف مخاطر الائتمان:

- التنوع من خلال توزيع النشاطات الإقتصادية للتحقق من عدم وجود تركيز غير مبرر مع أشخاص أو مجموعة أشخاص من قطاعات اقتصادية أو مناطق معينة.

- التقييم المستمر للجدارة الائتمانية لعملاء البنك وفقاً لمنهجية تقييم موضوعية وواضحة تأخذ بعين الاعتبار العوامل الكمية والنوعية بالإضافة إلى عامل الخبرة والمعرفة الطويلة.

هذا بالإضافة إلى وجود نظام موافقات ورقابة يعتمد على:

- لجان ائتمانية مختلفة على مستوى الإدارة العامة للبنك تغطي كافة وحدات النشاط مكلفة بواجبات وصلاحيات محددة تقوم على مبدأ الفصل بين عملية التسويق والبيع وعملية التقييم والدراسة الائتمانية.

- تحليل مالي وإئتماني والف ودراسة القطاعات الاقتصادية والأسواق المستهدفة.

- وحدات رقابة وضبط للتأكد من الالتزام بالصام بالسياسات والإجراءات والأطر التشريعية وكذلك الالتزام بشروط الموافقات الائتمانية وسلامة التوزيع القانوني للتسهيلات الممنوحة واستكمال إجراءات الحصول على الضمانات اللازمة.

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه فإن البنك العربي - سورية يعتمد على الضمانات المختلفة كأحد الأساليب لتخفيف مخاطر الائتمان والتي من أهمها:

- التأمينات النقدية، الرهونات العقارية، الكفالات بنكية، الرواتب الموطنة، السيارات والمخزون. يتم التأكيد على أهمية إتباع أسلوب متحفظ وحصيف فيما يتعلق بإدارة البنك لحفظته الائتمانية. حيث يتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات ويتم طلب ضمانات اضافية في حال استعصى الأمر ذلك ووفقاً لشروط التعاقب، حيث يتم مراجعة القيمة السوقية للضمانات بشكل دوري خلال دراسة كفاية الخصصص. بالإضافة إلى الالتزام بالمحددات الرقابية بهذا الخصوص.

الفرضيات الأساسية لإجراء اختبارات الجهد فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية:

اختبارات الجهد:

تعتبر اختبارات الجهد "Stress Testing" أداة هامة تستخدم من قبل البنوك كجزء من عملية إدارة المخاطر لديها. وقد ازدادت أهمية هذه الاختبارات في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وفي ظل ازدياد نسبة التعثر لدى المصارف في السنوات القليلة الماضية. حيث تعرف لجنة بازل للإشراف على المصارف اختبارات الجهد بأنها الآلية المستخدمة لتقييم الوضع المالي للبنك وريكيته في ظل ظروف صعبة إما معقولة والاستفادة من نتائجها في أخلة القرارات. حيث تعد نتائج هذه الاختبارات مؤشرات للإنذار المبكر بالنسبة لإدارات المصارف. ومن أهم أهداف اختبارات الجهد:

1. تعزيز عملية تحديد وضبط المخاطر
2. تحسين إدارة البنك لرأسماله وسيولته.
3. تقييم وضع البنك في حالة الأزمات الشديدة.
4. المساعدة في وضع وتحديد حدود المخاطر المقبولة.
5. التأكد من التوافق مع الجهات الرقابية والقدرة على العمل في ظل السيناريوهات المعدة.
6. عامل مساعد على التنبيه بوضع البنك تحت ظروف ضاغطة.

تلخص فرضيات اختبارات الجهد بالشكل التالي:

- الخاصة بالمخاطر الائتمانية

سيناريوهات على الشكل التالي:

1. احتساب مخصصات إضافية بنسبة 1% من صافي ديون محفظة التسهيلات المنتجة وبموجب القطاعات الاقتصادية الرئيسية الممنوحة لتسهيلات ائتمانية في البنك.
 2. احتساب مخصصات إضافية بنسبة 2% من صافي ديون محفظة التسهيلات المنتجة وبموجب المحافظات الأكثر تأثراً بأحداث الأزمة الراهنة.
 3. احتساب مخصصات إضافية بنسبة 1% لكافة محفظة التسهيلات المنتجة وبموجب تصنيفها للموجودات (ASSETS (Retail, Corporate, SME) / (CLASS).
- وبناءً عليه، قرر مجلس إدارة المصرف كفاية المخصص للشكل في السنوات السابقة ولا داعي لتكوين مخصص إضافي.

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

يتضمن هذا البند ما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2013 ل.س	2014 ل.س
أ- بنود داخل الميزانية :	
أرصدة لدى بنوك مركزية	6,921,611,910
أرصدة لدى مصارف	5,429,809,016
إيداعات لدى مصارف	18,852,400,000
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة:	12,156,288,344
الأفراد	73,900,347
الشركات الكبرى	12,034,102,659
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	48,285,338
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	4,074,839,090
الموجودات الأخرى	634,445,380
وبقية مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	2,426,640,048
	50,496,033,788

ب- بنود خارج الميزانية:

كفالات صادرة	15,448,508,382
اعتمادات استيراد	-
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	226,782,433
	15,675,290,815

الإفصاحات الكمية لمخاطر الائتمان:

1 - توزيع التعرضات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة حسب درجة المخاطر:

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597/م/ن/ب/4) الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 المعدل بالقرارات رقم (650/م/ن/ب/4) الصادر بتاريخ 14 نيسان 2010 ورقم (902/م/ن/ب/4) الصادر بتاريخ 13 تشرين الثاني 2012 ورقم (1079/م/ن/ب/4) الصادر بتاريخ 29 كانون الثاني 2014 وتعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم (1145/م/1) الصادر بتاريخ 9 آذار 2015 وتعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم (2271/م/1) الصادر بتاريخ 30 حزيران 2015 يتم تصنيف محفظة التسهيلات الائتمانية إلى 6 فئات وذلك طبقاً للمؤشرات والمواصفات التي يتسم بها كل دين.

أ- تتوزع التعرضات الائتمانية المباشرة حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

كما في 31 كانون الأول 2015	الأفراد	القروض العقارية	الشركات			المجموع
			الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
معدنية المخاطر	45,075.747	—	114,367.337	1,348.000	—	160,791.084
عادية (مقبولة المخاطر)	23,477.617	—	2,370.121.321	30,121.087	—	2,423.720.025
خت المراقبة (تتطلب اهتماماً خاصاً)	3,342.379	—	7,267.957.196	5,563.687	—	7,276.863.262
منها غير مستحقة	1,515.350	—	6,949.664.549	3,155.103	—	6,954.335.002
منها مستحقة:						
لغاية 29 يوم	45.851	—	173,844.525	300.000	—	174,190.376
من 30 يوم لغاية 59 يوم	92	—	37,556.006	2,108.434	—	39,664.532
من 60 يوم لغاية 89 يوم	460	—	1,722.362	150	—	1,722.972
من 90 يوم لغاية 179	1,780.626	—	105,169.754	—	—	106,950.380
غير عاملة	147,176.586	—	21,959.482.677	49,068.712	—	22,155.727.975
منها:						
دون المستوى	1,887.602	—	89,729.957	2,729.278	—	94,346.837
مشكوك فيها	1,706.969	—	15,454.487	1,703.294	—	18,864.750
هالكة (رديئة)	143,582.015	—	21,854.298.233	44,636.140	—	22,042,516.388
المجموع	219,072.329	—	31,711,928.531	86,101.486	—	32,017,102.346
يطرح: فوائد معلقة	(32,190.470)	—	(6,826,604.720)	(16,889.593)	—	(6,875,684.783)
يطرح: مخصص تدني التسهيلات						
الائتمانية المباشرة	(112,981.512)	—	(12,851,221.152)	(20,926.555)	—	(12,985,129.219)
صافي تسهيلات ائتمانية مباشرة	73,900.347	—	12,034,102.659	48,285.338	—	12,156,288.344

توزيع التعرضات الائتمانية المباشرة حسب درجة المخاطر (تابع):

كما في 31 كانون الأول 2014	الأفراد ل.س	الفروض العقارية ل.س	الشركات الكبرى ل.س	الشركات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ل.س	الحكومة والقطاع العام ل.س	المجموع ل.س
متدنية المخاطر	54,808,375	-	99,642,919	-	-	154,451,294
عادية (مقبولة للمخاطر)	75,321,027	-	275,050,138	29,614,219	-	379,985,384
خيت للرقابة (تتطلب اهتماماً خاصاً)	12,633,938	-	8,888,605,221	31,884,135	-	8,933,123,294
منها غير مستحقة	10,699,567	-	8,112,392,856	25,949,527	-	8,149,041,950
منها مستحقة:						
لغاية 29 يوم	278,969	-	63,615,556	1,994,088	-	67,888,613
من 30 يوم لغاية 59 يوم	26	-	27,521,857	-	-	27,521,883
من 60 يوم لغاية 89 يوم	166,551	-	8,524,867	920,801	-	9,612,219
من 90 يوم لغاية 179 يوم	1,488,825	-	674,550,085	3,019,719	-	679,058,629
غير عاملة	181,230,814	-	15,961,714,510	55,666,595	-	16,198,611,919
منها:						
دون المستوى	4,267,235	-	9,102,492	571,192	-	13,940,919
مشكوك فيها	7,259,096	-	2,056,364,776	5,792,406	-	2,069,416,278
هالكة (رديئة)	169,704,483	-	13,896,247,242	49,302,997	-	14,115,254,722
المجموع	323,994,154	-	25,225,012,788	117,164,949	-	25,666,171,891
يطرح: فوائد معلقة	(34,334,924)	-	(3,572,741,224)	(15,466,126)	-	(3,622,542,274)
يطرح: مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(108,996,005)	-	(8,927,972,051)	(17,845,003)	-	(9,054,813,059)
صافي تسهيلات ائتمانية مباشرة	180,663,225	-	12,724,299,513	83,853,820	-	12,988,816,558

يعتبر كامل رصيد الدين المستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر جاري الدين مستحقاً إذا جاوز السفف الممنوح.

ب- تتوزع التعرضات الائتمانية غير المباشرة حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

كما في 31 كانون الأول 2015	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات والتوسعة والصغيرة	الحكومة والقطاع العام	الجميع
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
متدنية المخاطر	245.000	-	95.313.375	8.839.313	-	104.397.688
عادية (مقبولة المخاطر)	-	-	540.404.956	16.173.125	-	556.578.081
تحت المراقبة (تتطلب اهتماماً خاصاً)	-	-	1.197.231.280	-	-	1.197.231.280
غير عاملة	-	-	40.690.000	-	-	40.690.000
منها:						
دون المستوى	-	-	-	-	-	-
مشكوك فيها	-	-	2.400.000	-	-	2.400.000
عالكة (ريئة)	-	-	38.290.000	-	-	38.290.000
المجموع	245.000	-	1.873.639.611	25.012.438	-	1.898.897.049
ب طرح مخصص تدني التسهيلات الائتمانية الغير المباشرة	-	-	(60.891.112)	-	-	(60.891.112)
صافي تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	245.000	-	1.812.748.499	25.012.438	-	1.838.005.937

توزيع التعرضات الائتمانية غير المباشرة حسب درجة المخاطر (تابع):

كما في 31 كانون الأول 2013	الأفراد ليرة سورية	القرض العقاري ليرة سورية	الشركات المرتكزة ليرة سورية	المؤسسات الصغيرة والتوسطة ليرة سورية	الحكومة والمؤسسات العامة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
مقدنية المخاطر	245,000	-	89,110,275	9,795,863	-	99,151,138
عادية (مقبولة المخاطر)	-	-	355,498,095	17,900,404	-	373,398,499
تحت المراقبة (تتطلب اهتماماً خاصاً)	-	-	942,158,081	-	-	942,158,081
غير عاملة	-	-	31,550,536	4,821,393	-	36,371,929
منها:						
دون المستوى	-	-	-	-	-	-
مشكوك فيها	-	-	16,925,536	4,161,393	-	21,086,929
هالكة (ريئة)	-	-	14,625,000	660,000	-	15,285,000
المجموع	245,000	-	1,418,316,987	32,517,660	-	1,451,079,647
بطرح مخصص تدني التسهيلات الائتمانية الغير المباشرة	-	-	(39,837,427)	-	-	(39,837,427)
صافي تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	245,000	-	1,378,479,560	32,517,660	-	1,411,242,220

بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م/ن/4) تاريخ 13 تشرين الثاني 2012 والقرار رقم (1079/م/ن/4) تاريخ 29 كانون الثاني 2014 وتعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم (1145/م/1) الصادر بتاريخ 9 آذار 2015 وتعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم (2271/م/1) الصادر بتاريخ 30 حزيران 2015 والذي تم التأكيد فيه على استمرار العمل بالقرار (902/م/ن/4) حين صدور تعليمات جديدة والذي يتضمن:

1. الاستمرار بتعليق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل والذي بلغ 162,328,929 ليرة سورية لغاية 31 كانون الأول 2015، وسيتم استكمال احتجاز الاحتياطي العام للمخاطر عند انتهاء العمل بالقرار (902/م/ن/4) والقرارات والتعاميم المعدلة له.
2. الاحتفاظ بالخصصات السابقة الفائضة عن الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف (902/م/ن/4) بمبلغ 414,913,385 ليرة سورية.
3. تم إعداد اختبارات جهد للمحفظة الائتمانية من قبل المصرف لتقدير مدى كفاية الخصصات المحتفظ بها، ووجدت إدارة المصرف أن الخصصات المحتفظ بها لهذا الغرض وبالمبلغ 51,393,325 ليرة سورية هي مخصصات كافية.

2 - توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية:
أ - توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة:

كما في 31 كانون الأول 2015	الأفراد	الشركات	الشركات الكبرى	الشركات المتوسطة والصغيرة	الحكومة والقطاع العام	الجموع
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
متدنية المخاطر	45,075,747	-	114,367,337	1,348,000	-	160,791,084
عادية (مقبولة المخاطر)	5,503,525	-	895,663,949	28,844,602	-	930,012,076
تحت المراقبة (تتطلب اهتماماً خاصاً)	724,454	-	2,071,881,791	5,563,687	-	2,078,169,932
إجمالي العاملة	51,303,726	-	3,081,913,077	35,756,289	-	3,168,973,092
دون المستوى	80,042	-	70,615,123	570,015	-	71,265,180
مشكوك فيها	-	-	14,642,470	1,409,100	-	16,051,570
هالكة (رديئة)	57,003,434	-	3,547,725,944	22,880,380	-	3,627,609,758
إجمالي غير العاملة	57,083,476	-	3,632,983,537	24,859,495	-	3,714,926,508
المجموع	108,387,202	-	6,714,896,614	60,615,784	-	6,883,899,600
تأمينات نقدية	45,476,610	-	387,250,909	2,792,860	-	435,520,379
عقارية	14,772,425	-	5,603,588,544	47,654,357	-	5,666,015,326
أسهم متداولة	-	-	554,107,950	-	-	554,107,950
سيارات وآليات	48,138,167	-	169,949,211	10,168,567	-	228,255,945
المجموع	108,387,202	-	6,714,896,614	60,615,784	-	6,883,899,600

كما في 31 كانون الأول 2018	الأفراد	الفروع العقارية	الشركات الكبرى	الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
متدنية المخاطر	54,808,375	-	99,642,919	-	-	154,451,294
عادية (مقبولة المخاطر)	17,160,180	-	182,251,897	24,795,344	-	224,207,421
تحت المراقبة (تتطلب اهتماماً خاصاً)	1,313,818	-	3,011,536,846	26,359,101	-	3,039,209,765
إجمالي العاملة	73,282,373	-	3,293,431,662	51,154,445	-	3,417,868,480
دون المستوى	-	-	9,102,492	571,192	-	9,673,684
مشكوك فيها	1,436,058	-	221,725,872	5,365,656	-	228,527,586
هالكة (ريثة)	98,818,211	-	3,650,335,722	29,041,154	-	3,778,195,087
إجمالي غير العاملة	100,254,269	-	3,881,164,086	34,978,002	-	4,016,396,357
المجموع	173,536,642	-	7,174,595,748	86,132,447	-	7,434,264,837
تأمينات نقدية	55,382,049	-	256,707,209	3,433,739	-	315,522,997
عقارية	55,703,754	-	6,088,591,160	71,452,724	-	6,215,747,638
أسهم متداولة	-	-	593,262,899	-	-	593,262,899
سيارات وآلات	62,450,839	-	236,034,480	11,245,984	-	309,731,303
المجموع	173,536,642	-	7,174,595,748	86,132,447	-	7,434,264,837

ب. توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:

كما في 31 كانون الأول 2015	الأفراد ليرة سورية	الفروع العقارية ليرة سورية	الشركات الكبرى ليرة سورية	الشركات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليرة سورية	الحكومة والقطاع العام ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
متدنية المخاطر	245,000	-	95,313,375	8,839,313	-	104,397,688
عادية (مقبولة المخاطر)	-	-	164,197,298	13,090,240	-	177,287,538
تحت المراقبة (تتطلب اهتماماً خاصاً)	-	-	2,899,754	-	-	2,899,754
إجمالي العاملة	245,000	-	262,410,427	21,929,553	-	284,584,980
مشكوك فيها	-	-	2,400,000	-	-	2,400,000
هالكة (رديئة)	-	-	7,984,767	-	-	7,984,767
إجمالي غير العاملة	-	-	10,384,767	-	-	10,384,767
المجموع	245,000	-	272,795,194	21,929,553	-	294,969,747
تأمينات نقدية	245,000	-	223,781,505	11,998,423	-	236,024,928
عقارية	-	-	49,013,689	9,931,130	-	58,944,819
المجموع	245,000	-	272,795,194	21,929,553	-	294,969,747

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية غير المباشرة (تابع):

كما في ١٤ كانون الأول ٢٠١٤	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات المؤسسات الصغيرة والتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
متدنية المخاطر	245,000	-	89,110,275	9,795,863	-	99,151,138
عادية (مقبولة للمخاطر)	-	-	29,948,908	14,280,500	-	44,229,408
خسائر المراقبة (تتطلب اهتماماً خاصاً)	-	-	152,963,324	-	-	152,963,324
إجمالي العاملة	245,000	-	272,022,507	24,076,363	-	296,343,870
مشكوك فيها	-	-	2,538,832	4,161,393	-	6,700,225
هالكة (ربيلة)	-	-	4,625,000	660,000	-	5,285,000
إجمالي غير العاملة	-	-	7,163,832	4,821,393	-	11,985,225
المجموع	245,000	-	279,186,339	28,897,756	-	308,329,095
تأمينات نقدية	245,000	-	212,213,369	15,606,317	-	228,064,686
عقارية	-	-	66,972,970	13,291,439	-	80,264,409
المجموع	245,000	-	279,186,339	28,897,756	-	308,329,095

يتم إدراج قيمة الضمانات آخذين بالاعتبار أن لا تزيد عن مبلغ الدين لكل عميل إفرادياً.

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات الائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة. وقد بلغت كما في 31 كانون الأول 2015 مبلغ 955,186,178 ليرة سورية مقابل مبلغ 2,090,264,963 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014.

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح...الخ. وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة. وقد بلغت كما في 31 كانون الأول 2015 مبلغ 4,815,432,184 ليرة سورية مقابل مبلغ 350,952,919 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014.

3 - نوعية الموجودات المالية من ناحية مخاطر الائتمان:

يتم قياس نوعية الموجودات المالية من ناحية مخاطر الائتمان باستخدام آلية تصنيف داخلية للتصنيف الائتماني. يوضح الجدول التالي نوعية الموجودات المالية من ناحية مخاطر الائتمان باستخدام الآلية الداخلية للتصنيف الائتماني. إن الأرقام للبيئة لا تتضمن مخصص انخفاض في القيمة.

31 كانون الأول 2015			
جيد ل.س.	عادي ل.س.	المخصص قيسه ل.س.	المجموع ل.س.
6,921,611,910	-	-	6,921,611,910
275,738,986	5,154,070,030	-	5,429,809,016
-	18,852,400,000	-	18,852,400,000
-	4,074,839,090	-	4,074,839,090
2,426,640,048	-	-	2,426,640,048
9,623,990,944	28,081,309,120	-	37,705,300,064

31 كانون الأول 2014			
جيد ل.س.	عادي ل.س.	المخصص قيسه ل.س.	المجموع ل.س.
6,512,443,079	-	-	6,512,443,079
1,377,919,983	7,980,278,092	-	9,358,198,075
-	8,745,034,000	-	8,745,034,000
989,142,098	-	-	989,142,098
1,500,773,184	-	-	1,500,773,184
10,380,278,344	16,725,312,092	-	27,105,590,436

4 - توزيع التعرضات الائتمانية حسب التصنيف الداخلي للمخاطر:

31 كانون الأول			
درجة التصنيف حسب مقابل مؤسسة Fitch	2015 ل.س.	2014 ل.س.	
جيد			
الدرجة الأولى + AAA- to AAA+	9,348,251,958	8,013,216,263	
الدرجة الثانية AA- to AA+	32,774,722	1,369,495,757	
الدرجة الثالثة A- to A+	242,964,264	997,566,324	
	9,623,990,944	10,380,278,344	
عادي			
الدرجة الرابعة ++ BBB- to BBB+	23,335,779,485	16,327,393,057	
الدرجة الخامسة BB- to BB+	-	-	
الدرجة السادسة غير مصنف	4,745,529,635	397,919,035	
	28,081,309,120	16,725,312,092	

+ تم تصنيف أرصدة لدى بنوك مركزية ضمن الدرجة الأولى.
++ تم تصنيف أرصدة مصارف محلية ضمن الدرجة الرابعة.

سندات وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأذونات:

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	بها حتى تاريخ الاستحقاق	ضمن الموجودات المحسنة
المجموع			
NR	Fitch	4,074,839,090	4,074,839,090
الإجمالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015		4,074,839,090	4,074,839,090

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	بها حتى تاريخ الاستحقاق	ضمن الموجودات المحسنة
المجموع			
AA	Fitch	989,142,098	989,142,098
الإجمالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014		989,142,098	989,142,098

تمثل الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والتي درجة تصنيفها AA حسب Fitch استثمار البنك 5 مليون دولار أمريكي في (الأسواق الخارجية) في شراء سندات خزينة مملوكة بخصم من شركة الاستثمارات النفطية الدولية مع العلم بأن تاريخ الاستحقاق لهذه السندات هو 15 تشرين الثاني 2015 ومعدل الفائدة 3.125 % نصف سنوي ومعدل العائد 3.20 % وسعر الخصم 15,000 دولار أمريكي.

تمثل الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والغير مصنفة حسب Fitch استثمار البنك في أذونات خزينة بقيمة (3.5 مليون دينار أردني لكل منهما) ملكة خصم من المصرف المركزي الأردني مع العلم بأن تاريخ الاستحقاق لهذه الأذونات هو 5 شباط 2016، ومعدل العائد (2.75 % سنوي) لكل منهما ومعدل الخصم (2.676 % و 2.684 %) على التوالي. بالإضافة إلى استثمار سند خزينة بقيمة (1.6 مليون دينار أردني) ملكة خصم من المصرف المركزي الأردني مع العلم بأن تاريخ الاستحقاق لهذا السند هو 9 تشرين الثاني 2017 ومعدل الفائدة (2.415 % سنوي) ومعدل العائد (2.42 %)، ومعدل الخصم 0.01 %.

5 - التركيز حسب التوزيع الجغرافي:

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:

المنطقة الجغرافية	داخل الجمهورية العربية السورية ل.د.	دول الشرق الأوسط الأخرى ل.د.	أوروبا ل.د.	آسيا ل.د.	أمريكا ل.د.	المجموع ل.د.
أرصدة لدى بنوك مركزية	6,921,611,910	-	-	-	-	6,921,611,910
أرصدة لدى مصارف	1,485,017,289	2,536,759,842	1,404,527,040	3,504,845	-	5,429,809,016
إيداعات لدى مصارف	-	18,852,400,000	-	-	-	18,852,400,000
صافي التسهيلات المباشرة الائتمانية	12,156,288,344	-	-	-	-	12,156,288,344
الأفراد	73,900,347	-	-	-	-	73,900,347
الشركات الكبرى	12,034,102,659	-	-	-	-	12,034,102,659
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	48,285,338	-	-	-	-	48,285,338
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-	4,074,839,090	-	-	-	4,074,839,090
الموجودات الأخرى	613,568,624	20,876,756	-	-	-	634,445,380
وديعة مجمدة لدى بنك سورية المركزي	2,426,640,048	-	-	-	-	2,426,640,048
الإجمالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015	23,603,126,215	25,484,875,688	1,404,527,040	3,504,845	-	50,496,033,788
الإجمالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014	22,218,866,132	16,819,723,280	1,158,435,380	27,220	374,980,545	40,572,032,557

* باستثناء دول الشرق الأوسط.

التركز حسب القطاع الاقتصادي:
يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:

القطاع الاقتصادي	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام (داخل سورية)	خدمات وأخرى	المجموع
أرصدة لدى بنوك مركزية	6,921,611,910	-	-	-	-	-	-	-	-	6,921,611,910
أرصدة لدى مصارف	5,429,809,016	-	-	-	-	-	-	-	-	5,429,809,016
إيداعات لدى مصارف	18,852,400,000	-	-	-	-	-	-	-	-	18,852,400,000
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	1,209,838	3,332,423,174	7,419,134,658	806,548,174	126,034,365	-	73,900,347	-	397,037,788	12,156,288,344
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	4,074,839,090	-	-	-	-	-	-	-	-	4,074,839,090
الموجودات الأخرى	45,397,166	16,959,753	37,758,318	107,376,922	641,429	-	423,634	-	425,888,158	634,445,380
وديعة مجمدة لدى بنك سورية المركزي	2,426,640,048	-	-	-	-	-	-	-	-	2,426,640,048
الإجمالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015	37,751,907,068	3,349,382,927	7,456,892,976	913,925,096	126,675,794	-	74,323,981	-	822,925,946	50,496,033,788
الإجمالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014	26,250,080,338	5,034,942,163	6,977,724,249	1,170,906,102	143,030,487	-	168,129,276	-	827,219,942	40,572,032,557

* يتضمن هذا الجند مبلغ كفالات نقدية لقاء حجز احتياطي على عملاء وجزء من هذه المبالغ هو بالعملة الأجنبية.

مخاطر السوق :

- تعرف مخاطر السوق على أنها الخسارة المحتملة نتيجة التقلب في كل من أسعار الفائدة وصرف العملات الأجنبية والأسهم حيث لا تزال هذه المخاطر ضمن حدودها الدنيا لدى البنك نظراً لحدودية الأنشطة ذات العلاقة.
- يتم التحكم بمخاطر السوق لدى البنك من خلال لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات لدى البنك التي تقوم بالإشراف على مخاطر السوق وتقديم الإرشاد فيما يتعلق بالمخاطر المقبولة والسياسة المتبعة بهذا الخصوص.
- كما يتم مراقبة السقوف المقبولة لمخاطر السوق من قبل كل من إدارة المخاطر والإدارة المالية من خلال مجموعة من التقارير اليومية والإسبوعية والشهرية التي يتم إرسالها إلى الجهات الرقابية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.
- يقوم البنك باستخدام طريقة النهج المعياري (Approach Standardized) الخاصة باحتساب مخاطر السوق في نسبة كفاية رأس المال.

مخاطر عدم الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية:

- مخاطر عدم الامتثال هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المالية أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

مخاطر أسعار الفائدة:

- تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح البنك أو على قيمة الأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات.
- تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدوداً لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية ويتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثيرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر.
- ويتم الحد من أية آثار سلبية قد تحدث نتيجة ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر ويتم مراقبة فجوات الفوائد بشكل مستمر ومقارنتها مع الفجوات الموافق عليها ضمن سياسات البنك.

الوصف الكمي لمخاطر أسعار الفائدة للتغير في سعر الفائدة 2٪

أثر الزيادة في أسعار الفائدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

العنصر	الفجوة المتراكمة ل.س	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر) ل.س	حساسية حقوق الملكية ل.س
ليرة سورية	(3,515,549,159)	(70,310,983)	(52,733,237)
دولار أمريكي	12,134,877,978	242,697,560	182,023,170
يورو	(405,655,954)	(8,113,119)	(6,084,839)
جنيه استرليني	2,732,224	54,644	40,983
ين ياباني	2,801,297	56,026	42,019
عملات أخرى	3,274,462,614	65,489,252	49,116,939

أثر النقص في أسعار الفائدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

العنصر	الفجوة المتراكمة ل.س	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر) ل.س	حساسية حقوق الملكية ل.س
ليرة سورية	(3,515,549,159)	70,310,983	52,733,237
دولار أمريكي	12,134,877,978	(242,697,560)	(182,023,170)
يورو	(405,655,954)	8,113,119	6,084,839
جنيه استرليني	2,732,224	(54,644)	(40,983)
ين ياباني	2,801,297	(56,026)	(42,019)
عملات أخرى	3,274,462,614	(65,489,252)	(49,116,939)

أثر الزيادة في أسعار الفائدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

العنصر	الفجوة المتراكمة ل.س	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر) ل.س	حساسية حقوق الملكية ل.س
ليرة سورية	(2,402,701,546)	(48,054,031)	(36,040,523)
دولار أمريكي	4,832,646,987	96,652,940	72,489,705
يورو	(265,408,825)	(5,308,176)	(3,981,132)
جنيه استرليني	510,956	10,219	7,664
ين ياباني	(283,282)	(5,666)	(4,249)
عملات أخرى	3,003,222,927	60,064,459	45,048,344

أثر النقص في أسعار الفائدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

العنصر	الفجوة المتراكمة ل.س	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر) ل.س	حساسية حقوق الملكية ل.س
ليرة سورية	(2,402,701,546)	48,054,031	36,040,523
دولار أمريكي	4,832,646,987	(96,652,940)	(72,489,705)
يورو	(265,408,825)	5,308,176	3,981,132
جنيه استرليني	510,956	(10,219)	(7,664)
ين ياباني	(283,282)	5,666	4,249
عملات أخرى	3,003,222,927	(60,064,459)	(45,048,344)

مخاطر أسعار صرف العملات

تتمثل بتذبذب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك الليرة السورية العملة الرئيسية له، وتقوم الإدارة بوضع حدود لمراكز العملات، ويتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة.

يقوم البنك بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف مع بقاء بقية التغيرات ثابتة. يمثل للبلغ السالب في الجدول أدناه صافي الانخفاض المتوقع في بهان الدخل الموحد أو حقوق الملكية الموحد بينما يمثل للبلغ الموجب صافي الارتفاع المتوقع.

مخاطر أسعار صرف العملات (أسلوب تحليل الحساسية) للتغير في سعر صرف العملة 10%:

أثر الزيادة في سعر الصرف للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

العملة	مراكز القطع ل.س	الأثر على الأرباح والخسائر ل.س	الأثر على حقوق الملكية ل.س
دولار أمريكي (مركز قطع تشغيلي)	(4,077,345,033)	(407,734,503)	(305,800,877)
دولار أمريكي (مركز قطع بنهوي)	18,307,754,164	1,830,775,416	1,830,775,416
يورو	97,167,152	9,716,715	7,287,536
جنيه استرليني	(1,156,659)	(115,666)	(86,749)
ين ياباني	2,723,072	272,307	204,230
فرنك سويسري	(2,495,588)	(249,559)	(187,169)
عملات أخرى	4,047,464,180	404,746,418	303,559,814

أثر النقص في سعر الصرف للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

العملة	مراكز القطع ل.س	الأثر على الأرباح والخسائر ل.س	الأثر على حقوق الملكية ل.س
دولار أمريكي (مركز قطع تشغيلي)	(4,077,345,033)	407,734,503	305,800,877
دولار أمريكي (مركز قطع بنهوي)	18,307,754,164	(1,830,775,416)	(1,830,775,416)
يورو	97,167,152	(9,716,715)	(7,287,536)
جنيه استرليني	(1,156,659)	115,666	86,749
ين ياباني	2,723,072	(272,307)	(204,230)
فرنك سويسري	(2,495,588)	249,559	187,169
عملات أخرى	4,047,464,180	(404,746,418)	(303,559,814)

أثر الزيادة في سعر الصرف للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

العملة	مراكز القطع ل.س	الأثر على الأرباح والخسائر ل.س	الأثر على حقوق الملكية ل.س
دولار أمريكي (مركز قطع تشغيلي)	(3,141,917,104)	(314,191,710)	(235,643,783)
دولار أمريكي (مركز قطع بنهوي)	10,765,492,394	1,076,549,239	1,076,549,239
يورو	51,217,790	5,121,779	3,841,334
جنيه استرليني	(1,815,680)	(181,568)	(136,176)
ين ياباني	(329,542)	(32,954)	(24,716)
فرنك سويسري	4,926,756	492,676	369,507
عملات أخرى	3,060,140,010	306,014,001	229,510,501

أثر النقص في سعر الصرف للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

العملة	مراكز القطع ل.س	الأثر على الأرباح والخسائر ل.س	الأثر على حقوق الملكية ل.س
دولار أمريكي (مركز قطع تشغيلي)	(3,141,917,104)	314,191,710	235,643,783
دولار أمريكي (مركز قطع بنهوي)	10,765,492,394	(1,076,549,239)	(1,076,549,239)
يورو	51,217,790	(5,121,779)	(3,841,334)
جنيه استرليني	(1,815,680)	181,568	136,176
ين ياباني	(329,542)	32,954	24,716
فرنك سويسري	4,926,756	(492,676)	(369,507)
عملات أخرى	3,060,140,010	(306,014,001)	(229,510,501)

مخاطر أسعار الأسهم

تمثل مخاطر أسعار الأسهم انخفاض القيمة العادلة للأسهم في محفظة الاستثمارات نتيجة للتغيرات المحتملة للعقولة في مؤشرات أسعار الأسهم وقيمة الأسهم الفردية. يمتلك البنك أسهم في شركة التأمين العربية بغيمة إسمية 83.300.000 ليرة سورية، هذه الأسهم غير مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، لذلك لا يتعرض البنك لمخاطر أسعار الأسهم.

فجوة إعادة تسعير الفائدة
يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب:

كما في 31 كانون الأول 2015	دون الشهر	من شهر حتى ثلاثة أشهر	من ثلاثة حتى ستة أشهر	من ستة حتى تسعة أشهر	من تسعة حتى سنة	من تسعة أشهر إلى سنة	من سنة إلى سنتين	من سنتين إلى ثلاثة سنوات	بنود غير حساسة	المجموع
الموجودات:										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4,355,854,423	-	-	-	-	-	-	-	4,089,656,875	8,445,511,298
أرصدة لدى المصارف	5,179,809,016	250,000,000	-	-	-	-	-	-	-	5,429,809,016
إيداعات لدى المصارف	3,198,175,000	8,416,250,000	673,300,000	-	-	-	6,564,675,000	-	-	18,852,400,000
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	479,560,077	347,499,660	893,614,662	517,608,556	890,551,815	6,727,064,876	5,485,898	2,294,902,800	12,156,288,344	
موجودات مالية متوفرة للبيع	-	-	-	-	-	-	-	-	83,300,000	83,300,000
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-	3,315,198,829	-	-	-	759,640,261	-	-	-	4,074,839,090
موجودات ثابتة مادية	-	-	-	-	-	-	-	-	1,527,704,375	1,527,704,375
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	80,662,953	80,662,953
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	-	-	1,124,879,921	1,124,879,921
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	634,445,380	634,445,380
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	-	2,426,640,048	2,426,640,048
مجموع الموجودات	13,213,398,516	12,328,948,489	1,566,914,662	517,608,556	890,551,815	14,051,380,137	5,485,898	12,262,192,352	54,836,480,425	
المطلوبات وحقوق الملكية:										
ودائع المصارف	2,344,894,968	-	-	-	-	-	-	-	-	2,344,894,968
ودائع الزبائن	17,533,548,194	7,070,736,261	4,306,500,882	3,993,077,924	3,000,721,539	2,033,748,908	-	-	-	37,938,333,708
تأمينات نقدية	323,212,377	256,703,295	101,946,801	119,438,150	135,480,787	263,158,115	143,983,901	-	-	1,343,923,426
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	334,904,068	334,904,068
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	693,758,366	693,758,366
مجموع المطلوبات	20,201,635,539	7,327,439,556	4,408,447,683	4,112,516,074	3,136,202,326	2,296,907,023	143,983,901	1,028,662,434	42,655,814,536	
مجموع حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	-	12,180,665,889	12,180,665,889
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	20,201,635,539	7,327,439,556	4,408,447,683	4,112,516,074	3,136,202,326	2,296,907,023	143,983,901	13,209,328,323	54,836,480,425	
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(6,988,257,023)	5,001,508,933	(2,841,533,021)	(3,594,907,518)	(2,245,650,511)	11,754,473,114	(138,498,003)	(947,135,971)	-	

فجوة إعادة تسعير الفائدة (تابع):
يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب:

كما في 31 كانون الأول 2014	دون الشهر	من شهر حتى ثلاثة أشهر	من ثلاثة حتى ستة أشهر	من ستة حتى تسعة أشهر	من تسعة حتى سنة	من تسعة حتى سنة	من سنة حتى سنتين	من سنتين حتى ثلاثة سنوات	بنود غير حساسة	المجموع
الموجودات:										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4,422,035,483	-	-	-	-	-	-	-	3,094,556,498	7,516,591,981
أرصدة لدى المصارف	9,358,198,075	-	-	-	-	-	-	-	-	9,358,198,075
إيداعات لدى المصارف	989,800,000	4,063,280,000	-	-	-	-	-	3,691,954,000	-	8,745,034,000
تسهيلات التمانية مباشرة (بالصافي)	704,969,260	475,764,786	523,350,004	713,966,257	1,348,634,377	2,280,350,115	3,420,525,173	3,521,256,586	12,988,816,558	
موجودات مالية متوفرة للبيع	-	-	-	-	-	-	-	-	83,300,000	83,300,000
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-	-	-	-	989,142,098	-	-	-	-	989,142,098
موجودات ثابتة مادية	-	-	-	-	-	-	-	-	1,501,302,119	1,501,302,119
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	83,808,012	83,808,012
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	-	-	1,124,879,921	1,124,879,921
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	477,625,563	477,625,563
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	-	1,500,773,184	1,500,773,184
مجموع الموجودات	15,475,002,818	4,539,044,786	523,350,004	713,966,257	2,337,776,475	5,972,304,115	3,420,525,173	11,387,501,883	44,369,471,511	
المطلوبات وحقوق الملكية:										
ودائع المصارف	265,420,352	1,750,000,000	-	-	-	-	-	-	-	2,015,420,352
ودائع الزبائن	18,716,196,115	4,282,344,509	3,449,640,536	2,889,040,526	2,312,492,480	1,662,732,149	-	-	-	33,312,446,315
تأمينات نقدية	149,581,914	193,945,980	163,716,038	109,174,218	241,959,167	406,165,619	-	-	-	1,264,542,936
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	369,267,869	369,267,869
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	479,546,901	479,546,901
مجموع المطلوبات	19,131,198,381	6,226,290,489	3,613,356,574	2,998,214,744	2,554,451,647	2,068,897,768	-	-	848,814,770	37,441,224,373
مجموع حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	-	6,928,247,138	6,928,247,138
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	19,131,198,381	6,226,290,489	3,613,356,574	2,998,214,744	2,554,451,647	2,068,897,768	-	-	7,777,061,908	44,369,471,511
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(3,656,195,563)	(1,687,245,703)	(3,090,006,570)	(2,284,248,487)	(216,675,172)	(3,903,406,347)	3,420,525,173	3,610,439,975	-	-

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

كما في 31 كانون الأول 2015	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	أخرى	المجموع
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	2,553,410,151	803,341,527	-	-	89,902,431	3,446,654,109
أرصدة لدى المصارف	2,984,326,927	1,499,300,968	34,956,600	3,505,315	186,289,624	4,708,379,434
إيداعات لدى المصارف	18,852,400,000	-	-	-	-	18,852,400,000
تسهيلات التمانية مباشرة (بالصافي)	6,585,794,252	461,263,351	-	-	-	7,047,057,603
موجودات مالية محتفظ بها						
حتى تاريخ الاستحقاق	-	-	-	-	4,074,839,090	4,074,839,090
موجودات أخرى	113,728,197	593,664	-	-	1,987,594	116,309,455
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	2,247,408,464	-	-	-	-	2,247,408,464
مجموع الموجودات	33,337,067,991	2,764,499,510	34,956,600	3,505,315	4,353,018,739	40,493,048,155
المطلوبات:						
ودائع المصارف	226,776,220	41,709,428	296,412	-	-	268,782,060
ودائع الزبائن	18,247,175,403	2,520,067,063	35,797,321	782,243	174,669,841	20,978,491,871
تأمينات نقدية	454,771,510	105,264,657	7,541	-	133,380,306	693,424,014
مطلوبات أخرى	177,935,727	291,210	11,985	-	-	178,238,922
مجموع المطلوبات	19,106,658,860	2,667,332,358	36,113,259	782,243	308,050,147	22,118,936,867
صافي التركيز داخل الميزانية للعام 2015	14,230,409,131	97,167,152	(1,156,659)	2,723,072	4,044,968,592	18,374,111,288

كما في 31 كانون الأول 2014	دولار أمريكي	ل.س	يورو	جنيته استرليني	ل.س	بين باياني	ل.س	أخرى	ل.س	المجموع	ل.س
الموجودات:											
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	1,741,615,028	651,785,219	-	-	-	-	52,982,655	2,446,382,902			
أرصدة لدى المصارف	4,901,526,645	1,149,716,468	21,567,000	133,063	3,207,205,974	9,280,149,150					
إيداعات لدى المصارف	8,245,034,000	-	-	-	-	8,245,034,000					
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	5,215,970,598	380,458,518	-	-	-	5,596,429,116					
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	989,142,098	-	-	-	-	989,142,098					
موجودات أخرى	71,607,518	1,044,845	-	-	2,375,113	75,027,476					
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,321,541,600	-	-	-	-	1,321,541,600					
مجموع الموجودات	22,486,437,487	2,183,005,050	21,567,000	133,063	3,262,563,742	27,953,706,342					
المطلوبات:											
ودائع المصارف	106,368,477	27,283,321	182,876	-	-	133,834,674					
ودائع الزبائن	14,211,011,208	2,034,773,797	23,116,925	462,605	121,217,362	16,390,581,897					
تأمينات نقدية	474,449,901	69,430,175	75,485	-	76,279,614	620,235,175					
مطلوبات أخرى	71,032,611	299,967	7,394	-	-	71,339,972					
مجموع المطلوبات	14,862,862,197	2,131,787,260	23,382,680	462,605	197,496,976	17,215,991,718					
صافي التركز داخل الميزانية للعام 2014	7,623,575,290	51,217,790	(1,815,680)	(329,542)	3,065,066,766	10,737,714,624					

مخاطر الأعمال

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل تؤثر على قطاع المصارف بصفة عامة. ومنها الأخطار الناجمة عن الظروف السياسية والإقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج الأعمال. تقوم إدارة البنك بتقييم تلك المخاطر بشكل مستمر وإخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل بقدر الإمكان من أثرها على نتائج الأعمال والوضع المالي للبنك.

مخاطر الدفع المسبق

إن مخاطر الدفع المسبق تكمن في تعرض البنك إلى خسائر مالية نتيجة طلب أو دفع العملاء لالتزاماتهم أو مستحقاتهم قبل استحقاقها. مثل رهونات ذات معدلات فائدة ثابتة عندما تتدنى معدلات الفائدة. إن عوامل السوق الأخرى التي تؤدي إلى الدفع المسبق هي غير جوهرية في الأسواق التي يعمل بها البنك. وبالتالي فإن البنك يعتبر تأثير مخاطر الدفع المسبق على صافي الفائدة المقبوضة غير جوهري. بعد الأخذ بعين الاعتبار أية غرامات مقبوضة قد تلتج عن الدفع المسبق.

مخاطر السيولة:

تعرف مخاطر السيولة على أنها قدرة البنك على تمويل زيادة أصوله ومواجهة الالتزامات المترتبة عليه عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة. تعد لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن وضع استراتيجية إدارة السيولة لدى البنك حيث تتم مراقبة أوضاع السيولة من خلال وحدة مخاطر السوق. يلتزم البنك العربي - سورية بالقرار رقم (588/م ن/ب 4) الصادر عن مجلس النقد والتسليف والذي يحدد نسب السيولة القانونية والحد الأعلى لنسب الفجوات المسموح بها من قبل السلطات الرقابية. بالإضافة إلى الالتزام بقرارات السلطات الرقابية. حيث قام البنك خلال العام 2011 بوضع مجموعة من المعايير الداخلية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة التي يتم مراقبتها من خلال مجموعة من التقارير اليومية والأسبوعية والشهرية التي ترسل للجنة الموجودات والمطلوبات. وإدارة السيولة التأثير الأكبر في كيفية عمل المصارف. لذلك تقوم الجهات الرقابية بوضع محددات إضافية للتحكم بالسيولة بشكل مستمر حيث بدأ البنك خلال عام 2012 بالعمل على تطبيق المعايير الجديدة الخاصة بإدارة مخاطر السيولة والصادرة عن لجنة بازل للإشراف على المصارف. يحافظ البنك على حدود لنسبة صافي الموجودات المتداولة إلى مطلوبات العملاء والالتزامات خارج الميزانية المثلثة.

2011	2015	
%	%	
67,59	75,88	31 كانون الأول
62,87	69,59	المتوسط خلال السنة
68,42	78,59	أعلى نسبة
55,65	63,98	أقل نسبة

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير المخصصة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدى بتاريخ البيانات المالية:

كما في 31 كانون الأول 2019	عند الطلب أقل من ثمانية أيام ل.س	بين ثمانية أيام وشهر ل.س	من شهر إلى ثلاثة أشهر ل.س	من ثلاثة أشهر حتى ستة أشهر ل.س	من ستة أشهر إلى تسعة أشهر ل.س	من تسعة أشهر إلى سنة ل.س	أكثر من سنة ل.س	بدون استحقاق ل.س	المجموع ل.س
الموجودات:									
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	5.879.753.811	-	-	-	-	-	-	2.565.757.487	8.445.511.298
أرصدة لدى المصارف	3.772.832.990	1.596.600.000	-	-	-	-	-	60.376.026	5.429.809.016
إيداعات لدى مصارف	2.356.550.000	841.625.000	8.416.250.000	673.300.000	-	-	6.564.675.000	-	18.852.400.000
تسهيلات التمانية مباشرة (بالصافي)	404.839.758	74.720.319	347.499.660	893.614.662	517.608.556	890.551.815	6.732.550.774	2.294.902.800	12.156.288.344
موجودات مالية متوفرة للبيع	-	-	-	-	-	-	-	83.300.000	83.300.000
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-	-	3.315.198.829	-	-	-	759.640.261	-	4.074.839.090
موجودات ثابتة مادية	-	-	-	-	-	-	-	1.527.704.375	1.527.704.375
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	80.662.953	80.662.953
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	1.124.879.921	-	1.124.879.921
موجودات أخرى	39.671.550	5.988.779	62.954.579	51.035.166	38.007.385	239.493.007	197.294.914	-	634.445.380
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	2.426.640.048	2.426.640.048
مجموع الموجودات	12.453.648.109	2.518.934.098	12.141.903.068	1.617.949.828	555.615.941	1.130.044.822	15.379.040.870	9.039.343.689	54.836.480.425
المطلوبات:									
ودائع المصارف	2.344.894.968	-	-	-	-	-	-	-	2.344.894.968
ودائع الزبائن	4.750.245.624	12.783.302.570	7.070.736.261	4.306.500.882	3.993.077.924	3.000.721.539	2.033.748.908	-	37.938.333.708
تأمينات نقدية	111.033.238	212.179.139	256.703.295	101.946.801	119.438.150	135.480.787	407.142.016	-	1.343.923.426
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	334.904.068	334.904.068
مطلوبات أخرى	171.753.559	23.923.304	154.997.853	288.498.104	32.443.699	21.282.402	859.445	-	693.758.366
مجموع المطلوبات	7.377.927.389	13.019.405.013	7.482.437.409	4.696.945.787	4.144.959.773	3.157.484.728	2.441.750.369	334.904.068	42.655.814.536
صافي فجوة الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات	5.075.720.720	(10.500.470.915)	4.659.465.659	(3.078.995.959)	(3.589.343.832)	(2.027.439.906)	12.937.290.501	8.704.439.621	12.180.665.889

كما في 31 كانون الأول 2014	عند الطلب أقل من ثمانية أيام ل.س	بين ثمانية أيام وشهر ل.س	من شهر إلى ثلاثة أشهر ل.س	من ثلاثة أشهر حتى ستة أشهر ل.س	من ستة أشهر إلى تسعة أشهر ل.س	من تسعة أشهر إلى سنة ل.س	أكثر من سنة ل.س	بدون استحقاق ل.س	المجموع ل.س
الموجودات:									
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	5,426,184,385	-	-	-	-	-	-	2,090,407,596	7,516,591,981
أرصدة لدى المصارف	2,439,745,941	6,499,605,000	-	-	-	-	-	418,847,134	9,358,198,075
إيداعات لدى مصارف	989,800,000	-	4,063,280,000	-	-	-	-	-	8,745,034,000
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	627,037,056	77,932,204	475,764,786	523,350,004	713,966,257	1,348,634,377	5,700,875,288	3,521,256,586	12,988,816,558
موجودات مالية متوفرة للبيع	-	-	-	-	-	-	-	83,300,000	83,300,000
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-	-	-	-	-	989,142,098	-	-	989,142,098
موجودات ثابتة مادية	-	-	-	-	-	-	-	1,501,302,119	1,501,302,119
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	83,808,012	83,808,012
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	1,124,879,921	-	1,124,879,921
موجودات أخرى	110,440,302	5,035,917	9,609,314	33,544,109	4,082,799	202,207,408	112,705,714	-	477,625,563
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	1,500,773,184	1,500,773,184
مجموع الموجودات	9,593,207,684	6,582,573,121	4,548,654,100	556,894,113	718,049,056	2,539,983,883	10,630,414,923	9,199,694,631	44,369,471,511
المطلوبات:									
ودائع للمصارف	265,420,352	-	1,750,000,000	-	-	-	-	-	2,015,420,352
ودائع الزبائن	5,246,929,233	13,469,266,882	4,282,344,509	3,449,640,536	2,889,040,526	2,312,492,480	1,662,732,149	-	33,312,446,315
تأمينات نقدية	24,688,854	124,893,060	193,945,980	163,716,038	109,174,218	241,959,167	406,165,619	-	1,264,542,936
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	369,267,869	369,267,869
مطلوبات أخرى	146,117,162	33,640,888	127,979,130	156,810,064	6,340,541	8,564,273	94,843	-	479,546,901
مجموع المطلوبات	5,683,155,601	13,627,800,830	6,354,269,619	3,770,166,638	3,004,555,285	2,563,015,920	2,068,992,611	369,267,869	37,441,224,373
صافي فجوة الاستحقاق									
بين الموجودات والمطلوبات	3,910,052,083	(7,045,227,709)	(1,805,615,519)	(3,213,272,525)	(2,286,506,229)	(23,032,037)	8,561,422,312	8,830,426,762	6,928,247,138

ثانياً، بنود خارج الميزانية،

كما في 31 كانون الأول 2015	لغاية سنة ل.س	من سنة لغاية حصر سنوات ل.س	المجموع ل.س
السقوف المباشرة غير المستغلة	226,782,433	-	226,782,433
الكفالات الصادرة	15,441,183,082	7,325,300	15,448,508,382
	15,667,965,515	7,325,300	15,675,290,815

كما في 31 كانون الأول 2014	لغاية سنة ل.س	من سنة لغاية حصر سنوات ل.س	المجموع ل.س
الاعتمادات	29,575,676	-	29,575,676
السقوف المباشرة غير المستغلة	109,677,748	-	109,677,748
الكفالات الصادرة	11,756,769,741	100,000	11,756,869,741
	11,896,023,165	100,000	11,896,123,165

يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ البيانات المالية.

من الشهر ل.س	من الشهر ل.س	من الشهر ل.س	من سنة لغاية ل.س	من سنة لغاية ل.س	من سنة لغاية ل.س
مشتقات خوط للتدفقات النقدية	-	-	-	-	-

كما في 31 كانون الأول 2014

من الشهر ل.س	من الشهر ل.س	من سنة لغاية ل.س	من سنة لغاية ل.س	من سنة لغاية ل.س	المجموع ل.س
مشتقات خوط للتدفقات النقدية	-	-	-	-	-

المخاطر التشغيلية:

تعرف لجنة بازل للإشراف على المصارف المخاطر التشغيلية على أنها المخاطر الناجمة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات، العنصر البشري، الأنظمة أو الأحداث الخارجية.

يعتمد البنك لقياس المخاطر التشغيلية لديه على طريقة التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية والضوابط الرقابية بما يساعد البنك على فهم طبيعة المخاطر التي يتعرض لها بشكل يضمن أفضل الممارسات في إدارة هذا النوع من المخاطر.

تعتبر إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك هي المسؤولة عن إدارة المخاطر التشغيلية وذلك عن طريق إجراء ورش العمل المتخصصة بعملية التقييم الذاتي للمخاطر حيث قامت إدارة المخاطر التشغيلية خلال العام السابق بإعداد السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة هذا النوع من المخاطر كما تم البدء بعملية جميع البيانات الخاصة بكافة أحداث المخاطر التشغيلية.

تتولى دائرة المخاطر التشغيلية مسؤولية تغطية عمليات البنك من النواحي التشغيلية هذا بالإضافة إلى مخاطر الشهرة، حيث تقوم هذه الدائرة بالاعتماد على آلية لتطبيق إطار شامل على مستوى البنك لإدارة المخاطر ضمن عملية تعزيز وتقوية الضوابط وعمليات الرقابة الداخلية للبنك، يحتوي هذا الإطار على سياسات وإجراءات تقوم على المنهجية الذاتية لتحديد واحتواء عوامل المخاطرة ذات العلاقة ومراقبة إدارة هذه المخاطر بشكل مستمر وفعال في كافة العمليات المالية والبنكية التي يقوم بها البنك.

يقوم البنك باستخدام طريقة المؤشر الأساسي (Basic Indicator Approach) الخاصة باحتساب المخاطر التشغيلية في نسبة كفاية رأس المال.

- أساليب تخفيف المخاطر التشغيلية:

يولي البنك عناية دقيقة للمخاطر التشغيلية التي تتصف باحتمالية حدوث منخفضة ولكن يترتب عليها خسائر مالية عالية إذ يقوم البنك بتحديد هذا النوع من المخاطر التشغيلية ومن ثم فرزها إلى نوعين:

* المخاطر التشغيلية التي يمكن التحكم بها وبالتالي تحديد المدى الذي يمكن للبنك أن يتحملة من خسائر قد تنتج عنها، أو تحديد المقدار الذي يكون من الأفضل فيه تجبير بعض نشاطات البنك إلى طرف خارجي متخصص ضمن تعاقدات واضحة يتحمل فيها هذا الطرف المخاطر التشغيلية المحتملة، أو تحديد المقدار الذي يمكن للبنك أن يلجأ فيه إلى شركات التأمين.

* المخاطر التشغيلية التي لا يمكن التحكم بها وبالتالي إما القيام بتخفيض مستوى النشاطات التي ينجم عنها مثل هذا النوع من المخاطر أو حتى إلغائها بالكامل، أو تجبير هذه النشاطات إلى طرف خارجي، أو اللجوء إلى شركات التأمين حسبما هو مناسب.

- إدارة المخاطر التشغيلية:

تحدد سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية كيفية التعامل مع مسببات خسائر محتملة قد تنجم عن ممارسة البنك لنشاطاته المختلفة فيما يسمى "حوادث تشغيلية" ناجمة عن أخطاء بشرية أو بسبب ضعف في الإجراءات الداخلية أو في النظام الآلي أو ناجمة عن مؤثرات وعوامل خارجية كالكوارث أو الاحتيال. تحدد هذه السياسات والإجراءات كيفية حصر وقياس هذه المخاطر والعمل على التأكد من أن هذه المخاطر إما معدومة أو أنها في حدها الأدنى الممكن تحمله والعمل على اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة التي تجنب البنك هذا النوع من المخاطر والتي من ضمنها تجبير المخاطر المحتملة إما إلى طرف ثالث أو إلى شركات التأمين، حسب الحالة.

- لحظة عن خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل:

لقد تم إعداد خطة شاملة لاستمرارية العمل والتي تتضمن الإجراءات التي يتوجب على البنك اتخاذها في حالات الطوارئ وتم تشكيل لجنة من الإدارة التنفيذية العليا والوسطى لإدارة الأزمات وتم تعيين الكادر البشري الواجب تواجده في الموقع البديل (المسمى فريق استمرارية العمل) في حالات الطوارئ وتم تدريبه على العمل الذي يجب أن يقوم به. ويقوم البنك بإجراء اختبارات دورية للخطة من قبل فريق استمرارية العمل في الموقع البديل في حالات الطوارئ حيث أجرى فريق استمرارية العمل خلالها اختباراً لكل العمليات التي يجب أن تنفذ ولكل البرامج المستخدمة في حالة الطوارئ وفق ظروف متعددة وقد تم تطوير الإجراءات وفق نتائج الاختبار.

43- التحليل القطاعي
يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:
- حسابات الأفراد
- حسابات الشركات
- الخزينة

البيان	الأفراد ل.س	الشركات ل.س	الخزينة ل.س	أخرى ل.س	المسئلة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 ل.س	المسئلة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 ل.س
إجمالي الدخل التشغيلي	(622,834,010)	1,434,078,580	7,904,025,863	90,761,469	8,806,031,902	3,815,034,666
إجمالي المصاريف	680,704,058	251,795,254	75,912,955	-	1,008,412,267	1,302,848,377
مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للعملاء	(7,579,716)	(2,241,181,199)	-	-	(2,248,760,915)	(2,567,802,446)
نتائج أعمال القطاع	(630,413,726)	(807,102,619)	7,904,025,863	90,761,469	6,557,270,987	1,247,232,220
مصاريف موزعة على القطاعات	(391,455,671)	(117,436,701)	(26,097,045)	(769,862,819)	(1,304,852,236)	(1,332,047,356)
الربح / (الخسارة) قبل الضرائب	(1,021,869,397)	(924,539,320)	7,877,928,818	(679,101,350)	5,252,418,751	(84,815,136)
ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-
صافي ربح / (خسارة) السنة	(1,021,869,397)	(924,539,320)	7,877,928,818	(679,101,350)	5,252,418,751	(84,815,136)
موجودات القطاع	73,900,347	12,082,387,997	39,312,499,452	-	51,468,787,796	41,181,855,896
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	3,367,692,629	3,367,692,629	3,187,615,615
مجموع الموجودات	73,900,347	12,082,387,997	39,312,499,452	3,367,692,629	54,836,480,425	44,369,471,511
مطلوبات القطاع	29,026,353,013	10,255,904,121	2,344,894,968	-	41,627,152,102	36,592,409,603
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	1,028,662,434	1,028,662,434	848,814,770
مجموع المطلوبات	29,026,353,013	10,255,904,121	2,344,894,968	1,028,662,434	42,655,814,536	37,441,224,373
للمصروفات الرأسمالية	-	-	-	-	78,175,101	(127,288,380)
الاستهلاك والإطفاءات	-	-	-	-	631,530,950	576,613,046

معلومات التوزيع الجغرافي:

يبين هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف حيث يمارس نشاطه بشكل رئيسي من خلال مركزه الرئيسي في القطر وشبكة فروع المنتشرة داخل الجمهورية العربية السورية. فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

البيان	داخل سورية		خارج سورية		المجموع	
	النسبة المئوية في 31 كانون الأول 2015	ل.س	النسبة المئوية في 31 كانون الأول 2014	ل.س	النسبة المئوية في 31 كانون الأول 2015	ل.س
إجمالي الدخل التشغيلي	8,538,674,099	3,645,611,890	267,357,803	169,422,776	8,806,031,902	3,815,034,666
المصرفيات الرأسمالية	78,175,101	(127,288,380)	-	-	78,175,101	(127,288,380)
مجموع الموجودات	27,943,572,852	26,016,305,086	26,892,907,573	18,353,166,425	54,836,480,425	44,369,471,511

44 - كفاية رأس المال:

يحافظ البنك على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال مصرف سورية المركزي. يلتزم البنك بالحفاظ على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 8٪ حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/م/ن/ب/4) الصادر بتاريخ 24 كانون الثاني 2007 (8٪ حسب لجنة بازل الدولية). كما يراعي كافة النسب المتعلقة بالتركيزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لتلك التركيزات. يدير البنك هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته. يوضح الجدول التالي كيفية احتساب نسبة كفاية رأس المال.

كما 31 كانون الأول		
2015 ل.س	2014 ل.س	
5,050,000,000	5,050,000,000	رأس المال المكتتب به والمدفوع
141,698,368	141,698,368	الاحتياطي القانوني
141,698,368	141,698,368	الاحتياطي الخاص
8,123,623,559	15,665,885,325	أرباح مدورة غير محققة
		ينزل منها:
(6,691,102,086)	(8,980,945,101)	صافي الخسارة المتراكمة المحققة
(83,808,012)	(80,662,953)	موجودات غير ملموسة
	(5,513,879)	العقارات التي آلت ملكيتها إلى البنك وصدة الاحتفاظ بها تجاوزت العامين
6,682,110,197	11,932,160,128	صافي رأس المال الأساسي
		يضاف رأس المال المساعد:
162,328,929	162,328,929	احتياطي عام لمواجهة مخاطر التمويل
6,844,439,126	12,094,489,057	مجموع رأس المال التنظيمي (الأموال الخاصة)
28,438,971,000	40,207,530,879	مخاطر الائتمان ومخاطر الموجودات الأخرى المرجحة بالمخاطر
5,498,418,351	7,343,514,816	مخاطر حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
3,145,331,822	4,149,190,148	مخاطر السوق
809,276,334	885,136,000	المخاطر التشغيلية
37,891,997,507	52,585,371,843	مجموع الموجودات والالتزامات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
18,06%	23%	نسبة كفاية رأس المال (X)
17,63%	22,69%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (X)
96,45%	97,96%	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين (X)

صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (1088/م/ن/ب/4) تاريخ 26 شباط 2014 والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم (362/م/ن/ب/1) تاريخ 4 شباط 2008 بحيث يتم إدراج فروقات تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/م/ن/ب/4) الصادر عام 2007.

يقوم مجلس الإدارة بمراجعة هيكلية رأس المال بشكل دوري. وكجزء من تلك المراجعة، يأخذ مجلس الإدارة بعين الاعتبار كلفة رأس المال والمخاطر كأحد العوامل الأساسية في إدارة رأس مال البنك وذلك من خلال وضع سياسة لتوزيعات النقدية ورسملة الاحتياطيات.

كما في 31 كانون الأول 2014

المجموع ل.س	أكثر من سنة ل.س	لغاية سنة ل.س	
الموجودات:			
7,516,591,981	2,090,407,596	5,426,184,385	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
9,358,198,075	-	9,358,198,075	أرصدة لدى مصارف
8,745,034,000	3,691,954,000	5,053,080,000	إيداعات لدى مصارف
12,988,816,558	9,222,131,874	3,766,684,684	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
83,300,000	83,300,000	-	موجودات مالية متوفرة للبيع
989,142,098	-	989,142,098	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
1,501,302,119	1,501,302,119	-	موجودات ثابتة مادية
83,808,012	83,808,012	-	موجودات غير ملموسة
1,124,879,921	1,124,879,921	-	موجودات ضريبية مؤجلة
477,625,563	112,705,714	364,919,849	موجودات أخرى
1,500,773,184	1,500,773,184	-	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
44,369,471,511	19,411,262,420	24,958,209,091	مجموع الموجودات
المطلوبات:			
2,015,420,352	-	2,015,420,352	ودائع المصارف
33,312,446,315	1,662,732,149	31,649,714,166	ودائع الزبائن
1,264,542,936	406,165,619	858,377,317	تأمينات نقدية
369,267,869	369,267,869	-	مخصصات متنوعة
479,546,901	94,843	479,452,058	مطلوبات أخرى
37,441,224,373	2,438,260,480	35,002,963,893	مجموع المطلوبات
6,928,247,138	16,973,001,940	(10,044,754,802)	الصافي

45 - تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

كما في 31 كانون الأول 2015

المجموع ل.س	أكثر من سنة ل.س	لغاية سنة ل.س	
الموجودات:			
8,445,511,298	2,565,757,487	5,879,753,811	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
5,429,809,016	-	5,429,809,016	أرصدة لدى مصارف
18,852,400,000	6,564,675,000	12,287,725,000	إيداعات لدى مصارف
12,156,288,344	9,027,453,574	3,128,834,770	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
83,300,000	83,300,000	-	موجودات مالية متوفرة للبيع
4,074,839,090	759,640,261	3,315,198,829	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
1,527,704,375	1,527,704,375	-	موجودات ثابتة مادية
80,662,953	80,662,953	-	موجودات غير ملموسة
1,124,879,921	1,124,879,921	-	موجودات ضريبية مؤجلة
634,445,380	197,294,914	437,150,466	موجودات أخرى
2,426,640,048	2,426,640,048	-	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
54,836,480,425	24,358,008,533	30,478,471,892	مجموع الموجودات
المطلوبات:			
2,344,894,968	-	2,344,894,968	ودائع المصارف
37,938,333,708	2,033,748,908	35,904,584,800	ودائع الزبائن
1,343,923,426	407,142,016	936,781,410	تأمينات نقدية
334,904,068	334,904,068	-	مخصصات متنوعة
693,758,366	859,445	692,898,921	مطلوبات أخرى
42,655,814,536	2,776,654,437	39,879,160,099	مجموع المطلوبات
12,180,665,889	21,581,354,096	(9,400,688,207)	الصافي

46 - ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية)

أ- ارتباطات والتزامات التمانية (قيمة اسمية):

كمية 31 كانون الأول 2015 ل.س.	كمية 31 كانون الأول 2014 ل.س.	
-	29,575,676	اعتمادات استيراد
		كفالات
82,833,969	84,850,502	كفالات الدفع
44,383,659	34,439,359	كفالات تأمينات أولية
15,321,290,754	11,637,579,880	كفالات حسن التنفيذ
15,448,508,382	11,756,869,741	
226,782,433	109,677,748	سقوف تسهيلات التمانية مباشرة غير مستقلة
15,675,290,815	11,896,123,165	

ب- ارتباطات والتزامات تعاقدية:

كمية 31 كانون الأول 2015 ل.س.	كمية 31 كانون الأول 2014 ل.س.	
29,565,411	10,082,501	عقود إيجار فروع استحقاقها لغاية سنة
16,476,028	56,586,867	عقود إيجار فروع استحقاقها أكثر من سنة
46,041,439	66,669,368	

47 - القضايا المقامة على البنك

على البنك مجموعة من القضايا المرفوعة، معظمها لصالح البنك برأي الإدارة والمستشار القانوني للبنك. والتي ليس لها أي أثر على القوائم المالية كما في 31 كانون الأول 2015 باستثناء قضية احتيال خلال عام 2014 والتي تم التحوط لها بتحمل عبء 21,652,920 ليرة سورية (الإيضاح رقم 34 ضمن بند مصاريف لتغطية حالات الاحتيال) وصدر حكم خلال عام 2015 رقم 41 يقضي بإعادة مبلغ الوديعة كاملاً.

48 - أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 لتتناسب مع التصنيف للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015، وذلك فيما يتعلق بالكفالة المصرفية المدفوعة لأحد المراسلين في الخارج والبالغة 306,150 دولار أمريكي ورفض المصرف المراسل دفع هذه الكفالة.

الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014 بعد إعادة التصنيف ل.س.	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014 قبل إعادة التصنيف ل.س.	الفرق المبلغ باللمعة السورية ل.س.	
25,666,171,891	25,726,777,345	(60,605,454)	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة
9,054,813,059	9,115,418,513	(60,605,454)	مخصص تدلي تسهيلات التمانية مباشرة
9,418,803,529	9,358,198,075	60,605,454	إجمالي أرصدة لدى المصارف
60,605,454	-	60,605,454	مخصص محفظة كفالات خارجية
2,567,802,446	2,584,472,313	(16,669,867)	أعباء مؤونة تدلي التسهيلات الائتمانية
286,097,997	269,428,130	16,669,867	أعباء مؤونة مخصصات متنوعة

إقرار من مجلس الإدارة حول استمرارية الشركة و حول مسؤوليته عن إعداد البيانات المالية

عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من نظام وتعليمات الإفصاح الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق و الأسواق المالية فإن مجلس إدارة البنك العربي - سورية يقر بعدم وجود أية أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية القادمة 2016 ويقر بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية و توفير نظام رقابة في البنك .

الدكتور خالد واصف الوزني
رئيس مجلس الإدارة

سامر صلاح دانيال
نائب رئيس مجلس الإدارة

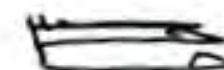



إقرار بصحة وإكتمال المعلومات و البيانات الواردة في التقرير السنوي

عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (7) من نظام و تعليمات الإفصاح الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق و الأسواق المالية فإننا نقر بصحة و دقة و اكتمال المعلومات و البيانات الواردة في التقرير .

الدكتور خالد واصف الوزني
رئيس مجلس الإدارة

محمد صادق الحسن
المدير العام




غسان خميس أبو النيل
مساعد المدير العام للشؤون المالية والإدارية



الفرع	العنوان	رقم الهاتف	رقم الفاكس
الإدارة العامة	دمشق - أبو رمانة - المهدي بن بركة	00963119421 00963113348124 00963113348125	00963113349844
فرع أبو رمانة	دمشق - أبو رمانة - المهدي بن بركة	00963113348126 00963113348127 00963113348128	00963113349844
فرع القصص	دمشق - القصص - ساحة برج الروس	00963115429583 00963115429584 00963115429585	00963115429586
فرع الخريفة	دمشق - الخريفة - شارع أبي عبيدة بن الجراح - بناء القوتلي	00963112217399 00963112218977 00963112219838	00963112230814
فرع المزة	دمشق - اتوستراد المزة	00963116127245 00963116127246 00963116127247	00963116127248
فرع مخيم اليرموك	دمشق - مخيم اليرموك - جانب مركز حلوة زيدان	00963116363880 00963116363881 00963116363882	00963116363884
فرع جرمانا	ريف دمشق - جرمانا - حي البلدية شارع القصور - خلف مستشفى الراعي	00963115635690 00963115635690 00963115635692	00963115635694
فرع حرستا	ريف دمشق - حرستا - الشارع العام - مقابل البلدية	00963115329420	00963115329092
فرع صحنيا	ريف دمشق - أشرفية صحنيا	0993500489	00963115429586
فرع شارع الملك فيصل/حلب	حلب - شارع الملك فيصل	00963212218063 00963212218064	00963212218067
فرع شهيا مول حلب	حلب - طريق تركيا عزاز - بعد دوار الليبريون - الشهباء مول	00963212520266 00963212520267	00963112520268
فرع المنشية حلب	دمشق - الخريفة - شارع أبي عبيدة بن الجراح - بناء القوتلي	00963212113252 00963212113224	009631121133518
فرع حمص	حمص - شارع أبي العلاء المعري - مقابل سينما حمص	00963319421 00963312454460 00963312454461	00963312454464
فرع طرطوس	طرطوس - شارع الثورة - المنشكة	0096343321504 0096343321505	00963436321508
فرع اللاذقية	اللاذقية - شارع بغداد - بناء نقابة المهندسين	00963419421 0096341474398 0096341474389	0096341474562
فرع جبلة	جبلة - الجبيلات - مقابل البريد	0096341820943 0096341820944 0096341820946	0096341820947
فرع درعا	درعا - شارع القوتلي - بناء قحاج	00963159421 0096315237512 0096315237513	0096315237510
فرع حمص	حمص - شارع العلمين - بناء برز سنتر - جانب معرض الوتر	00963339421 0096333219830 0096333219831	0096333219834
فرع السويداء	السويداء - منطقة البعث (1) - حي الحرية - شارع ١٦ تشرين - عند الشرطة العسكرية	00963169421 0096316227890 0096316227891	009631227894

دعوة لإجتماع الهيئة العامة العادية لشركة البنك العربي - سورية المساهمة المغفلة العامة

- يسر مجلس إدارة شركة البنك العربي - سورية المساهمة المغفلة العامة دعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية والمقرر انعقادها في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الاثنين الموافق لتاريخ 2/5/2016 في مدينة دمشق في فندق الفورسيزنز . وذلك للبحث في جدول أعمال الهيئة العامة العادية الذي يتضمن البنود التالية:
1. الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للدورة المالية 2015 . وخططة العمل للسنة المالية المقبلة.
 2. الاستماع لتقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2015.
 3. مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.
 4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطات . إن أمكن . وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.
 5. اتخاذ القرار بخصوص توزيع الأرباح . إن وجدت . وفق مقترح مجلس الإدارة.
 6. البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2015 واتخاذ القرار بشأنها.
 7. انتخاب مدقق الحسابات لسنة مالية واحدة وتعيين تعويضاته.
 8. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2015.
 9. المصادقة على تعيين عضو مجلس الإدارة البديل والذين تم تعيينه من قبل مجلس الإدارة لإكمال ولاية العضو المستقبل.
 10. الموافقة على تجديد عقد الإدارة الموقع بين البنك العربي ش.م.ع . الأردن والبنك العربي - سورية لمدة سنة اعتباراً من 1/1/2016 ولغاية 31/12/2016 بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي و في حال عدم اكتمال النصاب القانوني بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع في الجلسة الأولى. تنعقد الجلسة الثانية للهيئة العامة في نفس اليوم و بنفس المكان . في تمام الساعة الثانية عشرة وتعتبر الجلسة قانونية مهما كان عدد الأسهم الممثلة.

التسجيل لحضور الاجتماع:

- على السادة المساهمين الراغبين بحضور الاجتماع مراجعة مقر الشركة الكائن في دمشق . أبو رمانة - شارع المهدي بن بركة . وذلك اعتباراً من صباح يوم الاحد الموافق لتاريخ 14/4/2016 ولغاية يوم الخميس الموافق لتاريخ 28/4/2016 أثناء فترة الدوام الرسمي. أو في المكان المخصص للتسجيل على مدخل قاعة الاجتماع في صباح يوم الاجتماع في 2 أيار 2016 حتى ساعة انعقاد اجتماع الهيئة العامة وذلك لتسجيل أسمائهم وأسهمهم التي يملكونها أو يمثلونها وعلى كل مساهم أن يحضر معه ما يثبت عدد الأسهم التي يحملها بالإضافة إلى بطاقته الشخصية أو جواز سفره. ويجوز التوكيل لحضور اجتماع الجمعية وفق الشروط التالية:
1. لكل مساهم حق حضور الجلسة والإشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم أي نص مخالف و يكون له صوت واحد عن كل سهم يملكه و للمساهم أن يتيب مساهماً آخر عنه بكتاب عادي أو شخص آخر بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية و يصدق رئيس الجلسة على الإثابة أو الوكالة.
 2. يجب ألا يحمل الوكيل بصفته هذه عدداً من الأسهم يزيد على الحد الذي يعينه النظام الأساسي للشركة على ألا يتجاوز في كافة الأحوال 10 ٪ من رأسمال الشركة.

3. يمثل المساهم إذا كان شخصاً اعتبارياً من ينتدبه الشخص المذكور لهذا الغرض بموجب كتاب صادر عنه والقاصر بمثله نائبه القانوني.

تنويه:

1. المساهم الذي له الحق في حضور اجتماع الهيئة العامة العادية هو المساهم الذي يملك أسهم في البنك العربي - سورية بتاريخ انعقاد الاجتماع وفقاً للقائمة المرسلة للبنك من سوق دمشق للأوراق المالية.
2. المساهم الذي له الحق في الحصول على الأرباح على الأسهم التي يملكها بالبنك إذا قررت الهيئة العامة ذلك هو المساهم الذي يملك أسهم بالبنك بتاريخ اليوم السابق لتاريخ انعقاد الهيئة العامة للشركة التي أصدرت القرار بتوزيع الأرباح.
3. علماً أن البيانات المالية متاحة بالكامل لكل مساهم بناء على طلبه . حيث ترسل طلبات المساهمين لهذا الغرض إلى الإدارة العامة للبنك - دمشق - أبو رمانة - شارع المهدي بن بركة . كذلك يمكن للمساهمين الإطلاع على البيانات المالية وتقرير مفتش الحسابات على الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية www.scfms.sy أو موقع البنك الإلكتروني www.arabbank-syria.com

لمزيد من المعلومات يرجى الإتصال على الهاتف رقم : 011 9421 - داخلي : 2001